# فِقهُ اللُّغةِ

## في الكتب العربيّة


الدكتور عبده الراجحي

أستاذ العلوم اللغوية

بجامعتي الاسكندرية وبيروت العربية



دار النهضة العربية

للطباعة والنشر

بيروت ص. ب ٧٤٩

# مقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فقد نشطت الأبحاث اللغوية في السنوات الأخيرة ، وبدأ عدد من الطلاب يقبل عليها في دراساته العالية ، غير أن هذا النشاط جعل يتخذ مسالك قد تؤدي إلى غير ما ينبغي أن تؤدي إليه من تأصيل للمنهج العربي وتعميقه ؛ ولعل ذلك راجع إلى أسباب ؛ منها أن البحث اللغوي بدأ يركز جهوده على المناهج الحديثة التي طورها علماء اللغات الأخرى ؛ ومنها أن الطلاب لا يصبرون على درس النصوص القديمة ، وكانت النتيجة أن هذا النشاط أخذ يشدد نقده للمنهج العربي وهجومه عليه ، ونحن لا ننزه منهجنا القديم من النقص أو الخطأ ، ولكن « الموضوعية العلمية » تقتضي أولاً درس هذا القديم درساً صحيحا ، يتحرى الدقة والأمانة في نشر ما لم ينشر وفي درس ما تم نشره ، وفي ربط ذلك كله بالحياة العربية والإسلامية بما كان لها من مناهج . ومثل هذا الدرس هو الذي يتيح لنا بعد ذلك أن نرى

المناهج الحديثة رؤية الذين يملكون ما يميزون به بين ما هو خطأ وما هو صواب ، وبين ما هو صالح لهذه اللغة وما هو غير صالح لها .

ثم إن عدداً من الأبحاث الحديثة قد أدى – على غير ما كان ينبغي – إلى غموض المناهج واختلاطها ، وبخاصة تلك الأبحاث التي صدرت تحت عنوان « فقه اللغة ». من أجل ذلك اخترنا هذا البحث وجعلنا موضوعه « فقه اللغة في الكتب العربية » ، لنتخذه وسيلة إلى دراسة « المنهج » العربي في درس اللغـــة في كتب معينة. ولكي لا يتشعب البحث ، ولكي لا يخضع للتعميات ، فقد قصرناه على كتب ثلاثة ؛ منها كتابان سماهما صاحباهما « بفقه اللغة » وهما كتابا ابن فارس والثعالبي ، أما الثالث فهو كتاب الخصائص لابن جنى . ولما كان الهدف من البحث هو تحديد المصطلحات بما قد يساعد على رفع شيء من هذا الغموض ، فقد تناولنا تاريخ « فقه اللغة » و« علم اللغة » عند الغربيين وعنـــد العرب ، لنصل منه إلى محاولة « فهم » المنهج العربي .

ومع يقيننا أن ما قدمه العرب تحت « فقه اللغة » لا يمت إلى ما يعرف الآن بهذا الاسم ، فقد آثرنا ترك العنوان كما هو ، لنؤكد على حقيقة هامة ، وهي أن الربط بين المصطلحات الغربية و « العبارات » العربية التي قد تعني شيئاً آخر – يؤدي إلى مثل مـــا أدى إليه من خلط .

والحق أن المنهج العربي القديم – كما تمثله هذه الكتب الثلاثة – قد تناول اللغة بطريقة لا تبتعد كثيراً عما يقرره الدرس العلمي ، ومن

ثم صنفنا المادة اللغوية وحللناها تبعاً لأقسامها التي عرض لها القدماء والتي تأخذ مكانها الآن في الدرس الحديث .

على أننا ينبغي أن نؤكد دائماً أن هذا المنهج القديم هو الذي حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة ، وأن العربية ليست « مجرد » لغة تدرس كما تدرس « اللهجات » أو غيرها من « اللغات » ، وإنما هي لغة تمثل جوهر حياة هذه الأمة ، بارتباطها بالقرآن الكريم ، ومن ثم باستيعابها « للنظم » التي عاش عليها العرب والمسلمون . وهذه الناحية كافية في النظر إلى الدرس العربي نظرة خاصة دون أن يخدعنا بريق من هنا أو بريق من هناك ، وهي حقيقة بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصل هذا الدرس ويعمقه ويقويه .

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه .

وبه وحده التوفيق

**عبده الراجحي**

بيروت في التاسع من المحرم ١٣٩٢ هـ
الثالث والعشرين من شباط (فبراير) ١٩٧٢ م

# الفصل الأول

# فقه اللغة وعلم اللغة عند الغربيين

عرفت الدراسات اللغوية في جامعاتنا مصطلح « فقه اللغـــة » ثم عرفت مصلح «علم اللغة» . ولم يسلم استعمال المصطلحين من خلط أدى إلى اضطراب في فهم كل علم وفي تحديد ميدانه ؛ فرأينا من يكتب كتابا في « فقه اللغة » وهو يعني «علم اللغة» [1] مع شيء من التوسع في استعمال هذا المصطلح ؛ إذ يعرض فيه لبحوث تتعلق بحياة اللغة وما يطرأ عليها من تغيرات ، ولبحوث تتعلق بدراسة الأصوات التي تتألف منها اللغة ، ولبحوث تتعلق بدراسة اللغة من حيث دلالتها .. الخ ثم رأينا من يكتب كتاباً في «فقه اللغة» [2] ويقرنه بعنوان توضيحي هو « دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربيــة » ويعرض فيه «للأصوات اللغوية » و«للاشتقاق» و«للأبنية والأوزان» و «معاني الألفاظ» . ثم كتب الدكتور صبحي الصالح كتابه «دراسات في فقه اللغة» [3] فعرض فيه « للعربية بين أخواتها السامية » و « خصائص العربية » من « إعراب » ومن « مناسبة حروف العربية لمعانيها » ومن «المناسبة الوضعية وأنواع الاشتقاق » ومن «النحت أو الاشتقاق الكبار» ....الخ . وأخيراً كتب الدكتور إبراهيم السامرائي كتابه « فقه اللغة المقارن» [4] جمع فيه مجموعة من المقالات المتنوعة

(١) هو كتاب الدكتور علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة (طبع أول مرة ١٩٤١ ثم توالت طبعاته بعد ذلك وقد اعتمدنا في هذا البحث على الطبعة الخامسة ، لجنة البيان العربي ١٩٦٢ ) . وقد أشار أيضاً إلى هذا الخلط عنده الدكتور محمود حجازي في كتابه الموجز « علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة » المكتبة الثقافية ، العدد ٢٤٩ ، ص ٢٠

(٢) هو كتاب الأستاذ محمد المبارك « فقه اللغة » ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠

(٣) الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠ .

(٤) الدكتور إبراهيم السامرائي : فقه اللغة المقارن ، دار العلم للملايين – بيروت – ١٩٦٨

يشمل بعضها موضوعات عامة « كالعربية بين الجمود والتطور والتوليد » و«الثقافة العربية والإقليمية » ، ويشمل بعضها الآخر موضوعات خاصة «كالفعل والنظام الفعلي في العربية » و«النون والميم في اللغة العربية » ... الخ.

وقد أدى ذلك كله إلى لبس غير هيّن لدى الطلاب خاصة، ولدى دارسي اللغة على وجه العموم؛ خاصة أن معظم هؤلاء الكتاب قد سوّى بين «فقه اللغة» و«علم اللغة» ؛ فالدكتور وافى لا يفرق بينهما تفريقاً واضحاً حتى إنهما يكادان يكونان شيئاً واحداً غير أن « فقه اللغة » عنده يختص بالبحوث المتصلة بالعربية وحدها . يقول : « أما بحوث علم اللغة نفسه فقد درس المؤلفون من العرب بعضها تحت أسماء مختلفة أشهرها اسم «فقه اللغة» . وهذه التسمية هي خير ما يوضع لهذه البحوث ؛ فإن فقه الشيء هو كل ما يتصل بفلسفته وفهمه والوقوف على ما يسير عليه من قوانين . فقد قال صاحب المصباح : « الفقه فهم الشيء» وقال ابن فارس : « كل علم لشيء فهو فقه » . وقد كنا نود أن نسمي كتابنا هذا باسم « فقه اللغة » لولا أن هذا الاسم قد خصص مدلوله في الاستعمال المألوف، فأصبح لا يفهم منه إلا البحوث المتعلقة بفقه العربية وحدها . »[1]

ويقرر الأستاذ محمد المبارك « أن علم اللغة بهذا المفهوم الذي بسطناه والذي آل إليه الأمر في تطور البحث اللغوي نرى أن نطلق عليه أحد الاسمين « علم اللغة » أو « فقه اللغة » وكلاهما يفيد المقصود وينطبق على المفهوم العلمي لمباحث اللغة ..... هذا وإننا باستعمالنا هذه التسمية وإطلاقنا على هذا العلم أحد الاسمين نكون قد جارينا قدماءنا الذين استعملوهما كليهما وأصابوا كل الإصابة في ذلك[2]. » ويقرر الدكتور صبحي الصالح أنه «من العسير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللغة وفقه اللغة ، لأن جُلّ مباحثهما متداخل

(١) الدكتور علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ـ مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٢ ص ١٣
(٢) محمد المبارك : فقه اللغة ص ٢٦ .

لدى طائفة من العلماء في الشرق والغرب ، قديماً وحديثاً ، وقد سمح هـــذا التداخل أحياناً بإطـلاق كل من التسميتين على الأخرى .... وإذا التمسنا التفرقة بين هذين الضربين من الدراسة اللغوية ، من خلال التسميتين المختلفتين اللتين تطلقان عليهما ، وجدناها تافهة لا وزن لها .... وإنه ليحلو لنا أن نقترح على الباحثين المعاصرين ألا يستبدلوا بهذه التسمية القديمة شيئاً ( أي فقه اللغة ) ، وأن يعمموها على جميع البحوث اللغوية، لأن كل علم لشيء فهو فقه، فما أجدر هذه الدراسات جميعاً أن تسمى فقهاً ! [1] ».

على أن جمهرة باحثينا الذين اتصلوا « بعلم اللغة » في مناهجـــه الحديثة يلفتون إلى الفرق الواضح بين « علم اللغة » وفقه اللغة » [2] .

هناك إذن فريقان ؛ فريق يسوى بين « فقه اللغة » و « عـلم اللغة » ، وآخر يفرق بينهما ، لكن المشكلة ظلت باقية في قاعات الجامعة وفي الأبحاث اللغوية على العموم؛لأن الفريق الأول اتصل –في الأغلب الأعم – بالمنهج العربي القديم ولم يتصل اتصالاً وثيقاً بالمنهج الحديث الذي طوره الغربيون ، كما أن الفريق الثاني شُغل بالمنهج الحديث حتى كاد يسُود كل الكتابات التي ظهرت لأصحابه مكتفين بتوجيه النقد للمنهج العربي حتى صار ذلك نغمة محببة لدى الطلاب والباحثين الناشئين . وكلا الاتجاهين ناقص لا جدال ؛ لأنا نؤمن أن درس المنهج اللغوي عند العرب على أساس شامل لم يتم حتى الآن ، ولأن تطبيق المنهج الحديث على العربية – دون درسها هذا الدرس الشامل – فيه قدر غير ضئيل من مجافاة المنهج العلمي .

ولنتقدم الآن في محاولة لمعرفة حدود « فقه اللغة » و « عـــلم اللغة » ،

---

(١) الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ٣ – ٥

(٢) انظر كتاب الدكتور محمود السعران : علم اللغة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢ ص ٣٦٧ والدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة – دار المعارف بمصر ١٩٦٩ : القسم الثاني ص ٤٨ ، والدكتور محمود حجازي : علم اللغة ص ٦ .

والطريقة الصحيحة – فيما يبدو لنا – هي أن نتتبع نشأة هذين العلمين على ما يذكره مؤرخو الدرس اللغوي من الغربيين الذين أخـــذ عنهم علماؤنا في العصر الحديث .

١ – درس اليونان القدماء لغتهم، وسار على منهجهم تابعوهم من الرومان. وقدم أرسطو تقسيمه المشهور للكلمة، ولكن عملهم في اللغة كان متأثراًبالمنهج العقلي الذي كان سائداً بينهم ، أي أنه كان عمــلا تجريدياً فلسفياً يقوم على المنطق الأرسطي ، ومن ثم كانت الموضوعات التي تجذب اهتمامهم تدور حول البحث في نشأة اللغة ، والعلاقة بين اللغة والفكر ، والعــــلاقة بين الألفاظ والأشياء .. الخ [١] .

٢ – يحتل المنهج الهندي مكانة ممتازةفيتاريخ الدرس اللغوي عند الغربيين فقد توفر الهنود القدماء على درس لغتهم متمثلة في كتابهم المقدس على وجه الخصوص ، ولما كان عملهم يدور حول ضبط نصوصه وتحديد طرائق قراءته سار منهجهم – منذ النشأة – على الطريقة الوصفية التقريرية ، ولا تزال آراء بانيني Panini اللغوي الهندي القديم مقبولة لدى اللغويين الغربيين المحدثين ، حتى إن بعض المصطلحات الفنية التي وضعها لعدد من الظواهر اللغوية لا يزال مستعملا حتى الآن [٢] .

٣ – يقرر اللغويون أن أول منهج يمكن وصفه بأنه منهج في « فقه اللغة» هو ذلك الذي اصطنعته مدرسة الإسكندرية القديمة في القرن الثالث قبــــل الميلاد ؛ فقد كان عملها منصباً على شرح نصوص القصائد اليونانية القديمة ، وتفسير مفرداتها ، ومن ثم كثرت شروحهم على أشعار هوميروس وسواه من الشعراء . ومعنى ذلك أن اللغويين في مدرسة الإسكندرية كانوا يركزون

---

(1) Jespersen , Otto : Language; its nature, Development and Origin - London 1964 p. 20 .
(2) Ibid; p. 20.

عملهم على إعداد النصوص القديمة وشروحهـــا حتى تكون مفهومة لدى عامة الدارسين [1] .

٤ – في القرون الوسطى وحتى القرن التاسع عشر ظلت دراسة اللغـــة منصبة على اللغتين اليونانية واللاتينية ، وكانت دراسة اللاتينيـــة على وجه الخصوص وسيلة لكسب الاحترام وسط المجتمع ؛ إذ كان كل دارس لها يتطلع إلى الوصول إلى مرتبة شيشرون . وبعد اختراع الطباعة ازدادت الرغبـــة في تعلم اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة العبرية التي كان الناس يرون أنها لغة الجنة وأنها أصل اللغات جميعا . وقـد كانت دراسة اللاتينية ذات تأثير واضح على منهج « فقه اللغة » بعد ذلك ، لأنها حددت المنهج باعتباره دراسة للغـــة « مكتوبة » وليس دراسة للغة « منطوقة » . ولعل أول دراسة مقارنةهي تلك التي قدمها د. يينش D. Jenisch حين أعلنت الأكاديمية الألمانية عـــن جائزة لمن يكتب بحثاً عن أحسن وسيلة في التعبير اللغوي ؛ فكسبالجائزة، وأصدر سنة ١٧٩٦ كتابه « مقارنة وتقديرفلسفيان نقديان لأربـع عشرة لغة أوربية قديمة وحديثة ».[2]

«Philosopisch- kritisch Vergleichung und Würdigung von vierzehn ältern und neuern Sprachen Europas . »

٥ – ثم كانت المرحلة الهامة التي تحدد تطور الدراسة اللغويةفي الغرب هي تلك التي تبدأ بكشف اللغة السنسكريتية ؛ لغة الهند القديمـــة ، ففي سنة ١٧٨٦ أعلن السير وليم جونز Sir W. Jones ، الذي كان يعمـــل قاضياً في المحكمة العليا بالبنغال ، أن السنسكريتية واليونانية واللاتينية تنتسب إلىلغة واحدة . وكان قد سبقه إلى هـــذا الكشف الأب الفرنسي كوردو

---

(1) De Saussure,Ferdinand : Course in general linguistics,translated by Wade Baskin, 1964 pp. 1-2 .

(2) Jespersen : Language, pp. 12-13 .

Pére Caston Laurent Coerdoux الذي أعلن سنة ١٧٦٧عن الصلة بين هذه اللغات، ولكن عمله لم ينشر إلا بعد عشرين عاماً [1] .

٦ – وجه إعلان جونز اهتمام اللغويين إلى الدراسة المقارنة ، وإلى إنزال اللغة اللاتينية من مرتبتهاالعالية ، وإلى التقسيم السلالي للغات ، ويعود الفضل في تطوير هذه الدراسة إلى علماء المدرسة الألمانية وإلى العـــالم الدانمركي راسموس راسك Rasmus Rask ؛ فكتب فريدريك فون شليجل Friedrich Von Schlegel الذي يعتبر أول من دعـا إلى « النحو المقارن » كتابه الذي أصدره سنة ١٨٠٨ بعنوان «عن اللغة والمعرفة عند الهنود »

« Über die Sprache und Weisbet der Indier .»

وفي سنة ١٨١٦ أصدر فرانز بوب Franz Popp كتابه الهام الذي يحدد ميلاد «فقه اللغة المقارن» بعنوان: «عن نظام التصريف في اللغة السنسكريتية مقارَناً بكل من اليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية» .

« Über das Conjugationssystem der Sanskritsprache in Vergleichung mit jenem der griechischen , lateinischen , persischen und germanischen Sprache . »

ثم أصدر سنة ١٨٣٣ كتابه عن « النحو المقارن للسنسكريتية والسندية والأرمينيةواليونانية واللاتينيةوالتوانية والسلافيةالقديمة والقوطية والألمانية.»

« Vergleichende Grammatik des Sanskrit , Send , Armenischen , Griechischen, Lateinischen , Litauischen , Altslavishen , Gotischen und Deutschen . »

وقد ظلت كتابات بوب مسيطرة على الدراسة اللغوية فيالغربحتى النصف الثاني من القرن التـــاسع عشر حين ظهر كتاب شليخر August Schleicher سنة ١٨٦١ «تركيب النحو المقارن في اللغات الهندية الجرمانية » :

« Compendium der vergleichender Grammatik der indogermanichen Sprachen . »

---

(1) Enc. Americana (Language) .

وفي سنة ١٨١٨ أصدر اللغوي الدانمركي راسك كتابه :

« Undersegelse om det gamle nordiske eller islandske sprogs oprindelse . »

الذي نشر باللغة الدانمراكية ، والذي حاول فيه أن يصل إلى الأصول الأولى للغة الأيسلندية القديمة عن طريق المقارنة بعدد كبير من اللغات الهندية الأوربية . ويرى يسبرسن أن هذا الكتاب يعتبر أهم خطوة نحو دراسة اللغة دراسة علمية وإن كان قد صدر بعد كتاب پوپ بسنتين .

ثم أصدر جريم Jacob Grimm سنة ١٨١٩ الجزء الأول من كتابه عن « النحو الألماني » « Deutsche Grammatik » الذي يعتبر مرحلة واضحة نحو « النحو التاريخي » وقد عدل جريم هذا الجزء سنة ١٨٢٢ مضيفاً إليه تغير الأصوات بين اللغات التي قارن بينها فيما عرف بعد ذلك «بقانون جريم»، ولكن أهمية جريم تأتي من أنه وسع دائرة البحث في اللغة ؛ إذ قرر أن النصوص الأدبية المكتوبة لا تشكل إلا جزءاً صغيراً من اللغة، ومن ثم انطلق إلى دراسة اللهجات والآداب الشعبية بهدف الوصول إلى فهم الحياة الثقافية للأمة .

كان لپوپ وجريم تأثير كبير على من عاصرهما وتبعهما من دارسي اللغة واستمرت المدرسة الألمانية تطور « النحو المقارن » و « النحو التاريخي » وتؤسس « دراسة تاريخ الكلمة » ، وظهر عدد من أعلام اللغة الكبار من أمثال پوت August Friedrich Pott وماكس مولر Max Müller وكورتيوس Jeorg Curtius وشليخر وغيرهم ، ثم ظهرت سنة ١٨٧٠ مجموعة « النحويين الجدد neogrammarians » التي كانت تضم فيرنر KarlVerner وهيرمان پاول Herman Paul وبروجمان Brugmann وغيرهم .

والظاهرة الواضحة في هذه الفترة من القرن التاسع عشر ، والتي شكلت حدود دراسة « فقه اللغة » وأدت بعد ذلك إلى التمييز بينه وبين « علم اللغة»

**أن دراسة اللغة السنسكريتية كانت أساس البحث اللغوي ، وكان دارس اللغة يلجأ في شرحه لأية ظاهرة لغوية أوروبية إلى السنسكريتية دائماً ، وقد قال ماكس مولر : « إن السنسكريتية هي الأساس الوحيد لفقه اللغة المقارن وسوف تبقى المرشد الوحيد الصحيح لهذا العلم ، وعالم فقه اللغة المقارن الذي لا يعرف السنسكريتية ، شأنه شأن عـــالم الفلك الذي لا يعرف الرياضيات [1] ».**

وسيطرة السنسكريتية على ميدان الدراسة اللغوية في هذه الفترة أدت – في رأى اللغويين الخالفين – إلى انحراف دراسة اللغة عن طريقها الصحيح إذ يقول إليس Ellis – وهو من جيل تالٍ لمولر : «في أيامنا هذه جاء كشف السنسكريتية ، وبدأ فقه اللغة ، ولكنه – للأسف – بدأ من النهاية غير الصحيحة ، وذلك أن البدء بالسنسكريتية كان كأنه وصل لظواهر الحياة بشيء ميت ، كما أنه من الخطأ بدء دراسة علم الحيوان بدراسة علم الحفريات أي بدء دراسة علاقــات الحياة بعظام الموتى . » [2]

هذه هي المعالم الرئيسية لتطور الدرس اللغوي عند الغربيين [3] في القرن التاسع عشر ، ومنها يتبين لنا ما يلي :

١ – أن تأريخ الغربيين للدرس اللغوي كان مقصوراً على مجهــودات اللغويين الذين ينتمون إلى اللغات الهندية الأوروبيـــة ، أي أنهم لم يتعرضوا لدراسة اللغة عند العرب ، وذلك أمر مفهوم ، غير أنه ينتج عنه الخطأ الواضح في ربط الدرس اللغوي العربي بالدرس الغربي ، وأوضح منه خطأ أن نسلك عمل

---

(1) Jespersen : Language, p. 67 .
(2) Ibid p. 67

(٣) للتوسع في تاريخ الدراسة اللغوية عند الغربيين انظر :

a - Jespersen : Language
b - Bloomfield, Leonard : Language, London 1950 .

حـ – الدكتور محمود السعران : علم اللغة .

العرب في حدود القرون الوسطى على ما يرتب الغربيون . وإذا كان تاريخ الدرس اللغوي قد اتخذ هذا الطريق الذي بيناه فقد كان له طريق آخر مخالف عند العرب .

٢ – أن عمل اللغويين الغربيين قبل اكتشاف السنسكريتية كان منصباً على اللغتين اليونانية واللاتينية أي أن ميدانه كان اللغة «المكتوبة» وليس اللغة «المنطوقة» ، كما أن هدفه كان هدفاً تعليميا .

٣ – أن كشف اللغة السنسكريتية أدى إلى نشأة ما يعرف «بفقه اللغة» بحدوده المعروفة الآن ؛ من درس للنصوص القديمة في أشكالها المكتوبة ، ومن اتخاذ اللغة وسيلة لدراسة الثقافة على العموم .

٤ – أن السنسكريتية أدت إلى تصنيف اللغات تصنيفا سلاليا ، مع التأثر الواضح بما ساد العصر من نظريات دارون .

٥ – أن الدرس اللغوي كان مهتما بالمقارنة بين اللغات التي تنتمي إلى العائلة الهندية الأوربية ، كما كان مهتما بإعادة **تشكيل اللغات القديمة** ، وإن كان هذا قد أدى إلى نشأة « فقه اللغة المقارن » . على أن الدراسة المقارنة قد أدت في الوقت نفسه إلى نتائج تجريدية لا تنطبق على كل اللغات المندرجة تحت عائلة واحدة ، حتى إن بوب نبه تلاميذه على ضرورة إفراد أبحاث خاصة بكل لغة على حدة .

٦ – أن الدراسة المقارنة وجهت الاهتمام إلى درس تاريخ الكلمة « Etymology »[1] الذي أدى فيما بعد إلى تحديد « الدراسة التاريخية »

---

(١) ترجمها الدكتور السعران « بالاشتقاق » وترجمها الدكتور كمال بشر « بعلم تاريخ الكلمات» وهو يتفق مع ما تورده التعريفات المختلفة لهذه الكلمة عند الغربيين ، انظر :

الدكتور محمود السعران : علم اللغة ، ص ٣٤٨

الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الأول، ص٣٨

The Enc. Americana : ( Language ) .

٧ ـ أن عمل اللغويين في هذه المرحلة كان – على أية حال – مقصوراً – في الأغلب الأعم – على **اللغات القديمة الميتة** ، ومن ثم كان اهتمامهم **بالحروف** أكثر من اهتمامهم **بالأصوات** ، وإذا كان بعض اللغويين قد نادى وقتئذ بأن اللغات « **كائنات طبيعية** » فإن المنهج في درس اللغة لم يكن مبنياً على أساس المنهج الطبيعي .

* * *

كان لأعمال بوپ وراسك وجريم تأثير كبير على من خلفهم من باحثي اللغة في ألمانيا وفي الأقطار الأوربية الأخرى ، وقد مهدت لتطوير الدرس اللغوي حيث بدأ التمييز بين « فقه اللغة » و « علم اللغة » . نعم؛ لقد كان راسك عالماً في « فقه الأيسلندية » ، وكان بوپ عالماً في « فقه السنسكريتية » وكان جريم عالماً في « فقه الجرمانية » ، ولكنهم كانوا يشعرون شعوراً واضحاً بالميل نحو تحرير علم اللغة ؛ فقد بدأوا ينادون بأن اللغة « موضوع طبيعي » فقال راسك : « اللغة موضوع طبيعي ودراستها تشبه التاريخ الطبيعي » ، وقال بوپ : « ينبغي أن ننظر إلى اللغات على أنها أجسام طبيعية عضوية ، تتكون وفقاً لقوانين محدودة ، وتتطور وفقاً لمبدأ داخلي للحياة ، ثم تموت حين لا تكون قادرة على فهم نفسها (!) » ولكنهم مع ذلك ظلوا « فقهاء لغة » ولم يصبحوا « علماء لغة » .

غير أن آراءهم عن أن « اللغة موضوع طبيعي » قد أثرت تأثيراً كبيراً على تلاميذهم وبخاصة على أولئك الذين عرفوا « بالنحويين الجدد » ، إذ رأي هؤلاء أنهم لم يكتشفوا منهجاً جديداً في درس اللغة فحسب ، بل رأوا أن موضوع دراستهم مختلف عن موضوع « فقه اللغة » ، فبينما كان ينظر « فقيه اللغة » إلى اللغة باعتبارها **جزءاً من ثقافة أمة** نظر إليه « اللغوي » باعتبارها « موضوعاً طبيعياً » قائماً بذاته ، وينبغي أن تكون له دراسته الخاصة .

وحين قسم الفلاسفة وعلماء مناهج البحث كل العلوم إلى « علوم عقلية » و « علوم طبيعية » أدرج اللغويون علمهم تحت « العلوم الطبيعية »[1] .

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر بدأ «علم اللغة» يأخذ حدوده الواضحة ، وهنا تبرز أسماء ثلاثة من اللغويين الكبار هم فرديناند دي سوسير Ferdinand de Saussure في أوروبا و بلومفيلد Leonard Bloomfield وسابير Edward Sapir في أمريكا ، على خلاف بينهم في التأثر بالمناهج العلمية الأخرى التي كانت سائدة آنذاك .

وقد ظهر تحديد « علم اللغة » حين أعلن دي سوسير أن « موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها »[2] .

**« The true and unique object of linguistics is language studied in and for itself . »**

كانت هذه هي النتيجة التي ختم بها دي سوسير محاضراته ، ومنها يتضح أن « علم اللغة » لا يدرس « لغة معينة » وإنما يشمل كل ظواهر الكلام الإنساني ، سواء كان أصحابه متحضرين أم بدائيين ، وسواء كان ذلك في فترات قديمة أم حديثة [3] . كما ميز « علم اللغة » عن « فقه اللغة » حين أكد أن « علم اللغة » يدرس اللغة « من أجل ذاتها » ، أي أنه لا يدرسها باعتبارها وسيلة لغاية أخرى كدراسة الثقافة أو الأدب في « فقه اللغة » .

وقد بدأ « علم اللغة » يتخذ اسم « العلم Science » باعتبار أن اللغة

---

(1) Jespersen : Language , pp. 65-66 ,

ويجب أن نشير هنا إلى الكلمة التي قالها فندريس تعليقاً على الربط بين علم اللغة والعلوم الطبيعية وبخاصة في مجال البحث عن أصول اللغات الأولى ، يقول : « وما أغرى العقول بالبحث عن الصور البدائية للغة إلا المقارنة التي كانت تقام بين علم اللغة والعلوم الطبيعية ، من جغرافية ونبات وحيوان . وقد جرت هذه المقارنة غير الصحيحة إلى أخطاء مرذولة ، فإذا أريد إيجاد نوع معادل للغة وجب البحث عنه على الأصح في التاريخ الاجتماعي » . اللغة ص ٤١

(2) De Saussure : Course in general linguistics, p. 232 .

(3) Ibid ; p. 6.

« مادة محسوسة » تدرس « كما هي » وليس « كما ينبغي أن تكون » ، ومن ثم ترك اللغويون كثيراً من الموضوعات التي كانت تجذب اللغويين القدماء من نحو البحث في « نشأة اللغة » وفي « أفضلية لغة على أخرى » وفي « أصول اللغة الأم » . الخ ، لأن « العلم » يقتضي توافر « مادة » صالحة للبحث حتى يمكن الوصول إلى « القوانين » التي يصل إليها كل من ينهج النهج « العلمي » .

ولقد رأى اللغويون أن « علمهم » يتطلب الاستعانة بعدد من العلوم كالتاريخ والجغرافيا وعلم النفس وعلم الاجتماع العام وعلم الأجناس البشرية وعلم وظائف الأعضاء وعلم التشريح ، ولكنهم نبهوا على أن الاستعانة بهذه العلوم لا ينبغي أن يؤدي إلى سيطرة مناهجها على « علم اللغة » ، بل لا بد من درس اللغة داخل « علم اللغة » نفسه ووفقاً للقوانين التي يصل إليها « اللغويون » من استقصاء « المادة اللغوية » .

وإذا كان « اللغويون » يتفقون على أن موضوع « علم اللغة » هو « اللغة »، وأنه يُدرس على أساس المنهج « العلمي » « الموضوعي » ، فإنهم يختلفون بعد ذلك في مسائل كثيرة ، ونحن نلفت من الآن إلى هذا الاختلاف في طريق درسنا لمنهج العرب في درس اللغة .

ودراسة اللغة تتدرج — عند أغلبهم — على مستويات أربعة ؛ صوتية ، وصرفية ، ونحوية، ودلالية . أما علم الأصوات فهو يدرس أصوات اللغة من جوانب كثيرة ، فإن كان يدرسها دون النظر إلى وظائفها وقيمها فإنهم يطلقون عليه مصطلح « Phonetics » وأما إن كان يدرسها من حيث وظائفها في اللغة فإنهم يطلقون عليه « Phenology » الذي ترجم إلى علم الأصوات الوظيفي أو علم الأصوات التنظيمي .

أما الصرف فيدرس الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية ، وهو ما يعرف عندهم بمصطلح « Morphology » .

والنحو ميدانه « التراكيب » وما يتصل بها من خواص ، ويطلق بعضهم عليهم مصطلح « Syntax » ويسميه آخرون « Grammar » .

أما علم الدلالة ( أو علم المعنى ) « Semantics » فيدرس المعاني ومشكلاتها سواء كان مقصوراً على دراسة معاني الألفاظ المفردة أم دراسة معاني المفردات والجمل والعبارات .

على أن هناك مسائل عامة أخرى تتصل باللغة اتصالاً ما ، لا يغفلها « علم اللغة »، مثل البحث في « ماهية » اللغة، و « وظيفتها »،و « بيئتها » وطريقة جمع « المادة » اللغوية ... الخ .

وعلماء اللغة يلفتون إلى أن هذه المستويات والمسائل ترتبط معاً ارتباطاً وثيقاً ، بحيث لا يجوز الفصل بينها ، لأن كلاً منها يعتمد على الآخر في بحثه ونتائجه ، وهي تشكل الإطار العام لعلم اللغة [1] .

و « علم اللغة » حين يدرس اللغة على هذه المستويات ، يتخذ ثلاثة مناهج هي : المنهج الوصفي ، والمنهج التاريخي ، والمنهج المقارن [2] .

أما « علم اللغة الوصفي » Descriptive Linguistics فيدرس لغة معينة في فترة معينة وكما هي مستعملة في مكان معين .

وهذه الدراسة هي أساس المنهجين الآخرين ، إذ لا يمكن تطبيق « المنهج التاريخي » ولا «المنهج المقارن» إلا بعد الفراغ من «المنهج الوصفي »

وأما « علم اللغة التاريخي» Historical Linguistics فيدرس لغة معينة من حيث تطورها وتغيراتها خلال التاريخ،وإذا صحت تسمية «المنهج الوصفي» بأنه منهج ساكن static فإنه يصح تسمية « المنهج التاريخي » بأنه منهج حركي dynamic .

---

(١) انظر تفصيل هذا التقسيم في كتاب الدكتور كمال بشر : دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، ص ١٠ - ١٣

(٢) الدكتور محمود السعران : علم اللغة ص ٢٦٢ - ٢٨١ .

وأما «علم اللغة المقارن» Comparative Linguistics فيدرس التقابلات المطردة أو المنتظمة بين لغتين أو أكثر داخل العائلة اللغوية الواحدة ، ذلك أن الدراسة الوصفية والدراسة التاريخية لا تصلحان وحدهما لتفسير عدد كبير من الظواهر في لغة معينة ومن ثم كان من اللازم عرضها على الدراسة المقارنة[1].

هذا هو الإطار العام « لعلم اللغة» في صورته الحديثة عند الغربيين ، وكما نقله عنهم باحثونا المحدثون ، لكن الذي نحب أن نلفت إليه أن الغربيين — واللغويين المحدثين عندنا أيضاً — لا يتفقون على منهج واحد في « علم اللغة » ، بل إن هناك اختلافات كثيرة بينهم في بعض المسائل العامة وفي كثير من المسائل التفصيلية ، ويرجع هذا الاختلاف إلى «المذهب الاجتماعي» الذي ينتمي إليه هؤلاء اللغويون أو أولئك ، كما يرجع إلى اختلاف التأثير الذي عرض لكل منهم .

فاللغويون الروس ينظرون إلى «اللغة» نظرة تختلف عن تلك التي يذهب إليها اللغويون في الغرب الرأسمالي [2] ، كما أن دي سوسير قد تأثر في معالجته للغة بمذهب صديقه أميل دوركايم [3] في الاجتماع، في حين تأثر بلومفيلد بمذهب السلوكيين [4]، ويقول الدكتور السمران: « ولقد يختلف المحدثون من أصحاب الدراسة اللغوية الجديدة في مسائل عدة ، ولقد يختلفون في مسائل جوهرية كتعريف « اللغة » نفسها ، أو تعريف « الكلمة » أو «الجملة» ، ولقد يختلفون في طريقة أخذهم لدراسة اللغة في جوانب معينة ، ولقد يتباينون في غير ذلك،

---

(١) يضيف الدكتور محمود حجازي منهجاً رابعاً حديثاً هو : « علم اللغة التقابلي » Constructive Linguistics ، على أنه العلم الذي يقابل بين نظامين لغويين ؛ أي أنه لا يعنى ببحث اللغات المندرجة في إطار أسرة واحدة . بل يقارن أية لغتين . ( علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ص ٩ )

2 - Berezin ( F. M. ) Lectures on Linguistics, Moscow 1969 .

(٣) الدكتور السعران : علم اللغة ص ٣٧٤ .

(٤) المرجع السابق : ص ٣٧٧ .

ولكنهم يتفقون جميعا في أن دراساتهم الجديدة «علمية». إن ما بينهم من اختلاف وافتراق وتباين هو ما ينشأ بين أصحاب أي دراسة لا تتردد في إضفاء صفة العلم عليها » .[1]

وبينما يقسم الدكتور السعران مستويات «علم اللغة» إلى ثلاثة مستويات ؛ صوتية ، ونحوية (حيث يتكون النحو من المورفولوجيا والنظم) ودلالية [2]، يجعلها الدكتور كمال بشر خمسة؛ علم الأصوات ، والصرف والنحو، والدراسات المعجمية ، وعلم المعنى [3] .

وفي تعليق الدكتور كمال بشر على كتاب الدكتور السعران – فيما يخص علم الأصوات حين جعله الدكتور السعران شاملاً لعلمي Phonetics و Phonology يذكر أن «هذا الاتجاه نحو عدم التفريق بين هذين الفرعين هو ما سارت عليه المدرسة الإنجليزية ، وهو ما يعارض اتجاها أو اتجاهين آخرين مشهورين .

«الاتجاه الأول مرتبط كل الارتباط بفكرة الثنائية في الكلام الإنساني : بفكرة تقسيمه إلى ما سموه «اللغة» Langue وإلى ما سموه « الكلام الفعلي » Parole ، والرأي عند أصحاب هذا الاتجاه هو أن الفوناتيك Phonetics وظيفته دراسة أصوات الكلام ، أي دراسة الأصوات الفعلية الحقيقية ، أما الفونولوجيا فتتناول أصوات اللغة ، أي الوحدات الصوتية للغة المخزونة في ذهن الجماعة المعينة .

« أما الاتجاه الثاني فينظر إلى الفوناتيك كما لو كان شيئاً لا يندرج تحت علم اللغة ، أو بحسب ما يفهم من كلامهم ليس فرعا من علم اللغة إنما هو علم له استقلال من نوع ما ، ولكن الدراسات اللغوية في حاجة إليه حاجتها إلى بعض العلوم الأخرى . ومن ثم يستعمل هؤلاء الدارسون

---

(١) المرجع السابق ص ١١ .

(٢) المرجع السابق صفحات ٨٩ ، ٢٢١ ، ٢٨٣ على التوالي .

(٣) دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ص ١٠–١٢ .

مصطلحين مستقلين ومختلفين للدلالة على وجهة نظرهم . فهناك أولا المصطلح Linguistics ( علم اللغة ) ولا يشمل ( الفوناتيك ) ، وفي مقابل هـــذا يستعملون Phonetics للدلالة على علم الأصوات بوصفه علما مستقلا ، أمــا إذا أرادوا الجمع بين علم اللغة وعلم الأصوات كليهما فيطلقون عليهما (وبالطبع وعلى غيرهما ) Linguistic Sciences وهي عبــارة تساوي « علوم اللغة » بصيغة الجمع . »[1]

ويقول في موضع آخر تعليقاً على « علم الدلالة » : « عـلم الدلالة بالمعنى العلمي الدقيق أحدث فروع علم اللغة كلها ، فلم يحظ بشيء من الاهتمام إلا في أواخر القرن التـــاسع عشر وأوائل القرن الحاضر . وهو في الوقت نفسه أصعب المستويات اللغوية وأشقها على نفوس الدارسين . ذلك لأنـــه يعرض لمشكلة المعنى . والمعنى اللغوي كما هو معروف موضوع يتعلق بكل شيء في حياة الإنسان : ثقافته وخبراته ، وقيمه ومثـــله وعاداته الخ . وليس من السهل على الدارس أن يحدد هذا كله ويتعرف عليه تعرفاً دقيقاً إلا بدراسة طويلة شاقة قد تستغرق حياته كلها .

« لهـــذا ، رأى بعض اللغويين إخراج مشكلة المعنى نهائياً من البحث اللغوي ، ويرى فريق آخر أن علم الدلالة نفسه ليس – في حقيقة الأمر – من فروع علم اللغة وإنما هو حقل للدرس يرتبط بميــادين أخرى كثيرة كالمنطق والفلسفة وعلم النفس والاجتماع الخ .

« أما من تعرض من اللغويين لهذا العلم ولدراسة المعنى ، فقد اختلفوا فيما بينهم فيما يتعلق بوظيفة هذا العلم وفي المعنى نفسه »[2] .

بل إن اللغويين المحدثين يذهبون في الاختلاف إلى درجة لافتة ، حتى إنهم

---

(١) دراسات في علم اللغة ، القسم الأول ص ٢٢ – ٢٣ .
(٢) المرجع السابق ص ٣٢ .

يختلفون فيما يتوصلون إليه من نتائج وقوانين تمدهم بها الأجهزة والآلات الحديثة التي يُفترض أنها تؤدي عملا « علميا » يوصل إلى نتائج « علمية » لا تختلف ولا تتخلف ما دامت « المادة » واحدة والظروف واحدة . يقول الدكتور بشر في تعليقه على كتاب الدكتور السعران أيضاً « يرى صاحب الكتاب - كما يرى جونز - أن الهمزة العربية صوت لاهو بالمجهور ولا بالمهموس ، ونحن أيضاً من أنصار هـذا الرأى ، إذ أن الأوتار الصوتية ( التي ينسب الجهر والهمس إلى ذبذبتها وعدم ذبذبتها ) تكون عند النطق بالهمزة في وضع لا يمكن معه القول بذبذبتها أو عدم ذبذبتها . ويميل بعض الباحثين العرب إلى القول بأن الهمزة صوت مهموس ، تابعين في ذلك بعض اللغويين الأمريكيين »[1].

ولقد أطلنا الحديث - وأكثرنا النقل - في موضوع اختلاف المناهج الحديثة في « علم اللغة » ، لأنا هنا بصدد بحث المنهج اللغوي عند العرب ، وهذا الاختلاف ينبغي أن يكون موضع الاعتبار عند النظر في المنهج العربي لأن محاولة النظر إليه من خلال المنهج الغربي فيه قدر غير ضئيل من التسمح فضلا عن أن يكون فيه قدر غير ضئيل من مجافاة المنهج « العلمي » .

* * *

ومهما يكن من أمر فإن تطور « علم اللغة » في هذا القرن - على اختلاف مناهجه ومدارسه - قد ساعد على التمييز الواضح بينه وبين « فقه اللغة » ، وهو ما نرمي إليه من هذا الفصل .

« علم اللغة » - كما رأينا - يدرس « اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها » بينما يعالج « فقه اللغة » موضوع « اللغة » باعتبارها « وسيلة » إلى « غاية » أخرى؛ فميدانه أوسع وأشمل . إن الغاية النهائية « لفقه اللغة » هي دراسة « الحضارة » أو دراسة « الأدب » من خلال « اللغة » ، ومن ثم شُغل فقهاء اللغة « بتقسيم »

(١) المرجع السابق ص ٢٤ .

اللغات تقسيما « سلاليا » وبالمقارنة بينها ، « وبإعادة صياغة » اللغات القديمة، وبإعداد النصوص والنقوش القديمة للنشر بوضع الشروح والتفاسير عليها ، كل ذلك من أجل الوصول إلى ما تتضمنه من عادات وتقاليد وعقائد ومضامين حضارية على العموم . ومعنى ذلك أن عمل فقهاء اللغة عمل «تاريخي» «مقارن» في أغلبه، وأنه منصب على « اللغات القديمة » باعتبارها لغات « مكتوبة » .

الفرق إذن واضح بين المنهجين ، ومع ذلك لم يسلم من الخلط الذي بيناه – أول هذا الفصل – عندما نقله عدد من الكتاب العرب .

على أننا نشير هنا أيضاً إلى أنه كما يختلف الغربيون حول منهج « علم اللغة » وحول عدد كبير من مسائله، فإنهم يختلفون كذلك حول «فقه اللغة » فيقول يسبرسن إن « فقه اللغة مرادف عند الإنجليز للدراسة المقارنة بين اللغات بينما يعني عند الآخرين دراسة حضارة معينة لأمة ما »[١] .

ويقول روبنز إن مصطلح « فقه اللغة » يستعمل استعمالاً مختلفاً عند كل من البريطانيين والألمان « ففي استعمال البريطانيين يتساوى الاصطلاح مع فقه اللغة المقارن الذي هو أقدم وما زال معروفاً يساعد عند اللغويين ما يسمونه علم اللغة التاريخي والمقارن . وهو يعني عند الألمان الدراسة العلمية للنصوص الأدبية القديمة وخاصة النصوص اليونانية الرومانية القديمة ، ويعني أكثر من ذلك دراسة الثقافة والحضارة من خلال النصوص الأدبية ، أما فقه اللغة المقارن في انجلترا فيعني عند الألمان علم اللغة المقارن Vergleichende Sprachwissenschaft ، وهذا المعنى لفقه اللغة له استعمالات مقابلة في اللغات الأوربية ، وفي دوائر الدراسة في أمريكا ، وربما جاز أن نعتبر الاصطلاح بهذا الاستعمال مناسباً لما يربط بين علم اللغة باعتباره علماً وبين الدراسات الجمالية والإنسانية للأدب وللميدان الذي يعتمد فيه مؤرخ مظاهر الحضارة المتباينة على نتائج عالم اللغة في فهم النصوص

1 - Jespersen : Language, p. 64 .

والنقوش ، وفي وضع أسس معتمدة من المخطوطات والوثائق والمواد لتكون دعامة لدراسته . والصلة بين علم اللغة وفقه اللغة بهذا المعنى الأخير قريبة جداً وكثيراً ما يتلاقى ميدانهما. وعلم اللغة بمعناه الضيق يركز على التحليل لتركيب اللغة ووصفها باعتبارها ميدانه الأساسي،وعندما يوسع علماء اللغة Linguists ميدان موضوعهم فيعالجون المعنى فإنهم يقتربون من مجال فقه اللغة » . [1]

ومن المهم أن نلفت إلى أن هذا الاختلاف في استعمال « فقه اللغة » قد أدى إلى غموض يحوط المصطلح ، ليس في القرن الماضي فحسب ، بل في السنوات الأخيرة أيضاً ، وليس في بلادنا فقط بل في بلاد الغرب كذلك ، وهذا الغموض لا يزال يستشعره علماء اللغة في الغرب ؛ فقد نقل المرحوم الدكتور محمد أبو الفرج عن المحاضرة التي ألقاها الأستاذ ألن Allen سنة١٩٥٧ بعد شغله لكرسي« فقه اللغة المقارن » Comparative philology في جامعة كامبردج ، نقل عنه قوله « إن التفريق بين الاصطلاحين – فقه اللغة وعلم اللغة – واجب للتفريق بين دراسة اللغة باعتبارها وسيلة وبين دراستها باعتبارها غاية في ذاتها » [2] .

ولقد عرفت الجامعة المصرية « فقه اللغة » حين وفد إليها عدد من المستشرقين الأوربيين ليشتركوا في التدريس بها أول إنشائها ؛ فعرف هذاالعلم في بداية الأمر بمعناه الواسع من درس الحضارة على النحو الذي بيناه ، يقول

---

(1) Robins ( R. H. ) General Linguistics, An Introductory Survey, London, 1964.

وهذه الفقرة من ترجمة الدكتور محمد أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضةالعربية – بيروت ١٩٦٦ ص ١٥–١٦ .

(٢) الدكتور أبو الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص ١٧ ، وعنوان محاضرة ألن هو : الدراسة اللغوية للغات The Linguistic study of languages .

الدكتور زكي مبارك « ذكر السنيور جويدي في محاضرته الأولى بالجامعة المصرية (٧) أكتوبر سنة ١٩٢٦ أن كلمة Philologie تصعب ترجمتها بالعربية، وأن لها في اللغات الغربية معنى خاصاً لا يتفق عليه أصحاب العلم والأدب. فمنهم من يرى أن هذا العلم مجرد درس قواعد الصرف والنحو ونقد نصوص الآثار الأدبية. ومنهم من يرى أنه ليس درس اللغة فقط ولكنه بحث عن الحياة العقلية من جميع وجوهها. وإذا صح ذلك فمن الممكن أن يدخل في دائرة « الفليلوجي »، علم اللغة وفنونها المختلفة كتاريخ اللغة ومقابلة اللغات والنحو والصرف والعروض وعلوم البلاغة وعلم الأدب في معناه الأوسع فيدخل تاريخ الآداب وتاريخ العلوم من حيث تصنيف الكتب العلمية، وتاريخ الفقه من حيث تدوينه في الجاميع والمجلات وتاريخ الأديان من حيث درس الكتب المقدسة وتأليف الكتب الدينية واللاهوتية، وتاريخ الفلسفة من حيث تأليف كتب الحكمة وكتب الكلام. لا سبيل إلى معرفة كنه هذه الحياة العقلية إلا بدرس أصول المركز الذي نشأت فيه تلك الآثار الأدبية »[1].

على أن « فقه اللغة » قد اشتهر في الجامعات المصرية بأنه الدراسة المقارنة للغة داخل « العائلة السامية »، فكان الطلاب يفهمون موضوع هذا العلم بأنه بحث في مقارنة « الألفاظ » العربية وبعض « تراكيبها » باللغات السامية وبخاصة اللغة العبرية، كما قصر بعض الأساتذة الذين قاموا بتدريس هذه المادة عملهم على بحث تطور « اللفظة » العربية المفردة تاريخياً، وكانوا يركزون هذا الدرس — في الأغلب — على التطور « الدلالي » للفظة من

---

(١) الدكتور زكي مبارك: النقد الفني في القرن الرابع. المطبعةالتجارية١٩٥٧جـ٢ ص٣٧.

معانيها « المادية » إلى معانيها « المعنوية » أو « الاصطلاحية » . ومع ذلك ظل « فقه اللغة » يشمله الغموض ؛ فيختلط « بعلم اللغة » في أغلب الأحيان حتى الأيام الأخيرة على النحو الذي رأيناه عنـــد الدكتور علي عبد الواحد وافي والأستاذ محمد المبارك والدكتور صبحي الصالح كما بينا أول هذا الفصل

وغنيعن البيان الآن أن هناك فرقاً واضحاً بين موضوعي العلمين ومنهجيهما في درس اللغة ، وهذا التفريق ينبغي أن يكون واضحاً عنـــد بحث المنهج اللغوي عند العرب ، وهو ما نتقدم للحديث عنه في الفصول التالية .

# الفصل الثاني

# فقه اللغة وعلم اللغة عند العرب

من الحقائق المقررة أن الحيـــاة العلمية العربية نشأت وتطورت في ظل القرآن الكريم ؛ ذلك أن المسلمين لم يروا في قرآنهم كتاباً يُتلى في الصلوات أو يرتل في المناسبات، ولكنهم آمنوا به كتاباً ينظم حياتهم كلها بحيث ينبغي أن تتسق هذه الحياة مع ما جاء به القرآن الكريم. ومن هذه الحقيقة الكبرى في حياة المسلمين كانت حركتهم نحو « العلم » في سبيل « فهم » النص الكريم والوصول إلى ما يحتويه من أحكام .

وهذه الحقيقة توضح تطور الحياة العلمية العربية ، لأن ارتباط المسلمين بالنص القرآني جعلهم يبدأون بما هو عملي قبل أن يصلوا إلى وضع « منهج نظري » لكل فرع من فروع البحث التي ارتادوها آنذاك ، فكانت قراءة القرآن عن طريق « التلقي والعرض » أسبق من وضع كتب تحـــدد منهج القراءات ، وكان التفسير بالأثر أسبق من غـــيره من ألوان التفسير وأسبق – بلا شك – من التأويل ، وكان الفقه أسبق من الأصول ، ومن هـــذا التطور العام نستطيع أن نتصور تطور الدراسة اللغوية عند العرب بحيث نراها بادئة بما هو عملي من حيث جمع الألفاظ وضبطها ثم دراسة التراكيب اللغوية قبل الوصول إلى منهج عـــام في درس اللغة على ما رأيناه بعـــد ذلك في القرن الرابع .

وهذه الحقيقة تستتبع كذلك نتيجة في غـاية الأهمية في طريق دراسة المنهج العلمي عند العرب ، ذلك أنه إذا كانت الحياة العلمية العربية قد نشأت عن القرآن الكريم وتطورت في رحابه فإن تأريخ هذه الحياة تأريخاً «موضوعياً» ينبغي أن يبدأ من هذه الحقيقة، أي أن الحياة العلمية العربية لا تصح دراستها إلا من « الداخل » ؛ بمعنى أن معالم نشأتها وأسباب تطورها لا ينبغي أن تُلتمس إلا من خلال الحياة العربية وليس من خلال تأثيرات خارجية أغلبها مزعوم وأغلبها لا يصمد أمام النقد العلمي الصحيح . فالذي لا ريب فيه أن العلوم العربية نشأت – منذ البداية – متصلة مترابطة ثم تطورت بعد ذلك في

« مناخ » عقلي عام صنعته الحياة العربية ، فكان كل علم يتأثر بالعلوم العربية الأخرى لا بعلوم أخرى منسوبة إلى أرسطو أو منسوبة إلى اليونان على العموم [1]. فعلم اللغة عند العرب تأثر بمناهج الفقه والكلام ، وتأثر الفقه والكلام بعلوم اللغة ، وهكذا . والعجيب أن مؤرخي الدرس اللغوي من الغربيين لا ينكرون — كما بينا في الفصل السابق — تأثر اللغويين المحدثين بالظروف العقلية المحيطة بهم ، كما رأينا من تأثر لغويي القرن التاسع عشر بنظريات دارون ، ومن تأثر دي سوسير بمنهج دوركايم في الاجتماع ، ومن تأثر بلومفيلد بمنهج السلوكيين ، نقول من العجب ألا ينكروا ذلك فإذا تعرض بعض الذين ينهجون نهجهم من باحثينا المحدثين لعلم من علوم العرب إذا به يسرع إلى مصادر «خارجية» يفسر على ضوئها نشأة هذا العلم وتطوره ، وإذا به يعتسف الربط اعتسافاً ، وقد أدى ذلك كله إلى خطأ في التفسير فضلاً عن «خطورة» نتيجة هذا التفسير . ونحن إذن لا نأتي ببدع من القول حين نقرر أن فهم المنهج العربي في أي علم من علومهم ينبغي أن يلتمس من «داخل» الحياة العقلية العربية ومن خلال « المناخ » العقلي العام الذي نشأ وتطور وتأصل في ظل القرآن .

ولقد فصّل كثير من الباحثين في تأريخ الدرس اللغوي عند العرب وبخاصة عند تعرضهم لتاريخ النحو ، وهم يُرجعون نشأة هذا الدرس إلى انتشار «اللحن» نتيجة دخول شعوب غير عربية في الإسلام» أي أن «الدرس اللغوي» نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللحن . وذلك صواب لا شك ، لكنه صواب غير كامل أو هو صواب لم يلتمس السبب الأهم في نشأة هذا الدرس وتطوره. نعم ؛ لقد كان حفظ القرآن من اللحن سبباً من الأسباب لكنه لم يكن السبب الأول ولم يكن الغاية من الدراسة ، والسبب الحقيقي — فيما نعتقد — لنشأة

---

(١) لا نفيض الآن في الحديث عن دعوى تأثر النحو العربي — مثلاً — بالمنطق الأرسطي ، وسنفرد له بحثاً مستقلاً إن شاء الله .

علوم اللغة عند العرب إنما هو السعي «لفهم» النص القرآني باعتبـــاره مناط الأحكام التي تنتظم الحياة . وفرق كبير بين علم يسعى «لفهم» النص وعــلم يسمى «لحفظه» من اللحن ، و لو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لمـــا أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي ، ومحاولة «الفهم» هذه هي التي حددت مسار المنهج لأنها ربطت درس اللغة بكل المحاولات الأخرى التي تسعى لفهم النص ، ومن هنا قلنـــا إن التأثر والتأثير ينبغي أن يلتمسا في علوم العرب وعلى الأخص في الفقه والكلام .

وأنت لا تكاد تجد كتابا في التفسير أو الفقه أو الأصول إلا وفي مقدمته بيان بمـــا ينبغي على دارس أيٍّ من هذه العلوم أن يمتلك من أدوات الدرس وأولها علوم « العربية » ، كما أنك لا تكاد تجد كتابا من كتب اللغة إلا وفيه تنبيه على الصلة بين درس اللغة والقرآن ؛ يقول الثعالبي : « والعربيــــة خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانـــة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد ، ثم هي لإحراز الفضائل والاحتواء على المروءة وسائر المناقب كالينبوع للماء ، والزند للنـــار ، ولو لم يكن في الإحاطة بخصائصها والوقوف على مجاريها وتصاريفها والتبحر في جلائلها ودقائقها إلا قوة اليقين في معرفة إعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة الذي هو عمدة الإيمان لكفى بها فضلا يحسن أثره ، ويطيب في الدارين ثمره »[1]

وقال السيوطي : « ولا شك أن علم اللغـــة من الدين ، لأنه من فروض الكفايات ، وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة . أخرج أبو بكر بن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء بسنده عن عمر بن الخطاب ، رضى الله عنه ، قال: لا يقرىء القرآن إلا عالم باللغة . . وقال الفارابي في خطبـــة ديوان الأدب : القرآن كلام الله وتنزيله ، فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم ، ممـــا

---

(١) الثعالبي ، فقه اللغة – القاهرة ١٢٨٤ هـ ص ٢ .

يأتون ويذرون ، ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه إلا بالتبحر في علم هذه اللغة . »[1]

وقد أشار أحد أساتذتنا إلى مثل هـذا المنهج بقوله : « الواقع أن الخطة السليمة لدراسة العربية والوقوف على خطى تطورها ومدى ما كان لهذا التطور من أثر في حياتها أن يبدأ الدارس أولاً بتحديد مفهوم اللغة في أذهان أصحابها والمتكلمين بها ثم جلاء الدوافع المتعددة التي دفعت بهم إلى تدريج حياتها بما يساير تطور الحياة ونموها وبما يكشف عن مسالك اتصالها بغيرها من الشعاب التي انتهت إليها الحياة الإسلامية في العلم والأدب والفلسفة والاجتماع ... ولا أرتاب في أن هذه الخطة سوف تحدد معـالم الطريق تحديداً يوسع آفاق هذه الدراسة ويجلو بعض الغامض من حياة العربية .. »[2] .

وعلى هذا الخطة نتقدم الآن في محاولة لفهم المنهج الذي نهجه العرب في درس اللغة ، ولمعرفة الجوانب التي تصله « بفقه اللغة » أو «بعلم اللغة» على ما أوضحناه في الفصل السابق .

ومن الواضح أن مقصدنا من هـذا البحث ليس تأريخا للعلوم اللغوية عند العرب علما علما ، وإنما القصد هو بيان المنهج الذي ساروا عليه والذي ربما كان أكثر وضوحا فيما عرف « بفقه اللغة » .

منذ فترة مبكرة في تاريخ الدرس اللغوى عند العرب ظهرت مجموعة من المصطلحات على أنها أسماء لعلوم لغوية معينة ، وإن كان بعضها قـد استعمل قديماً وحديثاً بطريقة لا تخلو من غموض . ومن أشهر هـــذه المصطلحات : « اللغة » ، و « النحو » و « العربية » .

---

(١) السيوطي : المزهر ٢/٢٠٣.

(٢) الدكتور السيد أحمد خليل : التصور اللغوي عند العرب ، مجلة كليـة الآداب بجامعة الاسكندرية عدد رقم ١٤ سنة ١٩٦٠ ص ١٧٥ .

أما « اللغة » فكانوا يطلقونها على العلم الذي يختص بجمع الألفاظ اللغوية ودراستها ، ويُنسب إليها فيقال « لغوي » وهو العـــالم الذي يعرف قدراً كبيراً من ألفاظ اللغة وعلى الأخص الألفاظ الغريبة منها ، أو هو التخصص في إخراج المعاجم اللغوية . وقد ظهر هذا المصطلح في فـترة مبكرة كما قلنا على نحو ما نعرف من تصنيف أصحاب الطبقات لرجـال اللغة الأولين ، فهم يذكرون مثلاً أنه قد « برز من أصحاب الخليل أربعة : عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر المعروف بسيبويه ، والنضر بن شميل ، وعلي بن نصر الجهضمي ، ومؤرج السدوسي ، وكان أبرعهم في النحو سيبويه ، وغلب على النضر اللغة ، وعلى مؤرج الشعر واللغــة ، وعلى الجهضمي الحديث . »[1] . ومثل هذا التقسيم في الاختصاص دليل على معرفتهم بحدود كل علم .

وقد ميز عبد اللطيف البغدادي اللغويَّ من النحوي بقوله : « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه ، وأما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما نقله اللغوي ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ، ويبسط فيه علله ، ويقيس عليه الأمثال والأشباه . »[2] وهذا التمييز أيضاً يؤكد أن عمل اللغوي كان مقصوراً على جمع الألفاظ اللغوية كما يروي المحدّثون نصوص الحديث .

وقد أضاف ابن خلدون على مصطلح « اللغة » كلمة « العلم » فسماه « علم اللغة »[3] ، ومن شرحه له يتضح أنه يشمل علم المعاجم على اختلاف أنواعها

(١) ابن الأنباري : نزهة الألباء في طبقات الأدباء – مطبعـــة المعارف – بغداد ١٩٥٩ ص ٣٨ .

(٢) السيوطي : المزهر ١/ ٣٠ .

(٣) لعل ذلك راجع إلى أنه سمى الفصل « في علوم اللسان العربي » فلما فصل ذكر كلمــة « علم » مع كل فرع فقال : علم النحو – علم اللغة – علم البيان – علم الأدب .

سواء كانت متصلة بجمع الألفاظ اللغوية عامة أم بجمع الألفاظ المندرجة تحت موضوع واحد ، أم كانت متصلة بالمترادف والدخيل والمشترك ، فيقول :

« هذا العلم هو بيان الموضوعات اللغوية . وذلك لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه ، ثم استمر ذلك الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم، حتى تأدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ميلاً مع هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك وأملوا فيه الدواوين . وكان سابق الحلبة في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي، ألف فيها كتاب العين .. ( ثم يذكر أبا بكر الزبيدي والجوهري وابن سيده والزمخشري ) ... . ثم لما كانت العرب تضع الشيء على العموم ثم تستعمل في الأمور الخاصة ألفاظاً أخرى خاصة بها ، فرّق ذلك عندنا بين الوضع والاستعمال ، واحتاج إلى فقه في اللغة عزيز المأخذ ، كما وضع الأبيض بالوضع العام لكل ما فيه بياض ، ثم اختص ما فيه بياض من الخيل بالأشهب ، ومن الإنسان بالأزهر ، ومن الغنم بالأملح ، حتى صار استعمال الأبيض في هذه كلها لحنا وخروجاً عن لسان العرب . واختص بالتأليف في هذا المنحنى الثعالبي ؛ وأفرده في كتاب له سماه « فقه اللغة » . وهو من آكد ما يأخذ به اللغوي نفسه أن يحرف استعمال العرب عن مواضعه ، فليس معرفة الوضع الأول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب ، وأكثر ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فني نظمه ونثره حذراً من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو أشد من اللحن في الإعراب وأفحش . وكذلك ألف بعض المتأخرين في الألفاظ المشتركة وتكفل بحصرها وإن لم تبلغ إلى النهاية في ذلك فهو مستوعب للأكثر . وأما المختصرات الموجودة في هذا

الفن المخصوصة بالمتداول من اللغة الكثير الاستعمال تسهيلاً لحفظها على الطالب فكثيرة مثل الألفاظ لابن السكيت والفصيح لثعلب وغيرهما [1] . »

ونحسب أن هذا التحديد الذي أوضحه ابن خلدون هو الذي سار عليه العرب في فهمهم لمصطلح « اللغة » أو « علم اللغة » [2] .

أما مصطلح « النحو » و « النحوي » فقد استعمل في فترة مبكرة جداً أيضاً على ما رأينا من تقسيمهم لتلاميذ الخليل وتخصصهم سيبويه بالنحو ، على أن سيبويه ذكر هذا المصطلح في مواضع كثيرة من كتابه كقوله مثلاً : « وأما قول **النحويين** : قد أعطاهوك وأعطاهوني فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه وكان قياس هذا لو تكلم به كان هيناً » [3] .

وكان النحو – كما هو معروف – مشتملاً على النحو والصرف معاً غير أشتات أخرى من الدرس اللغوي ، ولسنا الآن بصدد التفصيل في هذا الموضوع ولكننا نشير فحسب إلى أن سيبويه وإن كان قد جمع بينهما في كتابه فقد كان يميز بينهما على نحو ما نراه ينص على ذلك بقوله في غير موضع : « وسنبين ذلك في باب التصريف إن شاء الله » .[5] وقد عرفه ابن جنى فجعله شاملاً للعلمين معاً فقال إن النحو « هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في

---

(١) ابن خلدون : المقدمة تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي – القاهرة ١٩٦٢ ج ٤ ص ١٢٥٨–١٢٦١ .

(٢) ويسمونه أحياناً « متن اللغة » ، وانظر في هذا أيضاً ما كتبه الدكتور كمال بشر تحت عنوان : التفكير اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث : دراسات في علم اللغة – القسم الثاني ص ٣٩–٤٧ .

(٣) سيبويه : الكتاب ، تحقيق عبد السلام هارون ٣٦٤/٢ .

(٥) المصدر السابق ٢٦٧/٢ .

الفصاحة ، فينطلق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُد به إليها » . [١]

ونلتقي بمصطلح آخر هو « علم العربية » ، وكان العرب يطلقونه على « النحو » أيضاً ، يقول ابن فارس : « وكذلك الحاجة إلى علم العربية ، فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال : « ما أحسن زيد » لم يُفرّق بين التعجب والاستفهام والجزم إلا بالإعراب » [٢]

وفي تعليق على قراءة نافع « وجعلنا لكم فيها معائش » بالهمز ، يقول أبو حيان : « قال المازني : أصل هذه القراءة عن نافع ولم يكن يدري ما العربية وكلام العرب التصحيح في نحو هذا .. .. وأما قول المازني أصل هذه القراءة عن نافع فليس بصحيح لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد ابن علي والأعمش ، وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدري ما العربية فشهادة على النفي ، ولو فرضنا أنه لا يدري ما العربية وهي هذه الصناعة التي يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب فهو لا يلزمه ذلك إذ هو فصيح متكلم ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء ، وكثيرون من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء ولا يجوز لهم ذلك » [٣] .

ومهما يكن من أمر فقد رأيت تفريق البغدادي بين « اللغة » و «النحو» ، ويزيد هذا التفريق وضوحاً عندهم ما قرره أبو حيان من أن « الفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية » [٤] .

---

(١) ابن جني : الخصائص : تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب – القاهرة ١٩٥٢ ١/٣٤
(٢) الصاحبي ص ٦٦ .
(٣) أبو حيان : البحر المحيط ط السعادة ١٣٢٨ هـ ٤/٢٧١ .
(٤) المزهر ١/٣٤ .

نحن إذن أمام المصطلحات الآتية ؛ اللغة أو علم اللغة ، والنحو أو علم العربية ، وقد عرفنا أن الأول يختص بدراسة الألفاظ اللغوية من جوانب مختلفة ،وأن الثاني يختص بالتراكيب أو بالجمل على النحو الذي نفصله في موضعه.

وفي القرن الرابع نشهد لأول مرة مصطلحاً جديدا هو « فقه اللغة » ، حين كتب أبو الحسين أحمد بن فارس ( المتوفى ٣٩٥ هـ ) كتابه « الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » . ثم نجد هذا المصطلح نفسه لدى مؤلف آخر هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي ( المتوفى ٤٢٩هـ ) الذي اشتهر بكتابه « فقه اللغة وسر العربية » . وفيما عدا هذين الكتابين لا نعرف كتاباً واحداً يحمل هذا المصطلح عنواناً له . والذي لا شك فيه أن هذه التسمية التي اختارها ابن فارس والتي تابعه فيها الثعالبي هي التي أوحت إلى المحدثين استعمال « فقه اللغة » في مقابل اللفظة الأوربية Philology على خلاف في المنهج بين استعمال الغربيين واستعمال العرب ، فضلاً عن الغموض الذي أحاط المصطلح على ما بيناه في الفصل السابق .

على أن هناك كتاباً ثالثاً أقرب إلى وضع منهج لدرس اللغة من كتابي ابن فارس والثعالبي دون أن يشير من بعيد أو قريب إلى مصطلح « فقه اللغة » ، فلقد اختار له صاحبه عنواناً أقرب إلى «القوانين » العامة التي تنتظم العربية، ونعني به كتاب « الخصائص » لأبي الفتح عثمان بن جنى ( المتوفى ٣٩٢هـ ) . ولسوف نقصر بحثنا على هذه الكتب الثلاثة دون أن نضم إليها كتاب «المزهر في علوم اللغة وأنواعها » لأبي بكر جلال الدين السيوطي ( المتوفي ٩١١ هـ ) لسببين ؛ أولهما أننا نريد أن نقصر دراستنا على فترة الازدهار العلمي عند العرب وهي فترة مبكرة يمكن أن نركز على أمثلة منها في القرن الرابع ، وثانيهما أن كتاب السيوطي ليس إلا جمعاً لما قاله المتقدمون وهو إن كان يمدنا بالمواد التي ضاع معظمها فإنه لا يمثل منهجاً واحداً ينتسب إلى مؤلف واحد ،

ونحسب أن في كتاب « الخصائص » قدراً كافيا يعين على تصور المنهج العربي في درس اللغة .

ولسنا نخصص هذا الفصل لتحليل المادة اللغوية في هذه الكتب ، وإنما نكتفي برسم الهيكل العام لها ، وأما التحليل اللغوي الذي نتخذه طريقاً لفهم المنهج العربي فموضوعه في الفصول التالية .

والسؤال الذي يعرض لنا الآن هو . هــل استعمل ابن فارس والثعالبي مصطلح « فقه اللغة » بنفس المعنى الذي فهمه الغربيون بعد ذلك ، وإذا لم يكن كذلك فما هو العلم الذي يمكن أن يندرج تحته ما كتبه هذان المؤلفان الجليلان ، ثم ما هو المقصد الذي يرمي إليه أبو الفتح من عنوان كتابــه « الخصائص » ، وهل هو من قبيل « فقه اللغة » أو من علم آخر كذلك ؟.

أما الكتاب الأول فهو كتاب « الصاحبي في فقــه اللغة وسنن العرب في كلامها » لأبي الحسين أحمد بن فارس ، وهو- كما قلنا - أول كتاب يحمل هذا العنوان فيما نعرف من الكتب التي وصلت إلينا، وإن كان هو يقرر أن كتابه ليس جديداً في موضوعه بل سبق إليــه عدد من العلماء « والذي جمعناه في مؤلفنا هذا مفرق في أصناف مؤلفات العلماء المتقدمين - رضى الله عنهــم وجزاهم عنا أفضل الجزاء- وإنما لنا فيه اختصار مبسوط أو بسط مختصر أو شرح مشكل أو جمع متفرق »[1] ومع ذلك فنكاد نجزم أن ابن فارس هو أول من أطلق هذه التسمية إذ لو سبقه إليها سابق لما أغفلها رجال الطبقات على دقتهم في ترجمة الرجال. وأغلب الظن عندنا أن هذا العنوان مأخوذ من لفظة « الفقه » بمعناها الاصطلاحي وبمعناها اللغوي؛ فلقد كان الرجل فقيها قدم أكثر من كتاب في الفقه فضلا عن الصلة التي كان يراها ابن فارس وغيره من اللغويين العرب بين اللغة والدين على العموم وبينها وبين الفقه على وجه الخصوص .

---

(١) الصاحبي ص ٣١ .

ومما يلفت النظر أن ابن فارس عاش معظم حياته في فارس ، وأنه كان أميل إلى التشيع ، كما كان من أنصار المدرسة الكوفية في اللغة ؛ فقد كان أستاذه أبو بكر أحمد بن الحسين الخطيب راوية لثعلب[1] إمام مدرسة الكوفة في آخر حياتها،وقد ذكر ابن فارس شيخه ثعلبا في أكثر من موضع في كتابه. وهذه المسألة ضرورية في فهم المنهج الذي سار عليه صاحبنا في كتابه ؛ ذلك أن المتشيع الذي يرى في الإمام مصدراً للمعرفة جدير بأنه ينظر إلى اللغة نظرة خاصة ، بالإضافه إلى أن المدرسة الكوفية اعتمدت — كما تعلم — على الرواية ، أي على النقل أكثر من اعتمادها على النظر العقلي ، وذلك كله له تأثيره على منهج الرجل على ما يتضح لنا من تحليل مادته اللغوية بعد ذلك.

وقد كتب ابن فارس كتابه الصاجي بأخرة من حياته بعد أن أخرج عدداً كبيراً من الكتب في الفقه والتفسير والأدب واللغة، وهو يذكر في آخر كتابه أن قد ُفرغ من كتابته سنة ٣٨٢ﻫ أي قبل وفاته بثلاثة عشر عاماً[2].

وعنوان الكتاب يشير إلى أنه يعنى به نوعين من الدراسة ، الأول فقه اللغة ، والثاني سنن العرب في كلامها ، أما كلمة « الصاحبي » فهي إشارة إلى أنه قدم كتابه إلى الصاحب بن عباد ( المتوفي ٣٨٠ ﻫ ) : « وإنما عنونته بهذا الاسم ، لأني لما ألفته أودعته خزانة الصاحب الجليل ، كافي الكفاة — عمر الله عِراصَ العلم والخير والعدل بطول عمره — تجملا وتحسناً [3] .»

ثم يصرح بأن درس اللغة يتخذ طريقين فيقول : « إن لعلم العرب أصلا وفرعاً : أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا : رجل وفرس وطويل وقصير ، وهذا هو الذي يبدأ به عند التعلم. وأما الأصل فالقول على موضوع

---

(١) انظر مقدمة محقق الصاحبي ص ٦ .

(٢) الصاحبي ٢٧٨ .

(٣) الصاحبي ٢٩ .

اللغة وأوليتها ومنشئها ، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها ، وما لهـــا من الافتنان تحقيقاً ومجازاً [١] . »

والغاية من تأليف الكتاب – كما ذكرنا من قبـــل – هي خدمة النص القرآني ، وهي قد تساعدنا على فهم ما يقصده من تقسيم الدرس اللغوي إلى أصل وفرع ، يقول :

« أقول إن العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب ، حتى لا غنى بأحد منهم عنه . وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب ، ورسول الله – ﷺ – عربي . فمن أراد معرفة مـــا في كتاب الله – جل وعز – وما في سنة رسول الله – ﷺ – من كل كلمة عربية أو نظم عجيب ، لم يجـد من العلم باللغة بدأ . ولسنا نقول إن الذي يلزمه من ذلك الإحاطة بكل ما قالته العرب لأن ذلك غير مقدور عليه ، ولا يكون إلا لنبي كما قلنا أولاً . بل الواجب علم أصول اللغة والسنن التي بأكثرهـــا نزل القرآن وجاءت السنة . فأما أن يكلف القارىء أو الفقيه أو المتحدث معرفة أوصاف الإبل وأسماء السباع ونعوت الأسلحة وما قالته العرب في الفلوات والفيافي وما جاء عنهم من شواذ الأبنية وغرائب التصريف فلا . ولقـد غلط أبو بكر بن داود أبا عبدالله محمد بن إدريس الشافعي في كلمات ذكر أنه أخطأ فيها طريق اللغة وليس ببعيد أن يغلط في مثلهـــا مثله في فصاحته ، لكن الصواب على كل حال أصوب » [٢] .

ومن الواضح أنه يقصد بالفروع درس الألفـــاظ اللغوية على طريقـــة المعاجم ، أما الأصول وسنن العربية فيعني بها دراسة القوانين العامة التي تنتظم اللغة ، ولعله يعني « بفقه اللغة » القضايا العامة التي تخضع لها حياة اللغة ، أما

(١) المصدر والصفحة .

(٢) ص ٦٤ .

سنن العربية فهي القوانين التي تسير وفقها الاستعمالات اللغوية ، على النحوالذي يظهر في عرضنا للمادة اللغوية في الكتاب .

ومهما يكن من أمر فإنه يمكن تصنيف مادة الكتاب على النحو التالي :

١ – مسائل عامة في حياة اللغة وتطورها ؛ تحدث فيها عن نشأة اللغة ، وأفضلية العربية ، ولهجاتها إلى غير ذلك من موضوعات .

٢ – مسائل صوتية ، وقد نرى بعضها منتثراً في الجزء الذي خصصه لدراسة الحروف ، وإن كان كثير منه مندرجاً تحت المسائل النحوية على الطريقة التي قدمها ابن هشام في المغنى بعد ذلك .

٣ – مسائل صرفية ، وهي أيضاً مسائل منتشرة هنا وهناك وبخاصة في باب الحروف ، غير أنه يلخص رأيه في الصرف بقوله : « وأما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم ، لأنا نقول ، وَجَد ، وهي كلمة مبهمة ، فإذا صرفنا أفصحت فقلنا في المال ُوجدا ، وفي الضالة ِوجدانا ، وفي الغضب َموْجِدَة ، وفي الحزن َوجْدا . وقال الله جل ثناؤه ( وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا ) وقال ( وأقسطوا إن الله يحب المقسطين ) ، كيف تحول المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور ؛ ويكون ذلك في الأسماء والأفعال . فيقولون للطريقة في الرّمل ِخبّة ، وللأرض المخصبة والمجدبة ُخبة . وتقول في الأرض السهلة الخوارة : خارت تخور خورا وخؤوراً ، وفي الثور : خار خواراً،وفي الإنسان إذا ضعف: خار خوراً . . .»[1] على أن تعبير «التصريف» لا يعني علم الصرف باعتباره علماً منفصلاً بل هو جزء من « الصرف » الذي يشكل مع النحو علماً واحداً،وهو ما نلحظه في أكثر من موضع منالكتاب.

٣ – مسائل نحوية، ونجدها في حديثه عن أقسام الكلام وفي بابالحروف ولابن فارس نص يجمع فيه بين النحو والصرف علىما بينا مع شيء منالتجاوز في تسمية النحو إعراباً ، يقول :

(١) ص ١٩٢ .

« فأما الإعراب فبه تُميّزُ المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين. وذلك أن قائلا لو قال : « ما أحسن زيد » غيرَ معربٍ، أو « ضرب عمرو زيد » غير معرب لم يوقف على مراده . فإذا قال : ما أحسن زيدا ، أو : ما أحسن زيدٌ ، أو : ما أحسنُ زيدٍ ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده .

و« للعرب في ذلك ما ليس لغيرها ، فهم يُفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . يقولون مِفْتَح للآلة التي يُفتح بها ومَفْتَح لموضع الفتح ، ومِقَصّ لآلة القص ، ومَقَصّ للموضع الذي يكون فيه القص، ومِحْلَب للقدح يُحلب فيه ومَحْلَب للمكان يُحتلب فيه ذوات اللبن . ويقولون امرأة طاهرٌ من الحيض ، لأن الرجل لا يشركها في الحيض ، وطاهرة من العيوب لأن الرجل يشركها في هذه الطهارة ، وكذلك قاعد من الحبل وقاعدة من القعود». [1]

٤ – مسائل دلالية ، وقد عقدلها بابا سماه «معاني ألفاظ العبارات التي يعبر بها عن الأشياء » [2] ، ولكن مسائله منتثرة في أبواب مختلفة من الكتاب .

٥ – مسائل أسلوبية ،ويمكن تلمسها في أكثر من موضع كما فعل في الباب الذي عقده بعنوان «الخصائص» والذي يقول فيه:«للعرب كلام بألفاظ تختص به معانٍ لا يجوز نقلها إلى غيرها . يكون في الخير والشر والحسن وغيره ، وفي الليل والنهار وغير ذلك ، من قولهم : **مكانك** ، قال أهل العلم : هي كلمة وضعت على الوعيد . قال الله جل ثناؤه ( مكانكم أنتم وشركاؤكم ) كأنه قيل لهم ، انتظروا مكانكم حتى يُفصل بينكم ، ومن ذلك قول النبي ﷺ : ( ما يحملكم على أن تتَايعوا في الكذب كما يتتايع الفراش في النار ) . قال أبو عبيد : هو التهافت ، ولم نسمعة إلا في الشر. » [3] وهكذا ، وتجدلذلك

(١) ص ١٩٠–١٩١ .
(٢) ص ١٩٢ .
(٣) ص ٢٦٤ .

أمثلة أخرى كثيرة في «باب نظم للعرب لا يقوله غيرهم» و«باب الإفراط»[1].

٦ – مسائل بلاغية وتشمل مسائل في البيان والمعاني والبديع فنجد حديثا عن الكناية والاعتراض والإيماء والتعويض وغير ذلك .

وهكذا يمكن تصور الهيكل العام للكتاب ، على أنه من الواضح أن معظم مسائله متداخل تداخلا شديداً بحيث يصعب فصل كل موضوع عن الآخر ، وتلك كانت سمة العصر التي تميز « منهج » القدماء في التأليف أو « فقدان المنهج » كما يقولون [2] .

* * *

أما الكتاب الثاني فهو كتاب أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي ( المتوفى ٤٢٩ هـ) « فقه اللغة وسر العربية » ، وقد وضعناه بهذا الترتيب وإن كان متأخراً من الناحية الزمنية عن كتاب ابن جنى ، لأنه يحمل عنوان « فقه اللغة » الذي اتخذه ابن فارس ، ولأنه اعتمد على ابن فارس في كثير من المواضع على ما يظهر من هذا العرض .

وكما قدم ابن فارس كتابه إلى الصاحب بن عباد ، قدم الثعالبي كتابه إلى الأمير أبي الفضل عبيد الله بن أحمد الميكالي ( المتوفى ٤٣٦ هـ )[3] الذي أفرد جزءاً كبيراً من مقدمة الكتاب لمدحه، والثعالبي يذكر أن صحبته لأبي الفضل هي التي أوحت إليه بمادة الكتاب كما أن أبا الفضل هو الذي اختار له عنوانه، وإن كنا نحن نرجح أنه كان ينظر فيه إلى عنوان كتاب ابن فارس الذي ذكره في مقدمته بين من ذكرهم من علماء العربية الذين رجع إليهم وأفاد من أعمالهم . يقول : « وقد كانت تجرى في مجلسه آنسه الله نكت من أقاويل أئمة الأدب في أسرار اللغة وجوانبها ولطائفها وخصائصها مما لم يتنبهوا لجمع

---

(١) ٢٦٦ – ٢٦٨ .

(٢) الدكتور كمال بشر : دراسات في اللغة : القسم الثاني ص ٥٢ .

(٣) انظر : فوات الوفيات : القاهرة ١٩٥١ ٢/٥٢ .

شمله ولم يتوصلوا إلى نظم عقده،وإنما اتجهت لهم في أثناء التأليفات وتضاعيف التصنيفات لُمَعٌ يسيرة كالتوقيمات ، وفِقر خفيفة كالإشارات ، فيلوّح لي أدام الله دولته بالبحث عن أمثالها ، وتحصيل أخواتها وتذييل ما يتصل بها وينخرط في سلكها،وكسر دفتر جامع عليها وإعطائها من النيقة حقها»[1]. ثم يقول : « وقد أخذت لترجمته ، ما اختاره أدام الله توفيقه من فقه اللغة وشفعته بسر العربية ليكون اسما يوافق مسماه ولفظاً يطابق معناه »[2].

والغاية من تأليف الكتاب هي نفسها الغاية التي ذكرها ابن فارس ويذكرها كل من يتصدى للدرس اللغوي للعربية ، وهي خدمة النص القرآني توصلاً إلى « فهم » أحكامه ، فهو يقول : « أما بعد حمد الله على آلائه والصلاة والسلام على محمد وآله، فإن من أحب الله أحب رسوله المصطفى ﷺ ومن أحب الرسول أحب العرب ، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل العرب والعجم ، ومن أحب العربية عني بها وثابر عليها وصرف همته إليها ، ومن هداه الله للإسلام وشرح صدره للإيمان وآتاه حسن سريرة فيه اعتقد أن محمداً ﷺ خير الرسل ، والإسلام خير الملل ، والعرب خير الأمم ، والعربية خير اللغات والألسنة ، والإقبال على تفهمها من الديانة إذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين وسبب إصلاح المعاش والمعاد ..[3] ».

والحقيقة أن الثعالبي قد اعتمد على كتاب ابن فارس اعتماداً كبيراً حتى إنه نقل عنه أبواباً بأكملها لم يغير عنوانيها ولا المادة التي تحتويها ، من أمثلة ذلك « فصل في إضافة الشيء إلى من ليس له لكن أضيف إليه لاتصاله به — ابن فارس ٢٤٣ والثعالبي ١٨٨ » و « فصل في الإشباع والتوكيد — ابن فارس

---

(١) الثعالبي : فقه اللغة ص ٦ - ٧ .

(٢) ص ١٠ .

(٣) ص ٢ .

٢٧١ ــ الثعالبي ١٨١ » و « فصل في النحت ــ ابن فارس ٢٧١ ــ الثعالبي ١٨١ » و « فصل في أفعل لايراد بهالتفضيل-ابنفارس٢٥٧- الثعالبي ١٨١»، وغير ذلك كثير .

أما الهيكل العام للكتاب فقد قسمه صاحبه إلى قسمين ، سمى القسم الأول « فقه اللغة » ضمنه ثلاثين باباً ، ويشتمل كل باب على عدة فصول ، وهذا القسم عبارة عن « معجم » من نوع خاص ، جمع فيه الألفاظ المتصلة بموضوع واحد ، ثمرتبها حسب الموضوعات ، بدأها بباب في الكليات« وهي ما أطلق أئمة اللغة في تفسيره لفظة كل، من ذلك : كل ما علاك وأظلك فهو سماء . كل أرض مستوية فهي صعيد . كل حاجز بين الشيئين فهو موْبق . كل بناء مربع فهو كعبة . كل بناء عال فهو صرح... »[1] وهكذا نجد أبواباً في أوائل الأشياء وفي صغائرها وفي الطول والقصر وفي أسنان الناس والدواب وفي الأمراض والداءات ، وفي الأطعمة والأشربة وما يناسبها يقول فيه على سبيل المثال : « فصل في تقسيم أطعمة الدعوات وغيرها:طعامالضيف القرى، طعام الدعوة المأدبة ، طعام الزائر التحفة ، طعام الإملاك الشُنْدُخية عن ابن دريد ، طعام العرس الوليمة ، طعام الولادة الخُرس ، وعند حلق شعر المولود العقيقة ، طعام الختان المذيرة عن الفراء ، طعام المأتم الوضيمة عن ابن الأعرابي ، طعام القادم من سفر النقيعة ، طعام البناء الوكيرة ، طعام المتعلل قبل الغداء السُلفة واللُهنة ، طعام المستعجل قبل إدراك الغداء العُجالة .. »[2]

وفي هذا القسم معجم خاص يمكن إدراجه في الدراسة المقارنة ، يجمع فيه عدداً من الألفاظ يقارن فيها بين العربية والفارسية والرومية ، فيعقد الباب التاسع والعشرين للحديث « فيما يجري مجرى الموازنة بين العربية

---

(١) ص ١١ .
(٢) ص ١٢٣ .

والفارسية » ويقسمها فصولاً تستحق الدراسة هي « فصل في سياقه أسماء فارسيتها منسية وعربيتها محكية مستعملة » و « فصل يناسبه في أسماء عربية يتعذر وجود فارسية أكثرها » و « فصل في ذكر أسماء قائمة في لغة العرب والفرس على لفظ واحد » و « فصل في سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي » . و « فصل فيما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية » . (١)

القسم الأول إذن كله بحث في الألفاظ اللغوية على مستويات معينة سوف نفصل القول فيها عند تحليلنا المادة اللغوية في الفصول التالية .

أما القسم الثاني فهو الذي سماه « سر العربية » وقد صرح هو بذلك في مقدمة الكتاب على ما ذكرنا حين قال «وشفعته بسر العربية» ويبدو لنا أن معنى « شفعته » هنا أنه أراد أن يجعل هذا القسم ملحقاً للقسم الأول الذي هو هدفه الرئيسي من التأليف ، وكأنه نظر إلى ابن فارس أيضاً حين قرن « فقه اللغة » « بسنن العربية » ، أي أن هذا القسم لم يكن منظوراً إليه على أنه من صلب الكتاب ، بدليل أنه لم يضمنه مقدمته التي فصل فيها الحديث عن أبواب القسم الأول فقط .

ومهما يكن من أمر ، فقد فصل هو بين « فقه اللغة » و « سر العربية » بقوله في أوله «القسم الثاني مما اشتمل عليه الكتاب وهو سر العربية في مجاري كلام العرب والاستشهاد بالقرآن على أكثرها » (٢) .

وهذا القسم يشتمل على جوانب مختلفة من الدرس اللغوي مثل تلك التي رأيناها عند ابن فارس، دون أن يكون بينها رابط ، ودون أن يكون هناك منهج يدرج موضوعاتها أقساما محددة ، ولكنا – على أية حال – نستطيع أن نميز في هذا الفصل جوانب صوتية مختصرة جدا نجدها في الفصل الذي كتبه

---

(١) ص ١٤٤ – ١٤٦ .

(٢) ص ١٥٣ .

عن الإتباع مثلا ، ثم جوانب صرفية فيما كتبه عن « أبنية الأفعال » و « في المفعول يأتي بلفظ الفاعل والفاعل يأتي بلفظ المفعول» وجوانب نحوية تشمل الفصول التي خصصها للحروف بطريقة مختصرة جدا عن تلك التي قدمها ابن فارس ، وأخيراً جوانب بلاغية تشمل ألواناً من البيان والمعاني والبديع حيث نجد حديثاً عن التشبيه والاستعارة والمجاز والتجنيس والطباق .. الخ .

على أننا نستطيع أن نفهم من هـذا القسم أنه أراد أن يعرض لبعض «الخصائص» أو «القوانين» التي تتميز بها العربية في استعمالاتها المختلفة .

ولعل الفرق بينه وبين ابن فارس أنه لم يعرض للقضايا اللغوية العامة كالحديث عن اللغة ونشأتها وإن كان قد عرض لشيء مما يمكن أن يدرج تحت التطور اللغوي على ما سنفصله في موضعه ، بالإضافة إلى أنه كان واضحاً في قصره «فقه اللغة » على دراسة الألفاظ اللغوية على مـا هو واضح في القسم الأول .

* * *

أما الكتاب الثالث فهو كتاب « الخصائص » لأبي الفتح عثمان بن جنى ( المتوفي ٣٩٢ هـ ) ، وهو من الشهرة ووفرة المادة اللغوية ودقتها بحيث لا يحتاج إلى بيان . لكن الذي نحب أن نلفت إليه هنا أن أبا الفتح لم يختر لكتابه مصطلح « فقه اللغة » على ما صنع معاصره ابن فارس . وعلى ما بين الرجلين من فرق في المرتبة العلمية ؛ فالذي لا شك فيه أن أبا الفتح أوفر مادة وأعمق نظرة وأكثر إنتاجاً وأشد تأثيراً في الخالفين من اللغويين في القديم وفي الحديث . وعنونته الكتاب « بالخصائص » دليل على أن « فقه اللغة » لم يكن مصطلحاً مقرراً بين علماء اللغة وإنما أتت به المناسبة بينه وبين « الفقه » على ما بيناه . ولعل كلمة « الخصائص » أدل من معناها على مادة الدرس من تعبير « فقه اللغة » لأنها تشير إلى القوانين العامة التي تنتظم اللغة دون أن يكون المقصود دراسة جزئيات اللغة تفصيلياً على ما نعرف في أبواب الصرف والنحو.

ونحب أن نلفت أيضاً الى أن ابن جنى كان « معتزلياً » ، ويظهر اعتزاله في أكثر من موضع من كتابه الخصائص كما يظهر من كتبه الأخرى وبخاصة كتابه « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » [1] ثم إن الرجل كان أميل إلى مدرسة البصرة وإن يكن قد ذهب مذهب الكوفيين في غير موضع ، وتلك مسألة مهمة في فهم منهج أبي الفتح في درس اللغـــة بنفس الدرجة التي أشرنا إليها عند حديثنا عن ابن فارس ، فالمذهب المعتزلي بمنهجه العقلي سوف يؤثر على نظرة ابن جنى إلى الظواهر اللغوية على ما سيظهر لنا من تحليل المادة اللغوية عنده .

وابن جنى يصرح في مقدمة الخصائص أنه يتحرى في تأليفه منهجَ علمَي الكلام وأصول الفقه ، أي أنه يقصد منه إلى وضع « منهج » عـــام لدرس اللغة يشبه منهج الأصول الذي يحدد طرائق الاستنباط الفقهي : « وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه . فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلمم فيه بما نحن عليه ، إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تُعلق عليه به . وسنقول في معناه . على أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه ، وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف

(١) في مقدمة الخصائص يقول : « الحمد لله الواحد العدل القديم » ، و « العدل» من مبادىء المعتزلة والتي سموا من أجلها بالعدلية ، كما أن وصفه سبحانه « بالقدم » من الصفات التي تمسك بها المعتزلة . وفي المحتسب يقول تعليقاً على القراءة الشاذة « قال عذابي أصيب به من أساء » يقول : « القراءة أشد إفصاحاً بالعدل من القراءة الفاشية التي هي « من أشاء » لأن العـــذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له ، وهو الإساءة ، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له ، وأن ذلك لشيء يرجع إلى الإنسان وإن كنا قد أحطنا علمــاً بأن الله تعالى لا يظلم عباده ، وأنه لا يعذب أحداً منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه ، إلا أنا لم نعلم ذلك من هذه الآية بل من أماكن غيرها ، وظاهر قوله تعالى « من أشاء » بالشين المعجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده أساء أو لم يسيء ، نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله وهو حسبنا وولينا» ( المحتسب — المخطوطة ص ١٢٥ ) وذلك هو العـــدل الإلهي نفســه عند المعتزلة .

ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم، إلى الطعن عليه، والقدح في احتجاجه وعلله [1] » .

وإذا كنا لا نستطيع أن نحيط بكتاب الخصائص في مثل هذا المجال، فلقد نكتفي هنا بالإشارة إلى أنه يتضمن عدة جوانب أظهرها ما يلي :

١ — جوانب تتضمن قضايا عامة في حياة اللغة وتطورها من نحو تعريف اللغة ونشأتها وتفرعها إلى لهجات وتطورها .. الخ .

٢ — جوانب تتضمن منهج البحث في اللغة من مثل حجية اللغة وطريقة جمعها وتصنيفها ووضع التعاريف لها وتعليل الظواهر اللغوية .. الخ .

٣ — جوانب تشمل مستويات الدراسة اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، وإذا كان ابن جنى لا يقدم ربطاً واضحاً بين هذه المستويات ، فإن معظم ما وصل إليه من مقررات تتسق مع ما استقر عليه علم اللغة في العصر الحديث .

على أننا نشير إلى أن البون شاسع بين منهج ابن جنى في «الخصائص» وبين منهج ابن فارس والثعالبي في كتابيهما السابقين سواء من حيث المادة اللغوية أم من حيث تفسير الظواهر ، والشيء الذي يجمع بينها أنها كتب لا تندرج تحت باب واحد من أبواب الدرس اللغوي كما عرفناها عند العرب القدماء ؛ أي أنها ليست كتبا في الصرف أو في النحو أو في المعجميات ، ولكنها كتب في «فقه اللغة أو في « علم اللغة » على ما يظهر من العرض التالي .

* * *

والآن ، هل نعتبر كتب ابن فارس وابن جنى والثعالبي كتباً في « فقه اللغة » أم هل نعتبرها كتباً في « علم اللغة » ؟

(١) الخصائص ٢ – ٣

ولعل ما ييسر لنا الوصول إلى إجابة عن هذا السؤال أن نتخذ الطريقة التالية :

١ – علماء « فقه اللغة » يدرسون اللغة باعتبارها وسيلة إلى غاية ، وهذه الغاية – كما عرفنا – هي دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانة وعادات وتقاليد وآداب، أي أن اللغة بالنسبة لهم ليست إلا جزءاً من النشاط الإنساني العام الذي يحدد الثقافة. وعلماء العربية كانوا يدرسون اللغة وسيلة لغاية لكنها غاية مختلفة عن غاية « فقهاء اللغة » إذ هم يتوصلون بها إلى « فهم » النصوص القرآنية، ومعنى ذلك أنهم ينتهون بها أيضاً إلى درس «لغة» هي لغة القرآن . فالحق أن العرب وإن كانوا قد اتخذوا الدرس اللغوي وسيلة، فإن هذا الدرس قد انتهى بهم إلى أن يكون غاية في حد ذاته .

٢ – علماء « فقه اللغة » كانوا يبذلون قسطاً كبيراً من جهدهم في سبيل الوصول إلى « إعادة تشكيل » اللغات القديمة الأصيلة » على نحو ما عرفناه من محاولتهم الوصول إلى الأصول الأولى للغة الأم التي تتفرع عنها اللغات الهندية الأوروبية ، ولم يفعل علماء العربية شيئاً من ذلك .

٣ – علماء « فقه اللغة » كانوا يركزون معظم عملهم على « المقارنات » اللغوية كما رأينا عند بوب وجريم وراسك ، ولم يفعل العرب شيئاً من ذلك ، وكل ما رأيناه من مقارنات عندهم لا يعدو أن تكون مجموعة من الألفاظ التي قارنوها بالفارسية أو الرومية ، دون أن تكون لديهم أية مقارنات بالعبرية أو بأخواتها من اللغات السامية التي تشترك معها العربية في العائلة .

٤ – علماء « فقه اللغة » كانوا يدرسون اللغة باعتبارها لغة « ميتة » أو لغة « مكتوبة » بينما درس العرب لغتهم باعتبارها لغة «حية» ولغة«منطوقة» متمثلة في قراءات القرآن على وجه الخصوص .

٥ – علماء « فقه اللغة » كانوا يهتمون بدراسة تاريخ الكلمة ، ولم يفعل

علماء العربية شيئاً من ذلك وإن كانت لهم إشارات عرضية عن التطور الدلالي لبعض الألفاظ .

٦ — علماء « فقه اللغة » كانوا يهتمون بدراسة « اللهجات » التي تفرعت إليها العائلة الهندية الأوروبية على النحو الذي رأيناه عند جريم ومن جاء بعده ، أما علماء العربية فقد قصروا درسهم على اللغة الموحدة باعتبارها لغة التنزيل الكريم .

من هذا كله يتبين لنا أن الدرس اللغوي كما تمثله كتب ابن فارس وابن جني والثعالبي لا يصح إدراجها تحت « فقه اللغة » كما يفهمه أصحابه من الغربيين . وعلينا أن نبحث انتماء هذا الدرس إلى « علم اللغة » على النحو التالي :

١ — « علم اللغة » يدرس اللغة « في ذاتها ومن أجل ذاتها » ، وهو ما قلنا إن الدرس اللغوي للعربية — في التحليل النهائي — يصل إليه .

٢ — « علم اللغة » يدرس اللغة دراسة وصفية ، وهو المنهج الغالب على دراسة علماء العربية على النحو الذي يظهر في الفصول التالية .

٣ — « علم اللغة » يقسم درس اللغة إلى مستويات صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ، وهو ما ظهر أن علماء العربية كانوا على وعي به منذ القديم .

٤ — « علم اللغة » يتخذ المنهج « العلمي » وصولاً إلى « القوانين » العامة التي تنتظم اللغة ، وهو نفسه المنهج الذي يظهر من استعمال العرب لكلمة « الخصائص » أو « سنن العرب » أو « سر العربية في مجاري كلام العرب » .

ونحن إذا كنا نعقد هذه المقارنة فإننا لا ننكر أن هناك فرقاً كبيراً بين منهج العرب في دراسة لغتهم وبين منهج « اللغويين » في « علم اللغة » ، وذلك أنه بالرغم من أن علماء « اللغة » يذهبون إلى أن « علمهم » ليس مقصوراً على لغة بذاتها وإنما هو ينطبق باعتباره « علماً » على كل اللغات ، فإنا نعتقد أن طريقة دراسة العربية تختلف عن طريقة دراسة اللغات الأوربية ، لأن « علم اللغة »

– كما تطور عند الغربيين – إنما تطور من دراستهم للغات الهندية الأوربية، فضلاً عن الخلافات غير القليلة في الأصول والفروع بين علماء اللغة من الغربيين أنفسهم كما بيّنّاه في موضعه . ومن الواضح أن الدرس اللغوي للعربية يختلف في نشأته وفي تطوره عن الدرس اللغوي لدى الغربيين ، ومن الخطأ إدراج عمل العرب القدماء في سلك تاريخ الدرس اللغوي على ما يفصله الغربيون . ومن الغريب أن علماء الغرب يعترفون بأن أعمال اللغوي الهندي بانيني تحظى بالقبول حتى الآن في كثير مما وصل إليه من مقررات باعتبار أن عمله كان عملاً وصفياً ، وهذا العمل نفسه يلتقي مع عمل العرب في أنه كان متصلاً بنص ديني ، ثم يتميز العرب – من بعد – بالتطور الواضح في منهج الدرس .

ومع ذلك فإنا نرى الدرس اللغوي عند العرب القدماء مندرجاً تحت « علم اللغة » وليس تحت « فقه اللغة » ، ومن الصالح أن نتفق في دراساتنا على مصطلح واحد يكون أكثر دلالة على الموضوع والمنهج ، ومن الواضح أن مصطلح « فقه اللغة » لا يشير من قريب أو من بعيد إلى طريقة العرب القدماء فضلاً عما يحيط به من غموض وما يعتوره من خلاف .

والآن ، وبعد أن اتفقنا على هذه النقطة ، يمكننا أن ننتقل إلى تحليل المادة اللغوية في الكتب الثلاثة بما قد يتيح لنا أن نتبين المنهج اللغوي الذي سار عليه أسلافنا من اللغويين .

# الفصل الثالث

# المسائل العامة

ذكرنا أن علماء « اللغة » المحدثين يخصصون قسماً من دراستهم للمسائل العامة التي تعتبر « مدخلاً » لدرس اللغة على « مستوياتها » الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، ومن هذه المسائل العامة ما يعرضون له من تعريف باللغة ومن تفرعها إلى لهجات ومن تطورها على وجه العموم ، ومن مسائل أخرى تتصل بهذه الموضوعات . ومعنى ذلك أن هــــذه المسائل العامة ليست من ميدان « فقه اللغة » كما حددناه في الفصل السابق ، وإنما هي مسائل يعترف بها « علم اللغة » في منهجه الحديث .

ولقد عرض علماء العربية القدماء لكثير من هذه المسائل ، ومن الواجب أن ندرس هذا الذي كتبوه في طريق درسنا للمنهج اللغوي الذي نهجوه ، والمادة اللغوية التي وجدناها في الكتب التي خصصناهـــا بهذه البحث يمكن عرضها على النحو التالي :

## ١ – في تعريف اللغـــة

عني العرب منذ فترة مبكرة « بالحدود » و « التعريفات » ممـــا جعل بعض الباحثين المحدثين يهاجمون النحو العربي مثلاً بأنه صادر عن المنطق الأرسطي على ما بين المنهج الأرسطي والمنهج العربي في موضوع « الحد » من خلاف[1]،

(١) ذكرنا أننا لن نفصل هنا في هذا الموضوع ، ولكن يكفي أن نشير إلى أن « الحد » الأرسطي يهدف إلى الوصول إلى « الماهية » أو إلى « الجوهر » ، في حين يقصد « الحد » النحوي ـ متأثراً بالحد عند الفقهاء ـ إلى « التمييز » ، والبون شاسع بين الاتجاهين .

ومع اهتمامهم بالحدود فإنا لا نجد تعريفاً باللغة –فيما نعلم– قبل القرن الرابع ، ونظن أن أول من عرف باللغة هو ابن جنى في كتابه الخصائص ، ومن الملاحظ أن ابن فارس والثعالبي لم يعرفا باللغة فيما كتبا عن « فقه اللغة » .

ومع أن ابن جنى هو أول من عرف باللغة فيما نظن ، فإن تعريفه بها يثير دهشة الباحثين البعيدين عن تطور الحياة العلمية العربية ، لأنه يقترب اقتراباً شديداً من كثير من تعريفات المحدثين ، ولأنه يشمل معظم جوانب التعريف التي عرضها « علم اللغة » في العصر الحديث .

يقول أبو الفتح :

**« باب القول على اللغة وما هي : أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم**[1] » .

ويشتمل هذا التعريف على أربعة جوانب ، يستحق كل جانب منها شيئاً من التفصيل ، وهذه الجوانب هي :

١ – أن اللغة أصوات .
٢ – أن اللغة تعبير .
٣ – أنها تعبير يعبر بها « كل قوم » .
٤ – أنها تعبير عن « أغراض » .

١ – أما أن اللغة « أصوات » فلا نكاد نعرف مثل هذا التحديد لها إلا في العصر الحديث ، ويكاد الباحثون اللغويون يجمعون على أن اللغة «أصوات» على اختلاف بينهم في التعبير عن هذه الكلمة . ومن المثير حقاً أن ابن جنى قصر اللغة على « الأصوات » وأخرج « الكتابة » من هذا التعريف ، وهو دليل واضح على أن علماء العربية لم يكونوا يدرسون اللغة باعتبارها لغة

(١) الخصائص ٣٣/١

« مكتوبة » شأن علماء « فقه اللغة » وإنما كانوا يدرسونها باعتبارها لغـة « منطوقة » قائمة على « الأصوات » شأن أصحاب « علم اللغة » .

يقول كاتب مادة « لغة » في دائرة المعارف البريطانية إن اللغة « يمكن تحديدها بأنها نظام من الرموز الصوتية » [1] ويقول كاتب المادة نفسها في دائرة المعارف الأمريكية إن اللغة « يمكن تحديدها بأنها نظام من العلامات الصوتية الاصطلاحية » ثم يعلق على ذلك بأن هذا التعريف « يخرج الكتابة من حيز اللغة » [2] .

ويقول يسبرسن إن اللغة يُنظر إليها « عن طريق الفم والأذن وليس عن طريق القلم والعين » [3] .

واللغويون المحدثون يعالجون هذا الجانب في تعريف اللغة معالجة حديثة لكنها لا تبتعد كثيراً عما قرره ابن جنى من أنهـا أصوات ، لأن اللغة سواء أكانت « نظاماً من الرموز الصوتية » أو نظامـاً من العلامات الصوتية » أو « جزءاً من العلامات ( السميولوجيا ) » على مـا يذهب دي سوسير ، فإن المهم أنها تدرس باعتبارها « أصواتاً» وليس باعتبارها حروفاً «مكتوبة» وربط دي سوسير اللغة بالأنظمة المختلفة للعلامات يشير بوضوح إلى فصله بين اللغة باعتبارها نظاماً من العلامات الصوتية الاصطلاحية وبين أي نظام آخر من العلامات ومنه نظام العلامات الكتابية [4] .

ويتابع فندريس نظرية دي سوسير بقوله : « أعم تعريف يمكن أن يعرف به الكلام أنه نظام من العلامات» وبعد مقارنة اللغة بالأنظمـة الأخرى من العلامات والتي يمكن أن تسمى أيضاً لغات مثل لغة الشم ولغـة اللمس ولغة

(1) Enc. Britanica ( Language ) ·

(2) Enc. Americana ( Language , Science of. )

(3) Jespersen : Language , p. 23 .

(4) De Saussure : Cours in General Liuguistics . pp. 7 – 15 .

البصر ، يقرر أن هناك « لغة من بين مختلف اللغات الممكنة تطغى على جميع ما عداها بتنوع وسائل التعبير التي في طوقها : وهي **اللغة السمعية التي تسمى أيضاً لغة الكلام أو اللغة الملفوظة** » . [١]

وهذه النقطة في التفريق بين اللغة بهذا المعنى الذي أشار إليه ابن جنى والذي جعل اللغويين المحدثين يفرقون به بين اللغة باعتبارها أصواتاً وبين العلامات الأخرى ومنها لغات الإشارة ، هذه النقطة قد أشار اليها ابن فارس وإن كانت إشارته لها جاءت عرضاً في سياق حديثة عن موضوع آخر لكنه فرق تفريقاً قاطعاً بين الكلام وبين لغة الإشارة ، فيقول إن « الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ، ثم لا يسمى متكلما » [٢] .

وإذا كان ابن جني قد أخرج « الكتابة » من تعريف « اللغة » فقد قرر غير واحد من اللغويين المحدثين هذه النقطة وإن كان بعضهم يشير إلى اعتماد لغة الكتابة على اللغة المنطوقة ، « فالكتابة نظام من الاتصال ذو علاقة خاصة باللغة المنطوقة في أنها تعتمد عليها » [٣] . وقد فصل ڤندريس في الخلاف بين اللغة المنطوقة و«الكتابة» وشرح معنى« اعتماد » الكتابة على اللغة حين قال : «وهكذا نرى أن الاستعمال يتفق مع التقاليد في تأكيد اختلاف اللغة المكتوبة عن اللغة المتكلمة . والواقع أنهما لا يختلطان أبدا ومن الخطأ أن نظن أن النص المكتوب يعتبر تمثيلا دقيقاً للكلام [٤] » .

وهذه النقطة في تحديد اللغة بأنها « أصوات» وإخراج « الكتابة » من التعريف جديرة بأن تلفتنا إلى القضية التي شغلت عدداً من الذين عالجوا اللغة

---

(١) ڤندريس : اللغة ص ٣١ — ٣٢ .

(٢) الصاحبي : ص ٤٠ .

(3) Caroll , John B. : Language and Thaught , Prentice - Hall, Inc. , New Jersey . p. 3 .

(٤) ڤندريس : اللغة ص ٤٠٤ .

العربية في العصر الحديث باعتبارها عسيرة من ناحية « الكتابة » ، على النحو الذي نعرفه من الدعوة إلى « كتابة » العربية بحروف لاتينية أو بطريقة طه حسين على أقل تقدير ، ومن الواضح أن هذا الهجوم لا يقوم على أساس علمي لأنه لا يتحرى المنهج اللغوي إن كان يتحرى حقيقة على الإطلاق. ومن اللافت للنظر أن ڤندريس وهو عالم لغوي له مكانته والذي استشهدنا بنص من كلامه على الفرق بين اللغة المنطوقة والكتابة يشير إلى هـذه القضية بما لا يدع مجالا لمدع أن يزيد في ادعاء ، إذ يقول : « هذا الخلاف – أي بين لغة الكلام والكتابة – يتجلى في أوضح صوره في مسألة الرسم فلا يوجد شعب لا يشكو منه إن قليلا وإن كثيراً. غير أن ما تعانيه الفرنسية والإنجليزية من جرائه قد يفوق ما في غيرهما، حتى إن بعضهم يعد مصيبة الرسم عندنا كارثة وطنية » . ثم يقول إنه « لا يوجد رسم واحد يمثل اللغة المتكلمة كما هي . فإننا إذا تصورنا رسماً مما يسمى بالرسم الصوتي ، وقد زود بحروف متنوعة وبعلامات للتشكيل، فإن هذا الرسم لا يتيح معرفة النطق الحقيقي معرفة تامة لشخص لم يسمع الكلام باللغة التي يقرأها . ومن ثم كان من المعتاد في كتب الأصوات أن تصور الأصوات اعتماداً على لغة معروفة للقارىء لا على الجهاز الصوتي للإنسان »[1] .

وهذا التحديد للغة بأنها «أصوات» هو الذي يفسر لنا المنهج العربي في جمع اللغة واستقرائها عن طريق «الرواية» و«المشافهة» وفي حديثهم المستفيض عن «السماع» ، ومنهج علم القراءات في التلقي والعرض »[2] ، وهو يفسر لنا أيضاً تخصيصهم كتبا تعالج قضية «التصحيف والتحريف» مع ما تلفت إليه العبارة من الاشتقاق من «الصحف» و«الحروف» لأنها أخطاء ناجمة عن «الكتابة» وكذلك ذمهم من يأخذ اللغة عن طريق «الصحف» لا عن طريق «السماع» على النحو الذي هجا به الجاحظ أحمد بن عبد الوهاب بأنه كان « صحفياً غفلا »

(١) المرجع السابق ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٢) انظر كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ٧٣ – ٩٤ .

في رسالته المشهورة « التربيع والتدير » .

وثمة نقطة أخرى مهمة يثيرها تحديد ابن جنى للغة بأنها « أصوات» وهي تلك التي عبر عنها المحدثون بأن اللغـــة « نظام من الرموز الصوتية » . وقد وضح دي سوسير هذه الفكرة فيا أشرنا إليه آنفاً من أن اللغة جزء من علم «العلامات السميولوجيا» ؛ ذلك أن الصوت الإنسان اللغوي إنما هو علامة أو رمز عن شيء ما ، وفهم اللغة على هذا الأساس هو الذي يشير إلى قيمة اللغة في التطور الإنساني،إذ أن اللفظة اللغوية تستطيع أن تمد الإنسان «بتصورات» عن «أشياء» بطريقة لا تمكنه منها أية وسيلة أخرى، وعلى ذلك ركز الأستاذ هنري بر في تصديره لكتاب ڤندريس حين قال : « اليد واللغة : فيهاتنحصر البشرية . نعتقد أن أول ما ينبغي أن يزاح عنه الستار في هذا المؤلفشيئان، وهما اللذان يفصلان بين نهاية التاريخ الحيواني وبداية التاريخ البشري ، ونعني بهما اختراع اليد – إذا جاز لنا هذا التعبير – واختراع اللغة ، وهـــذا هو التقدم الحاسم للمنطق العملي والمنطق العقلي » [(١)] .

وقد أشار ابن جنى إلى رمزية اللغة باعتبارها«أصواتاً» ترمز إلى «أشياء» ، وذلك في مجال حديثه عن «أصل» اللغـــة ، وإن كان في عرضه نصيب من التخيل سنعرض له في موضعه ، ولكن المهم أنه كان يحس إحساساً قوياً بما في اللفظة اللغوية من «رمزية» ، وذلك حين يقول :

« وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا ، فيحتاجوا إلى الإبانةعن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظا ، إذا ذكر عرف به مسماه ، ليمتاز من غيره ، وليُغْنَى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره

---

(١) ڤندريس : اللغة ص ١ .

وإدناؤه ، كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه . »[١]

وما عبر به ابن جنى من أن اللفظ « يُغنى بذكره عن إحضار ( الشيء ) إلى مرآة العين » هو ما يمكن أن نقرنه بما قاله الأستاذ ڤارتبورج Walter V. Wartburg من « أن كل مجموعة معينة من الأصوات يقابلها حالة وعي أو إدراك خاصة : فسلسلة الأصوات التي تكون الكلمة الفرنسية arbre ( = شجرة ) مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ، في مجال استعمالها اللغة الفرنسية ، بتمثيلها arbre . وهذ الارتباط قد يبدأ من الكلمة إلى التمثيل ، وقد يبدأ على العكس من ذلك من التمثيل إلى الكلمة ؛ فما أسمع الكلمة حتى تنبعث الصورة image حالاً في عقلي esprit ، وعلى العكس من هذا إذا انبعثت الصورة في عقلي فإنها تثير الكلمة ولو لم تنطقها أعضاء النطق . وهكذا فإنه يرتبط بكل مجموعة من الأصوات ، عند الناطق بها وعند السامع إليها جميعا ( تصور لغوي concept linguistique ) . »[٢]

واعتبار اللغة « نظاما من العلامات أو الرموز الصوتية » يقودنا إلى نقطة أخرى لم يغفل عنها علماء العربية ولم يهملها علماء اللغة المحدثون أيضاً ، تلك هي العلاقة بين « اللفظ » و « مدلوله » أو بين «الرمز» و«ما يرمز إليه».

وقد شُغل العرب بهذا الموضوع منذ القديم واهتموا به اهتماماً بالغا ، ولكنا سنقصر استشهاداتنا هنا على الكتب التي حددناها لهذه الدراسة ، من ذلك ما ذكره ابن فارس من أن «القلم لا يكون قلما إلا وقد بُرى وأصلح وإلا فهو أنبوبة . وسمعت أبي يقول : قيل لأعرابي : ما القلم ؟ فقال : لا أدري.

---

(١) الخصائص ١/٤٤ .
(٢) عن الدكتور السعران : علم اللغة هامش ص ٧٦ — ٧٧ .

فقيل له : توهَّمْه ، فقـال : هو عود ُقلم من جانبه كتقليم الأظفور فسمي قلماً »[1] .

غير أن ابن جنى كان هو الذي بسط هذا الموضوع وتوسع في الحديث فيه، إذ كان يؤمن أن هناك صلة قوية بين اللفظ ومدلوله ، وقـد ذكره في غير موضع من كتابه «الخصائص» ، ثم خصص فيه فصلين لهـذا الموضوع ، هما : « باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني»[2] . و «باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني » قال فيه :

« قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقـالوا : صَرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان: إنها تأتي للاضطراب والحركة، نحو النَقَزان، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .

« ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ، ومنهاج ما مثلاه . وذلك أنك تجد المصادر الرباعيـة المضعفة تأتي للتكرير ؛ نحو الزعزعة ، والقلقلة، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة، ووجدت أيضاً ( الفَعَلى ) في المصادر والصفات إنما تـأتي للسرعة ؛ نحو البَشَكي ، والجَمَزي ، والولقي[3] ». ويقول : « فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدَّث به، وهو تكرير الفعل، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق دليلاً على تقطيعه[4] ». ويقول «فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتهـا من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهج ُمتلَئِبٌ عند عارفيه مأموم . وذلك أنهم كثيراً مـا يجعلون أصوات

---

(١) ابن فارس : الصاحبي ٩٨ — ٩٩ .
(٢) الخصائص ٢ / ١٤٥ .
(٣) المصدر السابق ٢ / ١٥٣
(٤) ٢ / ١٥٥

الحروف على سَمْت الأحداث المعبر عنها ، فيعدلونها بها ويحتذونها عليها ، وذلك أكثر مما نقدره ، وأضعاف ما نستشعره .

« من ذلك قولهم : خضم ، وقضم . فالخضم لأكل الرّطب ؛ كالبطيخ والقثاء وما كان نحوهما من المأكول الرطب . والقضم للصلب اليابس ، نحو قضمت الدابة شعيرهـا ونحو ذلك[1] ... ومن ذلك تركيب ( ق ط ر ) و ( ق د ر ) و ( ق ت ر ) فالتـاء متسفّلة ، والطاء سامية متصعّدة ، فاستعملتا — لتعاديهما — في الطرفين ؛ كقولهم : قُتْر الشيء وقطره. والدال بينهما ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء ،فكانت لذلك واسطة بينهما، فعبرّ بها عن معظم الأمر ومقابلته ، فقيل قَدْر الشيء لجماعه ومحرنجمه . وينبغي أن يكون قولهم : قَطرَ الإناءُ الماءَ ونحوه إنما هو ( فَعَل) من لفظ القُطر ومعناه . وذلك أنه إنما ينقط الماءَ عن صفحته الخـارجة وهي قطره . فاعرف ذلك .

« فهذا ونحوه أمر إذا أنت آتيته من بابه ، وأصلحت فكرك لتنـاوله وتأمله ، أعطاك مقادته ، وأركبك ذروته ، وجلا عليك بهجاته ومحاسنه . وإن أنت تناكرته ، وقلت : هـذا أمر منتشر ، ومذهب صعب موعر ، حرمت نفسك لذته ، وسددت عليها باب الحظوة به .

« نعم ، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر ، والحـكمة أعلى وأصنع . وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبر عنها بها ترتيبها ، وتقديم ما يضاهي أول الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره وتوسيط ما يضاهي أوسطه، سوقا للحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب ... .. من ذلك قولهم : شدّ الحبل ونحوه . فالشين بمـا فيها من التفشي تشبه بالصوت أول انجذاب الحبل قبل استحكام العقد ، ثم يليـه إحكام الشد ، وتأريب العَقْد ، فيعبر عنه بالدال التي هي أقوى من الشين ،

---

(١) ١٥٧/٢ .

لا سيما وهي مدغمة ، فهو أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها . ويقال : شدّ وهو يُشدّ ، فأما الشدة في الأمر فإنها مستعارة من شد الحبل ونحوه ، لضَرب من الاتساع والمبالغة ، على حد ما نقول فيما يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به » [1] .

وهكذا يمضي ابن جنى يشرح — في استفاضة — تلك العلاقة التي تصورها بين اللفظ اللغوي باعتباره رمزاً وبين الشيء الذي يدل عليه ، وهو مقتنع بهذه القضية اقتناعاً قوياً — قائماً على التصور العقلي على الأغلب — حتى إنه يذكره في مناسبات عدة ، ولقد نرجع ما سماه « الاشتقاق الأكبر » إلى هذا الاقتناع مما نعرض له في موضعه .

ولقد أعجب الدكتور صبحي الصالح إعجاباً شديداً بما ذهب إليه ابن جنى من العلاقة بين اللفظ والمدلول حتى إنه يعتبر رأي ابن جنى « فتحا مبينا في فقه اللغات » ، فيقول : « وإذن فقد أكد هذا العالم الجليل المتأخر ( السيوطي ) بعد استيعابه مؤلفات اللغويين السابقين التي فقد منها الكثير ، أن أهل اللغة بوجه عام (!) والعربية بوجه خاص قد كادوا يطبقون على ثبوت المناسبة الطبيعية بين الألفاظ والمعاني . وبذلك تلاقى مع ابن جنى على صعيد واحد ، فكان لا بد لنا من الاقتناع بهذه الظاهرة اللغوية التي تعد فتحاً مبيناً في فقه اللغات بوجه عام » [2] .

غير أن اقتناع ابن جنى بهذا الرأي ، وإعجاب الدكتور الصالح به ، لا يمنع من التأكيد على « أن أهـــل اللغة بوجه عام » يطبقون على رفضه ، ويرون أنه ليست هناك مناسبة بين اللفظ ومدلوله ، وليست هناك علاقة بين « الرمز » والشيء الذي يرمز إليه [3] . فكلمة « الرجل » و «The man»

---

(١) ٢/١٦٢ – ١٦٣.

(٢) الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص ١٥٩ .

(3) Hayakawa (S.I. ) : Language in thought and action, London 1968 p. 27 .

و « l'homme » و « der Mann » تدل على « الرجل » في العربية والإنجليزية والفرنسية والألمانية دون أن يكون هناك تناسب بين أي صوت من أصوات هذا الرمز وبين المسمى الذي يدل عليه . بل إن التعبيرات التي قد تكون صادرة عن انفعال معـين كالتعبير عن الجوع مثلاً لا تحتوي على أية مناسبة بين اللفظ والمدلول، فأنت تقول في العربية «أنا جائع»،وفي الإنجليزية: « I am hungry » وفي الفرنسية « J'ai faim » وفي الألمانية: « Es hungert mich » فأي هذه الأصوات دليل على الجوع [1] ؟ بل إن سابير يذهب إلى أبعد من ذلك حين يذكر « أن تلك الكلمات التي تبدو أنها تقليد للطبيعة مثل « to caw » [2] ، « to mew » [3] ، « Whippoorwill » [4] . ليست بأي معنى من المعاني أصواتاً طبيعية أنتجها الإنسان ، إنهـا من خلق العقل الإنساني ، ومن تخيله ، كأي شيء آخر في اللغة . » [5]

٢ — أما الجانب الثاني الذي يتضمنه تعريف ابن جنى باللغـة فهو الذي يشير إلى « وظيفة » اللغة ، وهي التي ذكر ابن جنى أنها « يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » . أي أن وظيفة اللغة عنده إنما هي «التعبير» .

وتختلف اتجاهات اللغويين المحدثين بين كلمتين يطلقونها على وظيفة اللغة ، وهما « التوصيل » و«التعبير» ، والكلمة الغالبة في كتب اللغويين هي أن « اللغة هى التوصيل داخل مجتمع » [6] بل إن الماركسيين يقصرون وظيفة اللغة على «الاتصال» على النحو الذي قررة لينين من « أن اللغة هي أهم وسيلة في الاتصال الإنساني » [7] .

(1) Ibid . p. 27 .

(٢) ماء يموء ( صوت القطة ) .

(٣) نعب ينعب ( صوت الغراب ) .

(٤) طائر له صيحة مثل اسمه .

(5) Sapir (Edward) Language : New York 1921 pp. 5-6 .

(6) Schlauch (Margaret) The gift of language, New York, 1955.p p. 1-18 .

(7) Berezin (F. M. ) : Lecturs on Linguistics, p. 8 .

وسواء كانت اللغة وسيلة «للتوصيل» أم « للتعبير » فإن هناك اتجاهاً آخر يرفض قصر اللغة على هذه الوظيفة ، ويقول أصحاب هـــذا الاتجاه : « هل اعتبار اللغه وسيلة من وسائل التوصيل يجوز أن يعد تعريفاً صادقا للغة ؟ إن دراسة الأنواع المختلفة « للوظائف الكلاميـــة » في لغة من اللغات « الحية » لا تؤيد أمثال هذه التعريفات ، ولا توحي بها » .

ويقدم الدكتور السعران أمثلة تبين أن الوظيفة الأساسية للغة ليست هي التوصيل أو التعبير ، ومن هذه الأمثلة :

أ – الكلام الانفرادي ( المونولوج ) ، كالقراءة الانفرادية بصوت عال ، وكتدوين الملاحظات التي لا يريد الكاتب بها إلا نفسه ، وتحديث الإنسان نفسه ... الخ

ب – استعمال اللغة في السلوك الجماعي كالصلاة والدعاء وغيرهما .

جـ – استعمال اللغة في المخاطبات الاجتماعية التي لا تستهدف غاية مثل لغة التحيات ولغة التأدب والكلام عن حالات ظاهرة الجو .. الخ .

د – استعمال اللغة أحياناً لإخفاء أفكار المتكلم على مايتضح في لغة السياسة وفي لغة اللصوص والخارجين على القانون .

ثم يعقب الدكتور السعران على ذلـــك بقوله : « وهكذا نرى أن تلك النظرية (الكلاسيكية) في اللغة ؛ تلك النظرية التي تقصر وظيفتها على توصيل الفكر أو التعبير عنـــه نظرية لا تمكننا من أن نحلل جميع أشكال ( السلوك الكلامي). وأصح منها وأدق أن ننظر إلى اللغة على أنها (وظيفة اجتماعية) ، على أنها ( طريقة من العمل)، فما من شك في أن مما يعيننا على فهم طبيعة اللغة وجوهرها حق الفهم أن ننظر إلى الدور الذي تقوم به في حياة الفرد ، وفي حياة الجماعة التي يؤلف بين أفرادها الحديث بلغة مشتركة ، وفي حياة النوع الإنساني عامة [1] » .

---

(١) الدكتور محمود السعران : اللغة والمجتمع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٣ ص ١٦ – ٢٤.

غير أن رفض أصحاب هذا الاتجاه لوظيفة اللغة على أنها « التوصيل » أو « التعبير » ليس مقبولا لدى عدد كبير من اللغويين حتى على أساس هــــذه الحجج التي قدمها الدكتور السعران فإدوارد سابير يرى أن ( حديث النفس أو المونولوج ) إنما هو صورة من صور « التوصيل اللغوي » أيضاً ، ذلك أن « المتكلم والسامع هنا محققان في شخص واحد يمكن أن يقـــال عنه إنه ( يتصل ) بنفسه »[1] .

٣ – ونقطة « التعبير » هذه التي يضمنها ابن جنى تعريفه باللغـــة والتي يمكن فهمها على أنها « التوصيل » أيضاً ، تقودنا إلى الجانب الثالث من هذا التعريف ، إذ يمكننا أن نسأل : التعبير : ممن ؟ ولمن ؟ أو بعبارة أخرى : من يوصل لمن ؟ .

وكلام ابن جنى قاطع في هذه الإجابة – على ما نعرفه من دقة العرب في استعمال الألفاظ بله دقة عالم لغوي كبير مثل أبي الفتح – فقد ذكر أن اللغة « أصوات » يعبر بها « كل قوم » ، واستعمال لفظة « القوم » هنا مقصود بلا شك ، وهو ما نريد اللفت إليه هنا . إذ يحق لنا أن نسأل : لماذا لم يقل ابن جنى مثلاً إن اللغة « أصوات يعبر بها كل إنسان » أو « كل فرد » ؟

من الواضح أن كلمة « القوم » تعني« المجتمع » وبخاصة أن لفظة «المجتمع» لم تكن مستعملة في هذا المعنى الذي نعنيه الآن ، وإنما كان العرب يستعملون « القوم » للدلالة على « المجتمع » كما نفهمه في العصر الحديث .

وإشارة ابن جنى هذه مهمة في مثل هذا المقام ، لأنها تدل على أن علماء العربية فهموا قانوناً أساسياً من قوانين حياة اللغة ، ونعني به أن اللغـــة لا

---

(1) Sapir : Language, p. 18 .

وانظر في هذا الموضوع أيضاً تعليق الدكتور كمال بشر على كلام الدكتور السعران ، دراسات في علم اللغة : القسم الأول : ١٦ – ١٩ .

تكون إلا داخل « مجتمع » ، ومن ثم يمكن فهمها باعتبارها «ظاهرة اجتماعية» مع ما يمكن أن يترتب على ذلك من منهج للدرس .

والواقع أن كون اللغة بنت «المجتمع» إنما هو من القوانين التي يتفق عليها اللغويون المحدثون دون استثناء، وقد عبر عن ذلك ڤندريس بقوله: «في أحضان المجتمع تكونت اللغة . وجدت اللغة يوم أحس الناس بالحاجة إلى التفاهم فيما بينهم ... فاللغة وهي الواقع الاجتماعي بمعناه الأوفى ، تنتج من الاحتكاك الاجتماعي ، وصارت واحدة من أقوى العرى التي تربط الجماعات وقد دانت بنشوئها إلى وجود احتشاد اجتماعي » . [1]

وكون اللغة أصواتاً «يعبر بها كل قوم» بمعنى أنها لا تكون إلا حيث يوجد « المجتمع» يؤدي بنا إلى فكرة أساسية أخرى في فهم « اللغة » ذلك أن حصر وجودها داخل « مجتمع » دليل على أنها « مكتسبة» وليست «غريزية» وهي تلك الفكرة التي عبر عنها سابير مقارناً إياها بالمشي الذي يعتبر وظيفة إنسانية «عضوية» موروثة ، أي أن وظيفته غريزية ، يقوم بها الإنسان بمجرد أن تصل عظامه إلى مرحلة معينة من النمو ، حتى دون أن يتعلم المشي ، كما أن « المشي » في مصر لا يختلف عنه في فرنسا أو في الصين ، أما اللغة فهي وظيفة إنسانية غير غريزية ، لأنها وظيفة مكتسبة [2] بمعنى أن الإنسان لا يتكلم لأن لديه جهازاً للنطق يصير صالحا — مع النمو — للكلام، ولكن لأنه « يكتسب » هذه اللغة من « المجتمع » ، وعلى ذلك فإن طفلا مصريا إذا وضع منذ ولادته في الصين أو في فرنسا أو في انجلترا دون أن يكون حوله وسط « اجتماعي » يتحدث العربية فإنه سيتكلم — على وجه التأكيد — اللغة الصينية أو الفرنسية أو الإنجليزية .

وهذه الناحية في فهم اللغة باعتبارها «مكتسبة» يمكننا أن نفهمها مما قاله

(١) ڤندريس : اللغة ص ٣٥ .

(2) Sapir : Language, pp. 1-2 .

ابن فارس في باب القول في مأخذ اللغة : « تؤخذ اللغة اعتياداً كالصبي العربي يسمع أبويه وغيرهما ، فهو يأخذ اللغة عنهم على مر الأوقات . وتؤخذ تلقنا من ملقّن ، وتؤخذ سماعاً من الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة ، ويُتّقى المظنون » [1] .

ومن الواضح في كلام ابن فارس أنه قصر أخذ اللغة على الاكتساب، فضلاً عن أنه قصره على « السماع »، مع تلك الإضافة الممتازة في تحديد المصدر الذي تؤخذ عنه اللغة بأنه المتمثل في الرواة الثقات ذوي الصدق والأمانة .

وفي « خصائص » ابن جنى مواضع كثيرة أشار فيها إلى ما يمكن فهمه على أنه كان على وعي بهذه الناحية ، من ذلك قوله مثلاً : « واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منها لغة غيره ؛ فمنهم من يخف ويسرع قبول ما يسمعه ، ومنهم من يعتصم فيقيم على لغته ألبتة ، ومنهم من إذا طال تكرر لغة غيره عليه لصقت به ، ووجدت في كلامه ، ألا ترى إلى قول رسول الله ﷺ وقد قيل : يا نبيء الله ، فقال: لست بنبيء الله ولكنني نبي الله ، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمز في اسمه فرده على قائله [2] » .

٤ — وإذا كانت اللغة « أصواتاً يعبر بها كل قوم» بمعنى أنها « نظام من الرموز الصوتية للتوصيل أو للتعبير داخل مجتمع » فإن هذا يقودنا إلى الجانب الأخير من تعريف ابن جنى باللغة ، وذلك كأن نسأل : عن أي شيء يعبر كل قوم باللغة ؟ أو : ما هو الشيء الذي تُتخذ اللغة وسيلة لتوصيله داخل المجتمع ؟ .

إن هذه الأسئلة هي التي يُعبر عنها في « علم اللغة » بالعلاقة بين « اللغة والفكر » .

وكلام ابن جنى واضح أيضاً في أن اللغة تعبير عن « الأغراض » ، أي

(١) الصاحبي ٦٢—٦٣ .

(٢) الخصائص ١/٣٨٣ .

أن اللغة ليست مجرد أصوات إنسانية ، وليست مجرد تعبير عن أي شيء ، وإنما هي « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، وكلمة « الأغراض » هذه يمكننا أن نفهم منها « التفكير » بلغة العصر الحديث ، غير أن أبا الفتح أكثر توفيقاً في استعمال لفظة «الأغراض» من استعمال المحدثين لفظة «التفكير» لأنها أكثر اتساعا وشمولا من لفظة « التفكير » الحادة القاطعة التي قد يقتصر معناها على « الصورة » العقلية ، أو على « العمليات » الذهنية .

وموضوع « اللغة والفكر » شغل دارسي اللغة كما شغل الفلاسفة في القديم والحديث ، وهو موضوع لا يزال يحتل مكانه في « علم اللغة » الحديث ، على أن اللغويين غير متفقين على أن هناك صلة ضرورية بين « اللغة والفكر » ومع ذلك فإن كثرتهم تذهب إلى هذه الصلة ، « فنحن نفكر بجمل » كما يقولون، أو « اللغة وعاء للفكر »، أو « لا وجود للفكر دون اللغة ». ومما هوجدير بالذكر أن علم « المنطق » الذي يعتبر علم « قوانين الفكر » قد اتخذ اسمه عند الأوربيين كلمة « Logic » مشتقاً من « Logos » «لوغوس» اليونانية التي تعني « الكلمة » أو« اللغة » ، كما أن العرب اشتقوا اسمه « المنطق » من «النطق» إشارة إلى ما بين « اللفظ » و « الفكر » من صلات .

والرأي الشائع عن الصلة بين «اللغة والفكر» هو الذي عبر عنه الفيلسوف الإنجليزي جون لوك في قوله « إن الكلمات إنما هي علامات حسية على الأفكار، وهذه الأفكار هي معناها المباشر . فاللغة هي وسيلة المواصلات للفكر ، أو هي التمثيل الطبيعي والخارجي لحالة داخلية ، أو اللغة عبارة عن سلسلة من الكلمات عن تفكير كامل » .

ويعقب صاحب كتاب « فلسفة اللغة » على هذا الكلام بأنه « ينتج عن هذه النظرية أن ما يحمل لأي تعبير لغوي معنى معينا هو أنه يستعمل في التوصيل باعتباره علامة على فكرة معينة . والأفكار لها وجود غير مستقل عن اللغة ، كما أن وظيفتها غير مستقلة عن اللغة أيضاً . ولو أن كلا منا أراد أن يحتفظ بأفكاره لاختفت اللغة ؛ فنحن نصدر مجموعات من الدلالات العلنية

عن أفكارنا لأننا نحتاج أن نوصل أفكارنا إلى الآخرين ، ومن ذلك يكون للتعبير اللغوي معناه [1] » .

وإذا كان الفكر لا يمكن وجوده دون لغة ، فإن اللغة — عند دارسي الفلسفة — لا يمكن فهمها إلا من خلال ارتباطها بالفكر ، « وكل محاولة تهدف إلى اعتبار اللغة شيئاً يمكن قياسه من الخارج ، دون نظرة داخلية بالفكر ، إنما تبوء بالفشل .. وليست اللغة رصا لألفاظ ولا جمعاً لمفردات دون وعي وانتباه . اللغة قضايا مفيدة دالة ، والقضية « حكم » ، ومتى قلنا « بالحكم » فقد قلنا بالربط الفكري ، لأن أهم شيء في الحكم هو التعبير عن « قرار » جواني ، حر ، عضوي . والحرية والعضوية سمة من سمات اللغة إذا كانت مطابقة للفكر لا مجرد مجموعة محنطة محفوظة في زجاجات الدراسة والكليشيهات »[2] .

ومثل هذا الربط بين « اللغة والفكر » هو الذي أدى بعدد كبير من الباحثين إلى مناقشة واسعة حول أسبقية أي منهما على الآخر ، هل الفكر أسبق من اللغة ؟ هل اللغة أسبق من الفكر ؟ ما الذي يؤثر أكثر ؛ الفكر في اللغة ، أم اللغة في الفكر ؟ إلى آخر هذه الأسئلة . ومن الواضح أن اتجاه الفلسفة هو إلى « أن الفكر سابق على اللغة » [3] .

غير أن الدراسة « العلمية » للغة أثبتت عند عدد من الباحثين أنه لا يمكن القول بأسبقية الفكر على اللغة ، أو بأسبقية أحدهما على العموم ، وأنهما يخضعان لتأثير متبادل قد يكون متساويا ، بل إن تأثير « اللغة » في « الفكر » قد يكون أقوى من تأثير « الفكر » في « اللغة » .

ومن الجدير بالذكر أن علماء اللغة العرب لم يعرضوا — حتى القرن الرابع — فيما نعلم — لموضوع الأسبقية بين اللغة والفكر على شدة تعلقهم بالبحث في « الأصالة » و « الفرعية » في كثير من الظواهر .

---

(1) Alston (William P.) : Philosophy of Language, 1964, pp. 22-23

(٢) الدكتور عثمان أمين : في اللغة والفكر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٢٠ - ٢١ .

(٣) المرجع السابق ص ٣٢ .

ومهما يكن من أمر، فإن هناك اتجاها لغوياً واضحا إلى إنكار أن تكون اللغة تعبيراً عن « فكر » أو رمزاً عن « أفكار » ، وهو ما أشرنا إليه آنفا بما عبر عنه الدكتور السعران من « أن النظرية ( الكلاسيكية ) في اللغة تقوم على أساس ( منطقي ) أو ( رياضي ) أو ( نفسي ) أو ( آلي ) تؤدي إلى اعتبار اللغة ( مرآة ) ينعكس عليها الفكر ، أو أداة عاكسة للفكر ، أو ( مستودعا ) للفكر المنعكس ، أو وسيلة لتجسيم الفكر أو التعبير عنه ، إلى أشباه هذا . أي أن وظيفة اللغة عند أصحاب هذه النظرية هي (التفاهم) أو ( توصيل الفكر ) أو ( التعبير عن الفكر )، ولكن هذه النظرية لا تمكن من تحليل جميع أشكال ( السلوك الكلامي ) ، فليس ثمة ( توصيل ) للفكر في أنواع كثيرة من ( الوظائف الكلامية ) ( كالمونولوج ) ولا توصيل للفكر في استعمال اللغة في ( السلوك الجماعي ) كالصلاة والدعاء ، وفي استعمال اللغة في المخاطبات الاجتماعية الـــتي لا تستهدف غاية كلفة التحيات ، وفي التلذذ بالأصوات واللعب بها » . (١)

ومن أجل ذلك قلنا إن ابن جنى كان أكثر توفيقاً في تحديده لوظيفة اللغة على أنها تعبير عن « الأغراض » لأن هذه الكلمة أكثر شمولاً من كلمة «الفكر» أو « التفكير » ، ومن ثم لم تفتح تلك المناقشات التي قدمنا أمثلة لها .

والذي لا شك فيه الآن أن تعريف ابن جنى باللغة تعريف قائم على الاتصال باللغة وليس تعريفاً مستوحى من خارجها ، ومن الواضح أنه ليس مأخوذاً عن أرسطو أو عن الفلاسفة على وجـــه العموم ، ويكفي أنه تضمن معظم الجوانب التي يتفق عليها اللغويون المحدثون . ومثل هذا التعريف حقيق أن يؤثر في منهج درس اللغة على النحو الذي نعرض له في موضعه .

* * *

(١) علم اللغة ٨٤ – ٨٥ .

## ٢ – في نشأة اللغة

شُغِلَ الناس منذ القديم ، ولا يزالون يُشغلون ، بموضوع نشأة اللغة ، ذلك لأن موضوع اللغة ، إنما هو – في الحق – موضوع « الإنسان » ، ومنذ زمن بعيد والإنسان يحيره عدد من الأسئلة : كيف نشأت اللغة ؟ أهي وحي من عند الله علمها للإنسان ؟ وإن كان الأمر كذلك فما هي اللغة الأولى ؟ وكيف اختلفت اللغات بعد ذلك ؟ أم هي من صنع الإنسان ؟ وكيف صنعها ؟ إلى آخر هذه الأسئلة .

ولقد شارك علماء كثيرون – على اختلاف معارفهم – في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة ، غير أن الدرس اللغوي الحديث يقرر – في نهاية الأمر – تنحية البحث في هذا الموضوع من مباحثه ، ذلك لأن « العلم » لا يبحث إلا فيما تؤكده «المادة» المحسوسة ، وليس من سبيل الآن لدى الإنسان أن يصل في هذا الموضوع إلى نتيجة يطمئن إليها المنهج « العلمي » ، وكل ما يمكننا الوصول إليه لن يكون إلا ضربا من الاجتهاد لا يخرج عن حيز التخمين أو الافتراض ، حتى إن الجمعية اللغوية في باريس قررت سنة ١٨٧٨ منع تقديم أبحاث عن هذا الموضوع [١] .

ومع ذلك لم يرفض عدد من اللغويين المحدثين البحث في الموضوع رفضاً مطلقا ، بل أفرد له جزءاً من أبحاثه على ما سنرى من تحليلنا لآراء اللغويين العرب القدماء .

والكتب اللغوية التي خصصناها بهذا البحث تمثل اتجاه اللغويين العرب في

(1) Berezin : Lectures on Linguistics p. 15 .

درس هذا الموضوع، إذ أنهم ينقسمون فريقين ؛ فريقاً يمثله ابن فارس ويذهب إلى أن اللغة توقيفية ، وفريقاً يمثله ابن جنى ويذهب إلى أن اللغـــة من صنع الإنسان .

أما ابن فارس فقد ذكرنا أنه كان أميل إلى التشيع كما كان أميل إلى المنهج الكوفي في الدرس اللغوي وكلا المذهبين خليق بأن يدفع ابن فارس إلى القول بالتوقيف. وقد عقد بابا بعنوان «القول على لغة العرب؛ أتوقيف أم اصطلاح؟» يقول فيه : أقول « : إن لغة العرب توقيف. ودليل ذلك قوله – جل ثناؤه – ( وعلم آدم الأسماء كلها ) »[1] ثم يحـــاول تفسير المقصود « بالأسماء » بقوله : « فكان ابن عباس يقول : علمه الأسماء كلهـــا ، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس من دابة وأرض وسهل وجبل وجمل وحمار وأشباه ذلك من الأمم وغيرها . وروى خُصيف عن مجاهد قال : علمه اسم كل شيء. وقال غيرهما : إنما علمه أسماء الملائكة . وقال آخرون : علمه أسماء ذريته أجمعين . » ثم يقرر أنه يذهب إلى قول ابن عباس أي أن الله علم آدم أسماء الأشياء بما هي معروفة لدينا الآن ، ثم يحاول شرح الصيغة اللغوية التي نزلت بها الآية الكريمة فيقول : « فإن قال قائل : لو كان ذلك كما تذهب إليه لقال : ( ثم عرضهن أو عرضها ) ، فلما قال : ( عرضهم ) عُلم أن ذلك لأعيان بني آدم أو الملائكة ، لأن موضوع الكناية[2] في كلام العرب أن يُقال لما يَعْقِل ( عرضهم ) ولمـــا لا يعقل ( عرضها أو عرضهن ) ، قيل له : إنما قال ذلك – والله أعلم – لأنه جمع ما يعقل وما لا يعقل فغلّب ما يعقل، وهي سنة من سنن العرب أعني باب التغليب . وذلك كقوله – جل ثناؤه – ( والله خلق كل دابة من ماء ، فمنهم من يمشي على بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربـع يخلق الله ما يشاء إن الله على كل شي

---

(١) الصاحبي ٣١ .

(٢) الكناية هي الضمير في اصطلاح الكوفيين كما هو معروف .

قـــدير ) فقال ( منهم ) تغليباً لمن يمشي على رجلين وهم بنو آدم . » [1]
أما ابن جنى فيشرح هذه الصيغة اللغوية بقوله : « فإن قيل : فاللغة فيهـا أسماء ، وأفعال ، وحروف ؛ وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؛ قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها » [2] .

ثم يقدم ابن فارس أدلته على أن اللغة توقيفية فيقول : « والدليل على صحة ما نذهب إليه إجماع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه أو يتفقون عليه ، ثم احتجاجهم بأشعارهم . ولو كانت اللغة مواضعة واصطلاحاً لم يكن أولئك في الاحتجاج بهـــم بأولى منا في الاحتجاج بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق ... ... وخلة أخرى : أنه لم يبلغنا أن قوماً من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه ، فكنا نستدل بذلك على اصطلاح قد كان قبلهم ، وقد كان في الصحابة — رضي الله عنهم — وهم البلغاء والفصحاء ، من النظر في العلوم الشريفة ما لا خفاء به ، وما علمناهم اصطلحوا على اختراع لغة أو إحداث لفظة لم تتقدمهم . ومعلوم أن حوادث العـــالم لا تنقضي إلا بانقضائه ، ولا تزول إلا بزواله ، وفي كل ذلك دليل على صحة مـــا ذهبنا إليه في هذا الباب » [3] .

ومن الواضح تهافت هـــذه الأدلة التي قدمها ابن فارس ، لأن موضوع

(١) المصدر السابق ٣١ — ٣٢ .
(٢) الخصائص ٤١/١ — ٤٢ .
(٣) الصاحبي ٣٣ — ٣٤ .

« الاحتجاج » باللغة ليس دليلاً على كونها توقيفية ، وإنما حصره في زمان معين بل في بيئة لغوية معينة يرجع لأسباب منهجية تتعلق بالصحة اللغوية وبالبعد عن التأثر باللغات بالأخرى ، ومع ذلك فإنهم لم يقفوا بالاحتجاج عند عصر الرسول ﷺ ، بل ذهبوا به إلى عهد بشار بن برد أو إبراهيم بن هرمة أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي .

على أن ابن فارس لم يستطع أن يتصور أن اللغة أوحيت من عند الله دفعة واحدة ، ومن ثم حاول تفسير تطورها ، مع الالتفات إلى ما يمكن أن يكون هناك من أثر للتشيع في قصره تعلم اللغة على الأنبياء وحدهم عليهم السلام ، فيقول : « ولعل ظاناً يظن أن اللغة التي دللنا على أنها توقيف إنما جاءت جملة واحدة وفي زمان واحد . وليس الأمر كذا ، بل وقّف الله – جل وعز – آدم – عليه السلام – على ما شاء أن يعلمه إياه مما احتاج إلى علمه في زمانه ، وانتشر من ذلك ما شاء الله ، ثم علّم بعد آدم – عليه السلام – من عرب الأنبياء – صلوات الله عليهم – نبيا نبيا ما شاء الله أن يعلمه ، حتى انتهى الأمر إلى نبينا محمد – ﷺ – فآتاه الله – جل وعز – من ذلك ما لم يؤته أحدا قبله تماماً على ما أحسنه من اللغة المتقدمة . ثم قر الأمر قراره فلا نعلم لغة من بعده حدثت ، فإن تعمل اليوم لذلك متعمّل وجد من نقاد العلم من ينفيه ويردّه . ولقد بلغنا عن أبي الأسود أن امرأ كلمه ببعض ما أنكره أبو الأسود فسأله أبو الأسود عنه فقال : هذه لغة لم تبلغك . فقال له : يا ابن أخي ، إنه لا خير لك فيما لم يبلغني . فعرّفه بلطف أن الذي تكلم به مختلق [1] » .

ومعنى ذلك أن ابن فارس يرى أن اللغة العربية قد اكتملت في عهد الرسول ﷺ ، وأنه لا يمكن أن يجد عليها شيء ، وإلا لم يكن عربياً . ومن الواضح أن هذا الرأي لا يتصل باللغة بسبب .

(١) المصدر والصفحة .

وحين ذهب ابن فارس إلى أن اللغة توقيفية لم يغفل عن السؤال الذي يعرض في مثل هذا الموقف : ما هي اللغة التي علمها الله آدم ، ومتى اختلفت اللغات ، وكيف كان هذا الاختلاف؟ فيجيب بأن الله علم آدم كل اللغات وحدث الاختلاف بعد الطوفان : « يروى أن أول من كتب الكتاب العربي والسرياني والكتب كلها آدم – عليه السلام – قبل موته بثلاثمائة سنة، كتبها من طين وطبَخه ، فلما أصاب الأرض الغرقُ وجد كلُّ قوم كتابا فكتبوه ، فأصاب إسماعيل – عليه السلام – الكتاب العربي ، وكان ابن عباس يقول : أول من وضع الكتاب العربي إسماعيل – عليه السلام – وضعه على لفظه ومنطقه [1] . »

وقد ذكر ابن جني – عن أصحاب مذهب التوقيف – تفسيراً آخر هو أن « الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات، فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من اللغات ، فغلبت عليه واضمحل عنه ما سواها لبعد عهدهم بها[2]»

ولقد حاول ابن فارس أن تكون آراؤه كلها متناسقة مع بعضها فجاءت موغلة في الغرابة ، وذلك أن الرأى بالتوقيف دفعه إلى القول بأن كل العلوم المتصلة باللغة ليست من صنع الإنسان ، وإنما هي توقيفية أيضاً ، فالكتابة والنحو والعروض كل أولئك علمه الله للإنسان ، يقول :

« والذي نقول فيه : إن الخط توقيف ، وذلك لظاهر قوله – عز وجل – ( اقرأ باسم ربك الذي خلق ، خلق الإنسان من علق ، اقرأ وربك الأكرم الذي علم بالقلم ، علم الإنسان ما لم يعلم .) وإذا كان كذا فليس ببعيد أن يُوقَّف آدم – عليه السلام – أو غيره من الأنبياء – عليهم السلام – على

(١) المصدر السابق ٣٤ .
(٢) الخصائص ٤١/١ .

الكتابة . فأما أن يكون مخترِعٌ اخترعه من تلقاء نفسه فشيء لا تُعلم صحته إلا من خبر صحيح .. .فإن قال قائل : فقد تواترت الروايات بأن أبا الأسود أول من وضع العربية ، وأن الخليل أول من تكلم في العروض ، قيل له : نحن لا ننكر ذلك ، بل نقول إن هذين العلمين قد كانا قديماً ، وأتت عليهما الأيام وقلاّ في أيدي الناس ، ثم جددهما هذان الإمامان [1] ».

ثم دفعه القول بالتوقيف إلى إنكار التجدد اللغوي إذ يقول : « أجمع أهل اللغة – إلا من شذ عنهم – أن للغة العرب قياساً ، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض . وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان ، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر . تقول العرب للدرع جُنّة ، وأجنّه الليل ، وهذا جنين أى هو في بطن أمه أو مقبور ، وأن الإنس من الظهور ، يقولون : آنست الشيء أبصرته . وعلى هذا سائر كلام العرب . عَلِمَ ذلك من علم ، وجهله من جهل . وهذا أيضاً مبني على ما تقدم من قولنا في التوقيف ، فإن الذي وقّفنا على أن الاجتنان التستّر ، هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه . وليس لنا اليوم أن نخترع ، ولا أن نقول غير ما قالوه ، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه ، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها . ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن [2].»

ولقد حاول أحد علمائنا المحدثين أن يفهم الآية الكريمة ( وعلم آدم الأسماء كلها ) فهما جديداً يساير الدرس اللغوي الحديث ، فيذهب إلى أن الإنسان كان ينطق الأصوات بطريقة مبهمة لا يهدف من ورائها إلى هدف معين ، ثم تصادف أن ارتبطت هذه الأصوات بأشياء معينة فصارت « أعلاماً » عليها، ثم يتطور العَلَم شيئاً فشيئاً إلى كلمة عامة ، ويقول : « ولذا نرجح أن معظم الكلمات قد أخذت مدلولاتها بطريق المصادفة ؛ أي أنها كانت أصواتاً

(١) الصاحبي : ٣٤ – ٣٨ .
(٢) المصدر السابق : ٦٧ .

مبهمة لا هدف منها سوى اللعب والمتعة ، ثم تصادف أن نطق بها في أثناء حدث من الأحداث ، فارتبطت به ارتباط العَلمية ، وتدرج العلَم من معناه الخاص إلى معنى عام . فإذا فسرت الأسماء في قوله تعالى ( وعلم آدم الأسماء كلها ) بمعنى الأعلام ، ساير هذا التفسير أحدث ما ينادى به اللغويون في عصرنا الحاضر » (١) .

وقد عرض ابن جنى لموضوع « نشأة اللغة » وفصل القول فيه على نحو يشير إلى منهج لغوي يتسق مع ما قدمه في كتبه جميعاً ؛ فعقد باباً سماه «القول على أصل اللغة أ إلهام هي أم اصطلاح » قال فيه : « هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ؛ لا وحي وتوقيف » . غير أنه لا يلبث أن يقدم الرأي الآخر الذي عرضناه لابن فارس آنفاً ، فيقول : « إلا أن أبا علي — رحمه الله — قال لي يوماً : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه ( وعلم آدم الأسماء كلها ) وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدر آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي رحمه الله أيضاً قال به في بعض كلامه. وهذا أيضاً رأي أبي الحسن ، على أنه لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . » (٢)

ومن الواضح أن ابن جنى قد استشهد بالآية الكريمة ليبرهن على سقوط « الاستدلال بها » على أن اللغة توقيف ، حين يقدم هذا الحل المعتزلي في أنه يجوز أن يكون الله « أقدر آدم على أن واضع عليها » .

غير أن ابن جنى يقدم في آخر الباب نصاً يدل على أنه لم يتخذ في الموضوع

(١) الدكتور إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ — القاهرة ١٩٥٨ ص ٣٣ .
(٢) الخصائص ص ١/٤٠—٤١ .

رأياً بعينه وأنه لا يزال متحيراً بين القول بالتوقيف والقول بالاصطلاح، فقال: « واعلم فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هـذا الموضع ، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغول على فكري . وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة ، والإرهاف ، والرقة ، ما يملك علي جانب الفكر ، حتى يكاد يطمح بي أمام غلوة السحر . فمن ذلك مـا نبه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حذوته على أمثلتهم ، فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مراميه وآماده ، صحة ما وفقوا لتقديمه منه ، ولطف ما أسعدوا به ، وفُرِق لهم عنه ، وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه ، وأنها وحي.

« ثم أقول في ضد هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا ؛ على تأمل هذه الحكمة الباهرة ، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا – وإن بعُد مداه عنا – من كان ألطف منا أذهاناً، وأسرع خواطر وأجرأ جناناً . فأقف بين تين الخلّتين حسيراً ، وأكاثرهمـا فأنكفىء مكثوراً . وإن خطر خاطر فيما بعـد ، يعلّق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبتها ، قلنا به ، وبالله التوفيق . » [1]

ومع أن هذا النص قد دفع الباحثين إلى القول بتردد ابن جني بين الرأيين ، فإنا نكاد نجزم بأنه يرفض القول بأن اللغة وحي ، وذلك لأن ابن جني معتزلي ، والمعتزلة الذين ذهبوا إلى « خلق » القرآن ما كانوا ليذهبوا إلى أن اللغة وحي وإلهام ، وذلك لأنه لا يتسق مع « قدرة » الإنسان حتى وإن كانت « بالكسب » . على أن هناك سبباً آخر يكاد يقطع بأن أبا الفتح كان يذهب إلى أن الإنسان هو الذي « وضع » اللغة أو « واضع عليها » ، وذلك أن منهجه في كتابه كله – وفي كتبه الأخرى – ينبني على تناول اللغة باعتبارها

(١) ١/٤٠ .

« مادة طبيعية محسوسة » مقياسها الوحيد هو « الطبيعة والحس »، ومن ثم فرّق بينها وبين «الفقه» الذي تعود أحكامه إلى حكمة إلهية لا تصل إليها الحاسة الطبيعية ، وفي الخصائص كلام كثير ؛ منه قوله في تعليل بعض الظواهر اللغوية : « وهذا أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها المصير بالقياس إليها حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . »ويقول : ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطو على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ، فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . »[1]

وأنت تجد في كتابه أقوالاً يأتي بها في موضوعات مختلفة ويقرر فيها ترجيحه لهذا الرأي في نشأة اللغة ، وذلك كقوله : « هذا كله وما أكنى عنه من مثله ـ تحامياً للإطالة به ـ إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا به ، وأخذوا باستعماله . وإن كانت شيئاً اصطلحوا عليه ، وترافدوا بخواطرهم ومواد حكمهم على عمله وترتيبه ، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصوله، وإتباعهم إياها فروعه ـ وكذا ينبغي أن يعتقد ذلك منهم ـ فهو مفخر لهم ومعلم من معالم السداد ، دل على فضيلتهم » .[2]

وعلى هذا الأساس ركز أبو الفتح بقية حديثه في هذا الباب على الرأي الثاني الذي يذهب إلى أن اللغة من صنع الإنسان ، وبدأ يقدم شروحاً لما يتصوره لهذه العملية ، ومعظم هذه الصور غير بعيدة عما فكر فيه عدد من اللغويين في القديم وفي الحديث ، ونقدمها على النحو التالي :

---

(١) ١/٤٩-٥١ .
(٢) ١/٢٤٤-٢٤٥ .

١ ــ ذكر ابن جنى أن عملية « المواضعة » الأولى تمت على أيدي جماعة ممن يتمتعون بعقلية عـالية اجتمعوا ليصطلحوا على أسماء الأشياء ، فيقول : « وذلك كأن يجتمع حكيمان فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانـــة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً ، إذا ذكر عرف به مــا مسماه ، ليمتاز من غيره ، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين ، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره ، لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه ، كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جارٍ في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم ، فأومأوا إليه ، وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأيّ وقت سمع هـــذا اللفظ علم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا إلى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معنيها ، وهـلم جرا فيما سوى هذا من الأسماء ، والأفعال ، والحروف »(١) .

ومن الطريف أن هذه الفكرة نفسها ذكرها روسو تفسيراً لنشأة اللغة ، إذ ذهب إلى أن الناس قد اجتمعوا ــ في القديم ــ لوضع لغة والاتفاق عليها ، وهذا الاتفاق إنما هو ظاهرة من ظواهر ( العقد الاجتماعي ) (٢) .

غير أن هذا التصور الذي ذهب إليه ابن جنى وروسو يُوجه إليه نقـد قوي ، إذ كيف وصل هؤلاء الحكماء أن يكونوا « حكماء » ، وإذا لم تكن ثمة لغة قبل أن « يتواضعوا » هم على لغة فكيف تم « التفاهم » بينهم على أن يجتمعوا ليتواضعوا ، ويذكر الدكتور وافى أن القائلين بهذه النظرية لم يبينوا بوضوح كيف أمكن التواضع على الكلمات الدالة على الأفعال والحروف والمعاني

(٣) ١/٤٤ .

(2) Jespersen : Language pp. 26-27.

الكلية ، مع أن هذه الأمور ليس لها في الخارج مدلول حسي يشير إليه المتواضعون [١] .

٢ ـ أما التصور الثاني فيقدمه في معرض الرد على من ينكر أن تقع المواضعة من الله إذ « قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحداً من عباده على شيء ، إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه ، والمشار نحوه، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصح الإيماء والإشارة بها منه ، فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه ، تقدست أسماؤه » فرد ابن جنى بقوله : « إلا أنني سألت يوماً بعض أهله ، فقلت : ما تنكر أن تصح المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة بأنه يُحدث في جسم من الأجسام ، خشبة أو غيرها ، إقبالاً على شخص من الأشخاص ، وتحريكاً لها نحوه ، ويسمع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات ، مع أنه ـ عز اسمه ـ قادر على أن يُقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة ، مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ، وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد التواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده لو أراد الإيماء بها نحوه ؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فأحكيه عنه ، وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلة لسانها إلى لسان [٢] . »

ومن الواضح أن هذا التصور لا يخرج عن أن يكون نوعاً من الحجاج الكلامي، وإن كان ينتهي في معناه ـ مع شيء من التسمح ـ إلى التصور الثالث.

٣ ـ والتصور الثالث هو الذي ذهب فيه إلى أن اللغة نشأت تقليداً

---

(١) علم اللغة ص ٩١ .
(٢) الخصائص ١/٤٥-٤٦ .

لأصوات الطبيعة : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلهـــا إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدويّ البحر ، وحنين الرعد ، وخرير الماء،وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات من ذلك فيما بعد ، وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل [1].»

والحق أن ابن جنى كان معجباً بهذه النظرية حتى إنه تحدث عنها في غير موضع من كتابه ، وأفرد بابا سماه « باب في إمساس الالفاظ أشباه المعاني » شرح فيه عدة ظواهر لغوية مما يرى فيها أن اللفظة صورة من أصوات الطبيعة قال في بعضه « قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومدا فقالوا : صَرّ ، وتوهموا في صوت البـــازي تقطيعاً فقالوا : صرصر . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفـَعَلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة نحو النـَقـَزان ، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالى حركات المثال توالى حركات الأفعال . ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت مـــا حداه ، ومنهاج ما مثلاه ، وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والقعقعة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة [2] ومن أمثلة ذلك تسميتهم « الخازباز [3] لصوته ، والبط لصوته ، وغاق للغراب لصوته. ونحو منه قولهم : حاحيت، وعاعيت وهاهيت ؛ إذا قلت : حاء ، وعاء ، وهاء . وقولهم : بسملت ، وهيللت وحولقت ، كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات . والأمر أوسع » [4] .

ونظرية نشأة اللغة عن محاكاة أصوات الطبيعة عرض لها عدد من اللغويين

---

(١) ١/٤٦-٤٧ .
(٢) ٢/١٥٢ .
(٣) الخازباز : الذباب .
(٤) ٢/١٦٥.

المحدثين ، وقد قدمها يسبرسن بين النظريات التي حاول بها تأريخ النظر في نشأة اللغة ، وهي النظرية التي سماها نظرية bow-wow ويفسرها بأنها تذهب إلى أن الألفاظ الأولى كانت تقليدا لأصوات طبيعية ، وذلك كأن يسمع «نباح» الكلب فيوضع له اسم مأخوذ من صوته الطبيعي، ثم يذكر اعتراض رينان وماكس موللر على هذه النظرية بأنه ليس من المعقول أن يقلد الإنسان أصوات حيوانات أدنى منه ، وبأن الألفاظ التي يمكن تفسيرها بأنها تقليد لأصوات طبيعية قليلة جداً بحيث لا يمكن أن تكشف لنا عن نشأة اللغة (١) .

ومن علمائنا المحدثين من يرى أن تفسير نشأة اللغة في ضوء نظرية تقليد أصوات الطبيعة كما ذكرها ابن جني هي أقرب تفسير إلى الصواب، فيقول الدكتور وافي: « وهذه النظرية هي أدنى نظريات هذا البحث إلى الصحة ، وأقربها إلى المعقول وأكثرها اتفاقاً مع طبيعة الأمور وسنن النشوء والارتقاء الخاضعة لها الكائنات وظواهر الطبيعة والنظم الاجتماعية. وهي إلى هذا وذاك تفسر المشكلة التي نحن بصددها ، وهي الأسلوب الذي سار عليه الإنسان في مبدأ الأمر في وضع أصوات معينة لمسميات خاصة والعوامل التي وجهته إلى هذا الأسلوب دون غيره. ولم يقم أي دليل يقيني على خطئها ، ولكن ، لم يقم كذلك أي دليل يقيني على صحتها ، وكل ما يذكر لتأييدها لا يقطع بصحتها وإنما يقرب تصورها ويرجح الأخذ بها .

---

(1) Jespersen : Language, p. 413.

وقد نقل الدكتور إبراهيم أنيس عنه هذه النظريات، دون عزو، والنظريات الأخرى هي: نظرية Pooh-Pooh وهي التي تذهب إلى أن اللغة الإنسانية بدأت في صورة شهقات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي لتعبر عن فرح أو دهشة أو غضب أو ألم ونحو ذلك من انفعالات قوية ، ونظرية Ding-Dong وهي تذهب إلى أن هناك صلة وثيقة بين ما ينطق به المرء من أصوات ، وبين ما يدور في خلده من أفكار ، ونظرية Yo-he-ho وملخصها أن النطق الإنساني نشأ أولاً في صورة جماعية حيث يجد الإنسان فيها لوناً من المتعة والتلذذ أثناء قيامه بعمل شاق . انظر المرجع السابق ، والدكتور أنيس : دلالة الألفاظ ١٦-٢٣ .

« ومن أهم أدلتها أن المراحل التي تقررها بصدد اللغة الإنسانية تتفق في كثير من وجوهها مع مراحل الارتقاء اللغوي عند الطفل . فقد ثبت أن الطفل في المرحلة السابقة لمرحلة الكلام ، يلجأ في تعبيره الإرادي إلى محاكاة الأصوات الطبيعية (أصوات التعبير الطبيعي عند الانفعالات، أصوات الحيوان، أصوات مظاهر الطبيعة والأشياء ... ) فيحاكي الصوت قاصداً التعبير عن مصدره أو عن أمر يتصل به ؛ وثبت كذلك أنه ، في هذه المرحلة وفي مبدأ مرحلة الكلام ، يعتمد اعتماداً جوهرياً في توضيح تعبيره الصوتي على الإشارات اليدوية والجسمية . ومن المقرر أن المراحل التي يجتازها الطفل في مظهر ما من مظاهر حياته تمثل المراحل التي اجتازها النوع الإنساني في هذا المظهر .

« ومن أدلتها كذلك أن ما تقرره بصدد خصائص اللغة الإنسانية في مراحلها الأولى يتفق مع ما نعرفه عن خصائص اللغات في الأمم البدائية . ففي هذه اللغات تكثر المفردات التي تشبه أصواتها ما تدل عليه ؛ ولنقص هذه اللغات وسذاجتها وإبهامها وعدم كفايتها للتعبير لا يجد المتكلمون بها مناصا من الاستعانة بالإشارات اليدوية والجسمية في أثناء حديثهم لتكملة ما يفتقر إليه من عناصر وما يعوزه من دلالة . ومن المقرر أن هذه الأمم ، لبعدها عن تيارات الحضارة وبقائها بمعزل عن أسباب النهضات الاجتماعية ، تمثل إلى حد كبير النظم الإنسانية في عهودها الأولى . »[1]

غير أن المنهج العلمي « لعلم اللغة » يرفض هذه الأدلة التي قدمها الدكتور وافي على صحة تفسير نشأة اللغة على ضوء نظرية تقليد أصوات الطبيعة، لأن لغة البدائيين ومراقبة المراحل الأولى للأطفال لا تساعدنا على الوصول إلى شيء، ذلك أنه — كما يقول فندريس — «لا يمكن استخلاص شيء في هذا الصدد من لغات المتوحشين ؛ فالمتوحشون ليسوا بدائيين، رغم الإسراف في تسميتهم بهذا الاسم في غالب الأحيان . فهم يتكلمون أحيانا لغات على درجة من التعقيد لا

---

(١) الدكتور علي عبد الواحد وافي : علم اللغة ص ٩٦-٩٧ .

تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيدا ، ولكن منهم من يتكلم لغات على درجة من البساطة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة. فهذه وتلك ليست إلا نتيجة تغيرات تغيب عنا نقطة البدء التي صدرت عنها ... وقد يجنح الإنسان في البحث عن هذا المطلب في كلام الأطفال، وهذه المحاولة أيضا سيكون نصيبها الفشل، لأن الأطفال لا يعلموننا إلا كيف تحصّل لغة منظمة ، ولا يعطوننا أية فكرة مما كان عليه الكلام عند أصل نشوئه ، فحينما نلاحظ الجهودات التي ينفقها أحد الأطفال ليعيد ما يسمعه مما يقال للمدركين، فإننا نلحظ أكثر من علامة دالة على أسباب التغيرات التي يتعرض لها الكلام ، ولكن الطفل لا يؤدي إلا ما قيل أمامه ، فهو يشتغل بالعناصر التي يعده بها من حوله ، ومنها يركب كلماته وجمله . إنه يقوم بعمل المحاكاة لا الخلق ، عمل يخلو من الارتجال خلوا تاماً.

« أما هذا النصيب من التجديد الذي يدخله في الكلام فغير شعوري ؛ ناتج عن كسل طبيعي يقنع بما يكون على وجه التقريب ، وليس ناشئاً عن إرادة تحت سلطانها قدرة خالقة . فالعالم اللغوي سواء ألجأ إلى أقدم اللغات المعروفة أم إلى لغات المتوحشين أم إلى اللغات التي يتعلم الأطفال بها الكلام ، فلن يجد أمامه في كل حال إلا بنياناً شيد منذ زمن طويل وتعاقبت على العمل فيه أجيال عديدة خلال قرون طويلة ، فتبقى مسألة أصل الكلام خارجة عن نطاق خبرته »[1] .

ونظرية ابن جنى هذه في أن اللغة نشأت تقليداً لأصوات الطبيعة تلقى تأييداً لدى الدكتور إبراهيم أنيس عند عرضه لها في كتابات اللغويين المحدثين، والتي ذكرنا أنهم يسمونها نظرية Bow - wow ، فيقول إنه « لا يصح أن ننساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عند حدود حظائر الحيوانات ، وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية[2] ؛ لأن وراء هذه

(١) فندريس : اللغة ص ٣٠-٣١ .
(٢) لعله يقصد رينان على ما ذكرناه آنفاً .

الأصوات سوراً حصيناً عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة . فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عقماً ولا تصلح لأن ينحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية ، ولكن الواقع يبرهن على أن كثيراً من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت عن تلك الأصوات الغريزية المبهمة ، ثم سمت في تطورها ودلالتها وأصبحت تعبر عن الفكر الإنساني . وإلا فكيف نتصور أن ( الخيل ) يشتق منها ( الخيلاء ) ، و الجبانة بمعنى الصحراء يشتق منها ( الجبن ) ، وأن مِن ( سفهت الطعنة أسرع منها الدم وجف ) تجيء ( السفاهة ) ، إلى غير ذلك من تلك الدلالات المجردة التي انحدرت إلينا من المحسوسات ! يمكننا إذن أن ندرك أن الكلمات المستقاة من الأصوات الطبيعية (؟) قد تتطور في دلالتها حتى تصبح معبرة عن الدلالات الراقية المجردة في الذهن الإنساني »[1] .

ومع ذلك كله فإن جمهرة اللغويين المحدثين يرفضون تفسير نشأة اللغة بأنها تقليد لأصوات الطبيعة ، وقد ذكرنا من قبل ما قرره سابير من أن « اعتبار اللغة نشاطاً غريزياً على أن في اللغات كلمات مقلدة للأصوات الطبيعة وهم باطل ، والكلمات التي قد تبدو أنها تقليد لأصوات طبيعية لم ينشئها الإنسان بطريقة آلية ، إنها — كأي كلمات أخرى في اللغة — من ابتكارات العقل الانساني »[2] وكان ڤندريس من قبله قد عرض لهذه النظرية ورفضها فقال : « بعض علماء اللغة ممن هم أقرب إلينا قد تخيلوا نظريات ذهبوا بمقتضاها إلى أن كل المفردات قد خرجت من صيحة تشبه نباح الكلب أو من سلسلة من الأصوات توحي بتمثيل الأشياء عن طريق المحاكاة . وكان في هذا الوقت نفسه أن راح العلماء المشتغلون بالڤيدا يفسرون كل الأساطير بنار البرق

---

(١) دلالة الألفاظ ص ١٧-١٨ والواقع أن هذا الكلام الذي ذكره الدكتور أنيس لا صلة له بموضوع تقليد أصوات الطبيعة ، وإنما هو متصل بالانتقال من المدلولات الحسية إلى المعاني المجردة ، وإلا فما هي الصلة بين « الخيل » ، أو « الجبانة » وبين أصوات الطبيعة .

**(2) Sapir : Language . P P. 5-6 .**

أو مسير الشمس . وكلا الفريقين من علماء اللغة وعلماء الأساطير كانوا في ذلك الحين يعنون بإدراك الأشياء على نحو ساذج . وكانوا يتناقشون لمعرفة ما إذا كانت اللغة قد بدأت بالاسم أم بالفعل : الفعل الذي يعبر عن الحدث والاسم الذي يعبر عن ماهية الأشياء وصفاتها، ولكن مما بدا لنا من الاختلاف بين الاسم والفعل ، فإن التعارض بين ( قطبي ) نحونا هذين ليس أمراً ضرورياً ؛ وإلا فماذا يعني نباح الكلب : أيعني ( أنا جوعان ) أو ( أعطني ما آكل ) أو ( هذا حسن ) أو ( انتهيت من الأكل ) ؟ لا هذا ولا ذاك أو كل هذا معاً ؛ ويمكننا أن نفسره على السواء بفعل أو باسم ، بالأمر أو بالماضي . وقد بقي ، رغم كل ما بذل من جهود بين النباح البدائي وأقدم ما عرف من لغاتنا ، فراغ يتعذر سدّه . (١) »

---

(١) اللغة : ٤٠ – ٤١ ، أما النظريات الباقية لتفسير نشأة اللغة غير تلك التي ذكرناها فتكاد تنحصر فيما ذهب إليه فندريس وفيما ذهب إليه الماركسيون . أما فندريس فيرى أن اللغة لم تولد « كحدث اجتماعي إلا يوم أن وصل المخ الإنساني إلى درجة من النمو تسمح له باستعمالها . فلم يتأت لكائنين بشريين أن يخلقا لغة فيما بينهما إلا لأنهما كانا ممهدين لهذا العمل .. ومن الوجهة النفسية ينحصر الفعل اللغوي الأساسي في إعطاء قيمة رمزية للعلامة ، هذه العملية النفسية تميز لغة الإنسان من لغة الحيوان .. ولغة الحيوان تستتبع نوعاً من التلازم بين العلامة والشيء المدلول عليه بها . وينبغي للتخلص من هذا التلازم وحتى تأخذ العلامة قيمة مستقلة عن الشيء أن تكون هناك عملية نفسية ، هذه العملية النفسية هي نقطة البدء في لغة الإنسان .. وعند هذا السلف البعيد الذي لم يكن مخه صالحاً للتفكير بدأت اللغة بصفة انفعالية محضة . ولعلها كانت في الأصل غناء ينظم بوزنه حركة المشي أو العمل اليدوي أو صيحة كصيحة الحيوان تعبر عن الألم أو الفرح وتكشف عن خوف أو رغبة في الغذاء . بعد ذلك لعل الصيحة اعتبرت بعد أن زودت بقيمة رمزية ، كأنها إشارة قابلة لأن يكررها آخرون ؛ ولعل الإنسان الأول قد وجد في متناول يده هذا المسلك المريح ، قد استعمله للاتصال ببني جلسه أو لإثارتهم إلى عمل ما أو لمنعهم منه . ولا بد أن اللغة ، قبل أن تكون وسيلة التفكير ، كانت في الواقع وسيلة للفعل وواحدة من أنجع الوسائل التي مكن منها للإنسان . وما أن استيقظ في ذهن الإنسان شعوره بالعلامة حتى راح يوسع من شأن هذا الاختراع العجيب ، وكان تقدم الجهاز الصوتي يسير بنفس الخط مع تقدم المخ. وكان تثبيت اللغة في داخل الحشود الإنسانية الأولى يسير على نفس القوانين التي تحكم كل مجتمع . وبوجه خاص كان أعضاء كل جماعة يلتزمون في احتفالاتهم الجماعية نفس الظاهرات الصوتية أو =

ومهما يكن من أمر فإنه تبقى لابن جنى مساهمته الواضحة في محـــاولة تفسير نشأة اللغة على ضوء نظرية وجدت من يقبلها في العصر الحديث ، على أننا نلفت إلى أن أبا الفتح كان على وعي واضح بصعوبة هذا التفسير وذلك من تنبيهاته الكثيرة لقارئه من نحو قوله في عرضه لهذه النظرية :

« فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقـــاد لك فيما رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فأحد أمرين : إما أن تكون لم تنعم النظر فيـــه فيقعد بك فكرك عنه ، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قـــد تخفى عنا وتقصر أسبابها دوننا ، كما قال سيبويه : أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر [1] . »

* * *

ومما هو متصل «بنشأة اللغة» ما يلفت إليه ابن جنى من أن اللغة لا يمكن أن تكون قد نشأت دفعة واحدة ، وقد رأينا من قبـل رأى ابن فارس في

---

= الغنائية. وهكذا كانت عناصر الصياح أو الغناء تصبح مزودة بقيمة رمزيةيستبقيها كل فرد في نفسه لاستعماله الشخصي . ثم قليلاً قليلاً ، وبفضل الاتساع المتزايد في التبادل الاجتماعي تكوّن أخيراً هذا الجهاز المعقد الذي لا يجارى في ثرائه ليكون وسائل للتعبير عن العواطف والأفكار ، عن كل العواطف والأفكار » ، اللغة ص ٣٥-٣٩ .

وتقوم نظرية الماركسيين على ما كتبه فريدريك إنجلز ١٨٧٦ في كتابه الذي لم يكمله تحت عنوان : « الدور الذي أداه العمل في الانتقال من القرد إلى الإنسان » حيث ذهب إلى أن اللغة ولدت من « العمل » ومن الحاجات العملية لأجيال لا حد لها من البشرية ، وذلك لأن « العمل هو مصدر كل ثروة ؛ بل إنه أكثر من ذلك . إنه الشرط الجوهري لوجود الإنسان ذاته حتى إننا نستطيع أن نقول إن العمل هو الذي خلق الإنسان » . ثم يستمر في شرح العلاقة بين « العمل» و « اللغة » عارضاً لاكتشاف « اليد » ثم « اللغة » بما يذكرنا ما قاله الأستاذ هنرى بر في تقديمه لكتاب فندريس مما عرضناه آنفاً . انظر رأي إنجاز في :

Berezin : Lectures on Linguistics p. 18 .

(١) الخصائص ٢/١٦٤ .

هذا الشأن على تفسيره له متفقا مع مذهبه في التوقيف ، أما أبو الفتح فإنه - رغم إعادته القول بالتردد بين الرأيين - فإنه يؤكد أن اللغـــة تتطور وتتجدد ، فعقد لذلك بابا سماه « باب في هذه اللغة: أفي وقت واحد وضعت أم تلاحق تابع منها بفارط » قال فيه :« قد تقدم في أول الكتاب القول على اللغة : أتواضع هي أم إلهام . وحكينا وجوزنا فيها الأمرين جميعاً . وكيف تصرفت الحال وعلى أي الأمرين كان ابتداؤها فإنها لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه ، لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً،إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه،وتأليفه، وإعرابه المبين عن معانيه [1] » .

والذي يلفتنا في هذا النص هو ذكره أسباب تطور اللغة مركزاً إياها في « الاحتياج » الذي يعتبره الداعي الحقيقي للزيادة في اللغة ، وهي كلمة لا تكاد تختلف عما يقرره اللغويون المحدثون من أن «الحاجة » الإنسانية كانت السبب في تطور اللغة على ما ذكرناه آنفاً .

ويلمس ابن جنى نقطة أخرى كان اللغويون العرب معنيين بها عناية كبيرة وهي التي تتصل بموضوع « الأصلية » و« الفرعية » في اللغة ، فنحن نعلم مناقشاتهم وخلافاتهم حول عدد كبير من الظواهر اللغوية،حين كانوا يختلفون مثلاً حول المصدر والفعل : أيهما أصل وأيهما فرع ؟ وهـــذا موضوع يتصل بالتطور اللغوي بلا شك ، غير أن معظم مـــا قالوه لا يخرج عن المناقشات الكلامية التي قد لا تتصل بالواقع اللغوي .

والجديد فيما يقدمه ابن جنى في هـــذا الموضوع أنه حين عرض للاسم والفعل والحرف قدم فيه رأي أستاذه أبي علي وأيده،وأهمية هذا الرأي ترجع إلى أنه-ربما لأول مرة في الدرس العربي - يرى استحالة الوصول إلى معرفة

(١) الخصائص ٢/٢٨ .

أي أقسام الكلمة أسبق من الناحية الزمنية ، ويفسر الأسبقية تفسيراً آخر وهو موقع الكلمة من النفس فيقول :

« اعلم أن أبا علي – رحمه الله – كان يذهب إلى أن هذه اللغة – أعني ما سبق منها ثم لحق به ما بعده – إنما وقع كل صدر منها في زمان واحد، وإن كان تقدّم شيء منها على صاحبه فليس بواجب أن يكون المتقدم على الفعل الاسم ، ولا أن يكون المتقدم على الحرف الفعل ، وإن كانت رتبة الاسم في النفس من حصة القوة والضعف أن يكون قبل الفعل ، والفعل قبل الحرف . وإنما يعنى القوم بقولهم : إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس ، وأسبق في الاعتقاد من الفعل ، لا في الزمان . فأما الزمان فيجوز أن يكون عند التواضع قدموا الاسم قبل الفعل ، ويجوز أن يكونوا قدموا الفعل في الوضع قبل الاسم ، وكذلك الحرف » . (١)

* * *

ويتصل بنشأة اللغة أيضاً ذلك السؤال القديم عن كيفية اختلاف اللغات الإنسانية ، متى حدث وكيف كان ؟

ويقدم لنا أبو الفتح أكثر من إجابة ؛ منها ما مر بنا عند عرضه لمذهب القائلين بالتوقيف مفسراً اختلاف اللغات بأن « الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ؛ بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ، فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعلق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحل عنه ما سواها ، لبعد عهدهم بها » (٢)

(١) ٢/٣٠ .
(٢) ١/٤٠ .

أما الإجابة الثانية فيقدمها في سياق الرأي الذاهب إلى المواضعة بقوله : « ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة إلى غيرهـا ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد، والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سَرْ [1]، وعلى هذا بقية الكلام . وكذلك لو بدئت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل ويولد منها لغات كثيرة : من الرومية والزنجية وغيرها. وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء : كالنجار والصائغ والحائك والبناء وكذلك الملاح » [2]

ومعنى ذلك أنه يؤمن بأن اللغة الإنسانية نشأت لغة واحـــدة ثم بدأت اللغات تتفرع عنها بعد ذلك ، ولكن الذي يلفتنا في هذا النص هو استعماله لتعبير « اختراعات الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء » فهل يمكن أن تقودنا لفظة « اختراعات » هذه إلى تغليب الظن بأن أبا الفتح كان يدرك أن اللغـة ليست « تواضعا » أو «اصطلاحا» بهذه الصورة التي قدمها، وإنما هي «اختراع» إنساني « يخترعها » الإنسان عندما تعرض له حاجة ؟

ومهما يكن من أمر فإن الرأي الغالب عنـــده أن اللغة نشأت تقليداً لأصوات الطبيعـة ثم اختلفت اللغات بعد ذلـك : « وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدوي الريـح وحنين الرعد ، وخرير الماء ، وشحيج الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيـل الفرس ، ونزيب الظبي ونحو ذلك ، ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل » [3] .

وفي معرض حديثه عن اختلاف لهجات العربية يرى أن هذا الاختلاف

---

(١) ١/٤٤-٤٥ .

(٢) مرد : الإنسان ، ومر : الرأس بالفارسية .

(٣) ١/٤٦-٤٧ .

كان موجوداً ابتداءً ، فذهب إلى « أن اختلاف لغات العرب إنما أتاهـا من قبل أن أول ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقا على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعدُ أشياء كثيرة للحاجة إليها ، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا ، وإن كان كل واحـــد آخذاً من صحة القياس حظا » . (١)

ولقد ذهب شليجل Schlegel إلى مثل مـا ذهب إليه ابن جنى من أن « اختلاف اللغات يدل على اختلاف البداية .. .. وأن بعض اللغات مثـــل المانشو Manchu قـد لعب تقليد أصوات الطبيعـة في تكوينهـــا دوراً أساسياً » . (٢)

على أن البحث في هذا الموضوع – شأن البحث في النشأة – لا يؤدي إلى نتيجة حسب المنهج اللغوي الحديث لأننا لا نملك دليلا يصل بنا إلى شيء من حقيقة هذا الموضوع ، وكما يقول ڤندريس إن « حال اللغة حـــال جميع المخترعات البشرية ، كثيراً ما احتدم الجدل حول معرفة ما إذا كانت اللغـة الإنسانية واحدة الأصل أم متعددة وهذه مسألة لا طائل من ورائها . ففي اليوم الذي يضيف تقدم الذكاء الإنساني درجة جديدة في الكمال ، يحدث الكشف الجديد من ذاته وفي بقـــاع متعددة في نفس الوقت . فهو منتشر في الهواء كما يقول العلماء ويشعر الإنسان بمجيئه ، كما يتوقـــع – وقد أقبل الخريف – سقوط الفواكه الناضجة في أحد البساتين » (٣) .

والآن ، فإن محاولة التوصل إلى تفسير « لنشأة اللغة » قد اتخـــذ عند

---

(١) ٢/٢٩ .

(2) Jespersen : Language p. 35 .

(٣) اللغة ص ٣٦ .

اللغويين العرب اتجاهين ، اتجاهاً غيبياً يرى أن اللغة وحي من عند الله،وذلك على النحو الذي قدمه ابن فارس ، واتجاهاً أقرب إلى الواقع اللغوي حين يرى أن اللغة من صنع الإنسان كما يرى ابن جنى ، ومن الواضح أن هذا الذي فعله ابن جنى يتسق مع تعريفه باللغة كما بيناه آنفاً والذي لا شك فيه أن تعريفه باللغة وتفسيره لنشأتها يؤثران على منهجه في تنـــاول الظواهر اللغوية — على مستوياتها المختلفة — كما سيظهر بعد .

* * *

## ٣ ــ في تطور اللغة

من القوانين المقررة التي لا خلاف عليها أن « اللغة » تتطور ، وأن هناك أسباباً كثيرة لتطور اللغات . وقد عرضت الكتب العربية التي بين أيدينا لهذا الموضوع ، غير أننا نلفت إلى حقيقة مهمة في الفكر العربي ، وهي أن العلماء العرب كانوا ينظرون إلى اللغة العربية على أنها « أفضل » اللغات جميعاً وهي حقيقة يمكن تقبلها من خلال نشأة علم اللغة على ما بيناه من أنه نشأ « لفهم » النص القرآني الكريم ؛ فالعربية هي لغة القرآن ، وهي مستودع عقائده وأحكامه ، ومعنى ذلك أننا ينبغي أن ننظر إلى آرائهم في « تطور » اللغة من خلال هذه الحقيقة ، وليس على الأساس الذي ينظر إليه الأوربيون إلى لغاتهم التي كان التطور فيها واضحاً بحيث تكاد تختلف ظواهر اللغة اختلافاً كبيراً في فترات زمنية قصيرة ، على عكس ما حدث في العربية حين ارتبطت بالقرآن .

وقد تحدث ابن فارس عن « أفضلية » العربية على سائر اللغات ، عارضاً للأسباب التي يراها ، وأهمها أنها لغة الوحي الكريم : « قال الله ــ جل ثناؤه ( وإنه لتنزيل رب العالمين، نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين بلسان عربي مبين ) فوصفه ــ جل ثناؤه ــ بأبلغ ما يوصف به الكلام وهو البيان . وقال ــ جل ثناؤه ــ ( خلق الإنسان ، علمه البيان ) فقدم ــ جل ثناؤه ــ ذكر البيان على جميع ما توحد بخلقه وتفرد بإنشائه من شمس وقمر ونجم وشجر وغير ذلك من الخلائق المحكمة والنشايا المتقنة . فلما خص ــ جل

ثناؤه – اللسان العربي بالبيان عُلم أن سائر اللغات قاصرة عنه وواقعة دونه فإن قال قائل : فقد يقع البيان بغير اللسان العربي لأن كلّ من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بيّن ، قيل له : إن كنت تريد أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يعرب عن نفسه حتى يُفهم السامع مراده فهذا أخس مراتب البيان ، لأن الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ، ثم لا يسمى متكلماً ، فضلاً عن أن يسمى بيّنا أو بليغاً » [١] .

ومن بين الأسباب التي يراها لأفضلية العربية أن بها من الألفاظ المترادفة ما لا يوجد في لغة أخرى : « وإن أردت أن سائر اللغات تبين إبانة اللغة العربية فهذا غلط ، لأنا لو احتجنا إلى أن نعبّر عن السيف وأوصافه باللغة الفارسية لما أمكتنا ذلك إلا باسم واحد ، ونحن نذكر للسيف بالعربية صفات كثيرة ، وكذلك الأسد والفرس وغيرهما من الأشياء المسماة بالأسماء المترادفة ، فأين هذا من ذاك ؟ وأين لسائر اللغات من السعة ما للغة العرب ؟ هذا ما لا خفاء به على ذي نهية » [٢] .

ثم يمضي في بيان بقية الأسباب فيذكر اختصاص العرب بالاستعارة والتمثيل والقلب والتقديم والتأخير [٣] ، وقلبهم الحروف عن جهاتها ليكون الثاني أخف من الأول ، والإدغام [٤] ، ثم يتحدث عن أسباب أخرى غامضة كحديثه عن « الإيماء اللطيف والإشارة الدالة » ، وعن أن « للعرب بعد ذلك كلمات تلوح في أثناء كلامهم كالمصابيح في الدجى » .

وقد قرر الثعالبي أن « العربية خير اللغات والألسنة » ، وجعل السبب في ذلك نزول القرآن الكريم بها : « فكيف وأيسر ما خصّها الله عز وجلّ

(١) الصاحبي : ٤٠
(٢) المصدر السابق
(٣) ص ٤١
(٤) ص ٤٣

من ضروب المادح يكل أقلام الكتبة ، ويُتعب أنامل الحسبة ، ولمّا شرفها الله عز اسمه وعظمها ، ورفع خطرها وكرمها ، وأوحى بها إلى خير خلقه ، وجعلها لسان أمينه على وحيه وخلفائه في أرضه ، وأراد بقاءها ودوامها حتى تكون في هذه العاجلة لخير عباده ، وفي تلك الآجلة لساكني دار ثوابه، قيّض لها حفظة وخزنة من خواص الناس وأعيان الفضل وأنجم الأرض فنسوا في خدمتها الشهوات وجابوا الفلوات ... » [١]

ولم ينج ابن جنى من هذا التقرير ، فقارن بين العربية وبين الفارسية ، وأعطى أسباباً لأفضلية العربية لاتتسق مع نهجه في درس اللغة لأنها أسباب تتسم بالغموض والشمول ولا تخرج عن ظواهر « اللطف ، والرقة ، والدقة » فهو يقول : « والمروى عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادهم أجملَ الجميل فيها أكثرُ من أن يُورَد أو جزء من أجزاء كثيرة منه . فإن قلت : فإن العجم أيضاً بلغتهم مشغوفون ، ولها مؤثرون ، ولأن يدخلها شيء من العربي كارهون ، ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعرا فيه ألفاظ من العربي عيب به ، وطعن لأجل ذلك عليه. فقد تساوت حال اللغتين في ذلك. فأية فضيلة للعربية على الأعجمية ؟ قيل : لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة،وما فيها منالغموض والرقة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلاً عن التقديم لها والتنويه منها » [٢] .

ثم يستشهد بالعلماء الذين تخصصوا في درس العربية ممن ينتمي إلىأصل غير عربي ، فيقول : « فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العجم في حسن لغتها ، وسداد تصرفها ، وعذوبة طرائقها لم تَبء [٣] بلغتها ، ولا رفعت من رؤوسها باستحسانها وتقديمها . قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا

(١) فقه اللغة ص٢
(٢) الخصائص ١/٢٤٢
(٣) بأى يبأى : فخر .

الأمر فيه بضده ، وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عجمي وقد تدرب بلغته قبل استعرابه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا عليّ - رضى الله عنه - عن ذلك، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيته ، على أنه يقدم في استشهاده هذا إشارة طيبة عن إحساسه بتقارب مناهج دراسة اللغة مما يمكن أن يفسر بأنه فهم صحيح لطبيعة الدراسة التي تتخذ منهجاً يصلح لدراسة أكثر من لغة وهو ما ينادى به الآن اللغويون المحدثون ، وذلك في قوله : « . . . وأيضاً فإن العجم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العجم فإن قواهم في العربية تؤيد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها،وتزيد في تنبيههم على أحوالها **لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميها إلى الغاية الجامعة لمعانيها** . ولم نر أحداً من أشياخنا فيها - كأبي حاتم ، وبُندار ، وأبي علي ، وفلان ، وفلان - يسوُّون بينهما ولا يقربون بين حاليها . وكأن هـــذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ، لوضوحه عند الكافة »[1] .

ومع ذلك فإن التقرير بأفضلية لغة من اللغات أو على سائر اللغات تقرير مرفوض في الدرس اللغوي الحديث ، وقد مر بك حديث ڤندريس عن لغات البدائيين بأنهم « يتكلمون أحياناً لغات على درجة من التعقيد لا تقل عما في أكثر لغاتنا تعقيداً ، ولكن منهم من يتكلم لغات على درجة من البساطـــة تحسدهم عليها أكثر لغاتنا بساطة . »[2] ويقول سابير : « لا معنى لأن نقول إن هناك لغة - مهما تكن - أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطاً من لغة أخرى . قد تكون أكثر تعقيداً أو أكثر صعوبة . . »[3]

---

(١) ٣٤٣/١

(٢) اللغة : ص ٣٠

(3) Sapir : Culture , Language and Personality , California 1960 p. 6 .

ومهما يكن من أمر فإن علينا أن ندرس آراءهم في « تطور » اللغة على ضوء مذهبهم في « أفضلية » العربية ، باعتبارها لغة الوحي الكريم ، ومن هنا نستطيع فهم قصرهم درسهم اللغوي على اللغة الموحدة التي نزل بها القرآن مما يمكن أن يكون رداً على أوجه النقد التي تتعرض لها الدراسات العربية القديمة من أنها ركزت درسها على فترات زمنية معينة وعلى « مستويات» لغوية خاصة .

وأول ما نلقاه من عرضهم لتطور اللغة أن ابن فارس الذي يقول بالتوقيف ينكر تطور اللغة عن طريق التأثر بلغات أخرى ؛ فالعربية في رأيه لا يمكن أن تكون قد تطورت عن طريق الاحتكاك بلغة أخرى ، حتى إنه يفسر وجود كلمات قال عنها العلماء إنها غير عربية بأن الأمر كله لا يعدو أن يكون تشابهاً بين العربية وغيرها أو أن اللغات الأخرى هي التي أخذت هذه الكلمات عن العربية ، فيقول :

« فأما قولنا إنه ليس في كتاب الله — تعالى — شيء بغير لغة العرب فلقوله تعالى ( إنا جعلناه قرآناً عربياً ) .... وادعى ناس أن في القرآن ما ليس بلغة العرب حتى ذكروا لغة الروم والقبط والنبط . فحدثني أبو الحسين محمد بن هارون قال : أخبرنا علي بن عبد العزيز عن علي بن المغيرة الأثرم قال قال أبو عبيدة : إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، فمن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول ، ومن زعم أن كنّاً [١] بالنبطية فقد أكبر القول . قال : وقد يوافق اللفظُ اللفظَ ويفارقه ومعناهما واحد وأحدهما بالعربية والآخر بالفارسية أو غيرها . قال : فمن ذلك : الإستبرق بالعربية وهو الغليظ من الديباج وهو إستبره بالفارسية . قال : وأهل مكة يسمون المسح الذي يجعل فيه أصحاب الطعام البُرّ البَلاس ، وهو بالفارسية بَلاس ، فأمالوها وأعربوها فقاربت الفارسيةُ العربيةَ في اللفظ والمعنى . ثم ذكر

(١) لعله يقصد : كن الذي جمعه أكنان .

أبو عبيدة البالغاء وهو الأكارع . وذكر القمنجر الذي يصلح القسيّ ، وذكر الدّست والدّشْت والخيم والشخت ، ثم قال : **وذلك كله من لغات العرب وإن وافقه في لفظه ، ومعناه شيء من غير لغاتهم** . وهذا كما قاله أبو عبيدة وقول سائر أهل اللغة إنه دخل في كلام العرب ما ليس من لغاتهم فعلى هذا الذي تأوله أبو عبيدة . »(1)

غير أن الثعالبي يقرر مبدأ الأخذ عن لغة أخرى ، فيذكر ألفاظاً دخلت العربية من الفارسية والرومية وذلك في قوله : « فصل في سياقه أسماء تفردت بها الفرس دون العرب فاضطرت العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي ، فمنها الأواني الكوز ، الإبريق ، الطست ، الخوان ، الطبق ، .. . وفصل فيما حاضرت به مما نسبه بعض الأئمة إلى اللغة الرومية : الفردوس البستان ، القسطاس الميزان ، السجنجل المرآة ، البطاقة رقعة فيها رقم المتاع . . »(2)

أما أبو الفتح فإنه لم يقرر مبدأ التأثر باللغات الأخرى فحسب ، بل أشار إلى مظاهر انتقال الكلمات الأجنبية إلى العربية وكيفية هذا الانتقال ،من ذلك تعريف الكلمة الأجنبية بالألف واللام ، وإعرابها على النسق العربي ، والاشتقاق منها ، مع ما يمكن أن يحدث في الكلمة من تغيير عند النقل ، فيقول في الباب الذي عقده بعنوان : « باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ، « قال أبو علي : إذا قلت : طاب الخُشْكُنان ، فهذا من كلام العرب ، **لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب** . ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ، ألا تراهم يصرفون في العلم آجرّ ، وإبريسم ، وفرند ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف،**وذلك أنه لما دخلته اللام في الديباج** ،والفرند،

---

(1) الصاحبي ٥٩-٦٠

(2) فقه اللغة ١٤٥-١٤٦

والسهريز ، والآجر ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، فجرى في الصرف ومنعه مجراها ... وحكى لنا أبو علي عن أعرابي أظنه قال : يقال درهمت الخُبّازى ، أي صارت كالدراهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي ، وحكى أبو زيد رجل مُدَرهم . قال ولم يقولوا منه : دُرْهِم ؛ إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف ... ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز :

هل تعرف الدار لأم الخزرج    منها فظلْتَ اليوم كالمزرّج

أي الذي يشرب الزَّرَجُون ، وهي الخمر . فاشتق المزرَّج من الزرجون ، وكان قياسه : كالمزرجن ، من حيث كانت النون في زرجون قياسها أن تكون أصلاً ، إذ كانت بمنزلة السين من قربوس . قال أبو علي : ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلطت فيه »[1] .

والسبب الوحيد الذي يراه ابن فارس لتطور العربية هو تغير الحياة العربية بالإسلام ؛ فالحياة الدينية استتبعت وجود مصطلحات كثيرة لم تكن معروفة من قبل ، فانتقلت الألفاظ من معانيها اللغوية الأولى للدلالة على ما جدّ في الحياة العربية عن طريق الإسلام ، كما عرف بعد ذلك بالمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظة ، فيقول :

« كانت العرب في جاهليتها على إرثٍ من إرثِ آبائهم ، في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم . فلما جاء الله – جل ثناؤه – بالإسلام حالت أحوال ، ونُسخت ديانات ، وأبطلت أمور ، ونقلت من اللغة ألفاظ من مواضع أخر بزيادات زيدت ، وشرائع شرعت ، وشرائط شرطت .. .. فكان مما جاء في الإسلام ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق ، وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق ، ثم زادت الشريعة

---

(١) الخصائص ١/٣٠٧-٣٠٩

شرائط وأوصافاً سمي بها المؤمن بالإطلاق مؤمناً . وكذلك الإسلام والمسلم ، وإنما عرفت منه إسلام الشيء . ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء . وكذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء والستر . فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه ، وكان الأصل من نافقاء اليربوع . ولم يعرفوا في الفسق إلا قولهم : فسقت الرُّطْبة إذا خرجت من قشرها ، وجاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله — عز وجل — . ومما جاء في الشرع الصلاة ، وأصله في لغتهم الدعاء .... **فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول : في الصلاة اسمان لغوي وشرعي ، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء الإسلام به ، وهو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم كالنحو والعروض والشعر ، كل ذلك له اسمان : لغوي وصناعي ،** [1] .

ولا يلتفت ابن فارس إلى تطور اللغة عن طريق انتقال اللفظة من معناها اللغوي إلى معناها الاصطلاحي فحسب ، بل يلتفت إلى تطورها عن طريق سقوط كثير من الألفاظ وفنائها نتيجة تطور الحياة « فمن الأسماء التي كانت فزالت بزوال معانيها قولهم : المِرباع والنشيطة والفضول .... ومما تُرك أيضاً الإتاوة والمكس والحُلْوان ، وكذلك قولهم : انعم صباحاً ، وانعم ظلاماً ، وقولهم للملك : أبيتَ اللعن ، وترك أيضاً قول المملوك لمالكه : ربي ، وقد كانوا يخاطبون ملوكهم بالأرباب » [2] .

غير أن نظرية التوقيف تشده مرة أخرى ؛ فيفسر تطور اللغة مع تطور الحياة بالتوقيف أيضاً ، فعقد باباً سماه « القول في أصول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها » قال فيه : « كان الأصمعي يقول: أصل الوِرد إتيان الماء ، ثم صار إتيان كل شيء ورداً . والقـَرَبُ طلب الماء ، ثم صار يقال ذلك

(١) الصاحبي ٧٨-٨١

(٢) الصاحبي ٩٠-٩١

لكل طلب فيقال : هو يَقرَبُ كذا . ويقولون : رفع عقيرته أي صوته . وأصل ذلك أن رجلاً عُقرت رجله فرفعها وجعل يصيح بأعلى صوته ، فقيل بعد ذلك لكل من رفع صوته : رفع عقيرته . ويقولون : بينهما مسافة، وأصله من السَّوْف وهو الشم . ومثل هذا كثير .... وكل ذلك عندنا توقيف على ما احتججنا له ، وقول هؤلاء : إنه كثر حتى صار كذا ، فعلى ما فسرناه من أن الفرع موقف عليه ، كما أن الأصل موقف عليه » [1] .

أما أبو الفتح الذي يؤكد أن اللغة قد « تلاحق تابعمنها بفارط » ، وأنها « لا بد أن يكون وقع في أول الأمر بعضها ، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه ، لحضور الداعي إليه ، فزيد فيها شيئاً فشيئاً ، إلا أنه على قياس ما كان سبق منها في حروفه ، وتأليفه ، وإعرابه المبين عنمعانيه[2] » — فإنه قد أكد أن هناك أدلة كثيرة «تدل على تنقل الأحوال بهذه اللغة ، واعتراض الأحداث عليها وكثرة تغولها وتغيرها »[3].

وبالإضافة إلى ذكره تأثر العربية باللغات الأجنبية سبباً لتطورها على ما ذكرناه ، فإن أبا الفتح يضيف أسباباً أخرى ، منها أن اللغة تتطور نتيجة ميل المتكلمين بها إلى ترك ما يستثقل من الكلام إلى ما هو أخف منه ، وهو ما ردده كثيراً تحت « الاستثقال والاستخفاف » ، فيقول مثـــلاً : « ومنه إسكانهم نحو رُسل ، وعجز ، وعضد ، وظرف ، وكرم ، وعلم ، وكتف ، وكبد ، وعصر . واستمرار ذلك في المضموم والمكسور ، دون المفتوح ،أدل دليل — بفصلهم بين الفتحة وأختيها — على ذوقهم الحركات ، واستثقالهم بعضاً واستخفافهم الآخر » [4] ... «وسألت غلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن

---

(١) الصاحبي ٩٥-٩٦
(٢) الخصائص ٢/٢٨
(٣) الخصائص ١/٣٧٨
(٤) الخصائص ١/٧٥

لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : أكذا ، أم كذا ؟ فقال : كذا بالنصب ، لأنه أخف ، فجنح إلى الخفة ، وعجبت من هذا مع ذكره النصب بهذا اللفظ وأظنه استعمل هذه اللفظة لأنها مذكورة عندهم في الإنشاد الذي يقال له النصب ، مما يتغنى به الركبان » [1] وفي هذا النص إشارة إلى تطور اللغة عن طريق انتقال الألفاظ إلى معانيها الاصطلاحية .

ومن الأسباب المعروفة في تطور اللغات مـــا يقرره اللغويون من نشأة « أخطاء » لغوية تظل دون تصحيح لظروف معينة ، إلى أن تصبح مستوى لغوياً مقرراً بعد ذلك ، وإلى مثل هذا يشير ابن جنى في الباب الذي سماه « أغلاط العرب » فيقول : « كان أبو علي – رحمه الله – يرى وجه ذلك ، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم ، لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها . وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به فربمـا استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد . » [2]

وهكذا يقتصر درسهم لفكرة التطور اللغوي على هذه الجوانب التي عرضنا لها ، وذلك مفهوم – كما قلنا – من تحديدهم درس اللغة بالعربية الموحدة التي نزل بها القرآن الكريم ، ومن ثم لم يحتاجوا إلى التوسع في درس الأسباب والظواهر على ما نعرفه عند الغربيين المحدثين ، ومثل هذا المنهج في درس اللغة لا يمكن فهمه إلا من خلال المنهج العام للحياة الإسلامية ، وهو الذي كان يسعى إلى تأكيد كل ما يوحد الأمة ، وليس كالعربية سبيلاً إلى هذه الغاية لأنها لم تكن – عندهم – لغة كأي لغة ، وإنما هي لغة تحمل العقائد وتحمل التشريع .

---

(١) الخصائص ٧٨/١

(٢) الخصائص ٢٧٣/٣

## ٤ – في تفرع اللغة

وهذا الحديث مرتبط بما سبق عن « تطور » اللغـــة ، والمقصود بتفرع اللغة دراسة ما يتفرع عنها من لهجات . ولما كان موقف علمـــاء العربية من تطور اللغة على النحو الذي بيناه ، فإن موقفهم من درس اللهجات يمكن أن يكون مفهوماً ؛ فالمعروف أن العرب لم يتوفروا على درس اللهجات كما يتوفر على درسها المحدثون ، ذلك لأن عملهم كان مرتبطـــاً « بفهم » النص القرآني وما يتصل به من نصوص دينية ، أي أنه كان مرتبطاً باللغة الموحدة التي نزل بهـــا القرآن الكريم ، ومن ثم كان من العبث أن يوجهوا جهودهم إلى درس اللهجات .

ومع ذلك فإن كتبهم تعرض للهجات القبائل ، لكننا نلفت إلى حقيقـة مهمة في تاريخ العربية ، هي أن هذه اللهجات التي عرضوا لها ليست « لهجات عامية » كما نفهمها في العصر الحديث ، وإنما هي « عناصر لغوية » تنتسب إلى قبائل معينة ، وقد دخلت اللغة الموحدة، وأصبح لها مستوى من الفصاحة مقرر ومعروف .

والمعروف أيضاً أن علماءنا القدماء لم يستعملوا مصطلح « اللهجة » على النحو الذي نعرفه في الدرس اللغوي الحديث ، بل إنهم لم يستعملوه قط في كتبهم ، وغاية ما نجده عندهم هو ما تردده معاجمهم من أن « اللهجة » هي

اللسان أو طرفه أو جرس الكلام، ولهجة فلان لغته التي جبل عليها فاعتادها ونشأ عليها [1] ، وإنما كانوا يطلقون على اللهجة « لغة » أو « لغية » .

على أن المادة « اللهجية » – بهذا المستوى الذي ذكرناه – يمكن تتبعها في مختلف المصادر اللغوية ، ففي كتب الطبقات ذكر لما ألفوه بعنوان « كتب اللغات » مثل كتاب اللغات ليونس بن حبيب ( ت ١٨٣هـ ) وكتاب اللغات للفراء ( ت ٢٠٧ هـ ) وكتاب اللغات لأبي عبيدة ( ٢١٠ هـ ) وكتاب اللغات للأصمعي ( ٢١٣ هـ ) [2] ، وكتاب السبب في حصر لغات العرب لحسين بن مهذب المصري ( ٦٥٠ هـ ) [3]. ونحن لا نعرف شيئاً عن هذه الكتب إذ لم يصلنا منها كتاب واحد لسوء الحظ ، لكننا نستطيع أن نتصور مادتها مما ينقله عنها علماء المعاجم كما فعل ابن دريد في الجمهرة .

وتذكر كتب التراجم أيضاً أنهم ألفوا في نوع أخص من ذلك وهو « كتب اللغات في القرآن » ؛ منها لغات القرآن للفراء ، ولغات القرآن للأصمعي ، ولغات القرآن لأبي زيد [4] . ولقد وصلنا من كتب لغات القرآن كتابان ؛ أولهما رسالة لأبي عبيد القاسم بن سلام ( ٢١٤ هـ ) بعنوان : « ما ورد في القرآن الكريم من لغات القبائل » [5] . وثانيهما « كتاب اللغات في القرآن » أخبر به إسماعيل بن عمرو المقرىء (ت ٤٢٩ هـ ) [6] .

ومن المصادر المهمة أيضاً في اللهجات العربية ، ما يعرف بالمعاجم الخاصة التي كانت تجمع مادة لغوية في موضوع واحد ؛ فقد كان أصحابها يهتمون

---

(١) الجمهرة ، الصحاح ، اللسان : ( لهج ) .
(٢) ابن النديم : الفهرست مطبعة الاستقامة ص ٦٩ ، ١٠٤ ، ٨٥ ، ٨٨
(٣) السيوطي : بغية الوعاة : القاهرة ١٣٢٦ هـ ص ٢٣٦
(٤) الفهرست : ص ٥٩
(٥) طبعت هذه الرسالة على هامش تفسير الجلالين : الحلبي ١٣٤٢، ١/١٢٤
(٦) حققه ونشره صلاح الدين المنجد : مطبعة الرسالة ١٩٤٦

باللهجات على نحو ما نجد في كتاب « النخل والكرم » للأصمعي ، وفي كتاب « المطر » لأبي زيد ، وفي كتاب « الرحل والمنزل » لأبي عبيد [1] ، ويلتحق بهذا النوع أيضاً ما جاء عنهم في « المشترك » و «المترادف » و « الأضداد » لأن المشترك – كما يرون – إنما يجيء « على لغتين متباينتين » [2] ، والمترادف إنما يكون « من واضعين وهو الأكثر ، بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين والأخرى الاسم الآخر للمسمى الواحد من غير أن تشعر إحداهما بالأخرى ثم يشتهر الوضعان ويخفى الواضعان » . [3] وكذلك الأضـــداد لأنه « إذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره . » [4]

ثم تأتي بعد ذلك المعاجم العامة وبخاصة جمهرة ابن دريد ، وشمس العلوم لنشوان بن سعيد الحميري [5] ، ثم كتب «النوادر» و « الأمثال» و «الضرورة الشعرية » ، وكتب « النحو » .

وأخيراً تأتي الكتب التي قصرنا عليها هذا البحث ، غير أننا نلفت إلى أن الثعالبي لم يعرض لهذا الموضوع رغم أن مادة القسم الأول من كتابه تتصل باللهجات اتصالاً وثيقاً .

ولقد عرض ابن فارس وابن جني للهجات العربية من جوانب مختلفـــة نعرضها على النحو التالي :

---

(١) البلغة في شذور اللغة : نشر أوغست هفنر ولويس شيخو : بيروت ١٩٠٨ ص ٦٥ ، ١١٢ ، ١١٨

(٢) السيوطي : المزهر ٢٢٧/١

(٣) الرماني : الألفاظ المترادفة ( الطبعة الثانية ـ القاهرة ) ص ٣

(٤) ابن الأنباري : الأضداد في اللغة ( القاهرة ١٣٢٥ ﻫ ) ص ١٠

(٥) نشوان بن سعيد : منتخبات في أخبار اليمن من كتاب شمس العلوم : نشر عظيم الدين أحمد ، ليدن ١٩١٦ ، ومنه مخطوطة كاملة بعنوان : شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم. مكتبة المسجد الأحمدي بطنطا رقم خ ١٩ ع ١٩٧٨

١ – والسؤال الذي يعرض أول هذا الحديث هو : هل كانت اللغة العربية لهجات مختلفة ثم توحدت بعد ذلك في لغة واحدة ، أم أنها كانت لغة واحدة تفرعت بعد ذلك إلى لهجات ؟

يجيب ابن جنى عن هذا السؤال مجوزاً الاحتمالين، وإن كان كلامه مرجحاً للاحتمال الأول ، وذلك في نقله رأى أبي الحسن في أنه «ذهب إلى أن اختلاف لغات العرب إنما أتاها من قبل أن ما وضع منها وضع على خلاف ، وإن كان كله مسوقاً على صحة وقياس ، ثم أحدثوا من بعد أشياء كثيرة للحاجة إليها، غير أنها على قياس ما كان وضع في الأصل مختلفا ، وإن كان كل واحد آخذا من صحة القياس حظا . ويجوز أيضاً أن يكون الموضوع الأول ضربا واحداً ، ثم رأى من جاء من بعد أن خالف قياس الأول إلى قياس ثان جار في الصحة مجرى الأول [1] .»

على أن الرأى الغالب عندهم أن العربية كانت لهجات مختلفة ، ثم توحدت بعد ذلك ، وهذه النقطة تؤدى بنا إلى النقطة التالية وهي :

٢ – كيف تكونت اللغة الموحدة ؟ أمن كل اللهجات المختلفة أم من لهجة واحدة تهيأ لها من أسباب القوة والسلطان ما حقق لها السيادة على ما عداها من لهجات ؟

يذهب ابن فارس إلى أن لهجة قريش هي أعلا اللهجات العربية وأفصحها، وهي التي سادت شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام ؛ فيقول :

« أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالّهم أن قريشاً أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة . وذلك أن الله – جل ثناؤه – اختارهم من جميع العرب واصطفاهم ، واختار منهم نبي الرحمة محمداً ﷺ فجعل قريشاً قُطّان حرمه وجيران بيته الحرام وولاته ؛ فكانت وفود

(١) الخصائص ٢/٢٩

العرب من حجّاجها وغيرهم يفدون إلى مكة للحج ويتحاكمون إلى قريش في أمورهم . وكانت قريش تعلمهم مناسكهم وتحكم بينهم . ولم تزل العرب تعرف لقريش فضلها عليهم ، وتسميها أهل الله لأنهم الصريح من ولد اسماعيل -عليه السلام - ولم تشبهم شائبة .. وكانت قريش مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتتهم الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم . فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها ، فصاروا بذلك أفصح العرب . ألا ترى أنك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ، ولا عجرفية قيس ، ولا كشكشة أسد ، ولا كسكسة ربيعة ، ولا الكسر الذي تسمعه من أسد وقيس ، مثل : تِعلمون ونِعلم ، ومثل : شِعير وبِعير » [1] .

ويحدثنا ابن جني أيضاً عن فصاحة قريش بقوله : « ارتفعت قريش في الفصاحة عن عنعنة تميم ، وكشكشة ربيعة ، وكسكسة هوازن ، وتضجع قيس ، وعجرفية ضبة ، وتلتلة بهراء » [2] .

وهذا النص الذي قدمه ابن فارس - ومعه نص أبي الفتح - يوضح لنا الاسباب التي بني عليها القدماء حكمهم ؛ فقريش منهم النبي ﷺ ، وهم قطان حرمه وجيران بيته الحرام ، وهم مطبوعون على الفصاحة بالفطرة ، ولهجتهم خالية من هذه العيوب التي يسمونها أحيانا كشكشة وأحيانا كسكسة وأحيانا أخرى بغير ذينك من الأسماء .

والذي لا شك فيه عندنا أن سبباً واحداً هو الذي جعلهم يضعون لهجة قريش هذا الموضع ؛ ذلك أن النبي ﷺ قرشي ، أما أن قريشاً لهم « نحائزهم وسلائقهم التي طبعوا عليها » فتلك مسألة يرفضها الدرس اللغوي الصحيح على ما بيناه من رفض اللغويين تفضيل لغة على أخرى .

---

(١) الصاحبي ٢٣-٢٤

(٢) الخصائص ١١/٢

وأما هذه العيوب التي « ارتفعت » عنها لهجة قريش والتي تنسب إلى كثير من القبائل العربية فمعرفتنا بها معرفة مبنية على نصوص قليلة مبتورة ، ومع أنها قد لا تخلو من بعض الحقيقة — مع التجوز في تسميتها عيوبا — فإنا نظن أن بها نصيباً غير قليل من المبالغة ، بل لعلها دليل على طبيعة المجتمع العربي الذي كان يدفع كل قبيلة إلى أن تفتخر بلغتها وبشعرائها، وهي — في افتخارها هذا — تعزو إلى غيرها من القبائل عيوباً لسانية قد لا يكون لها نصيب من الواقع ، وذلك أمر تؤيده الطبيعة الإنسانية ، ومنه ما يذكره رابين [1] من أن كثيراً من الشعوب الألمانية قد دأبت على أن تنسب إلى بعضها مثل هذه العيوب اللغوية .

ومهما يكن من أمر فإن هذا الذي قاله ابن فارس إنما يمثل رأى القدماء في هذا الموضوع ، ولقد ذهبوا في تمجيد لهجة قريش مذهباًبعيداً حتى إذا ما لقيهم نص يناقض دعواهم راحوا يتعسفون تأويله بما يساير ما ذهبوا إليه، إذ تذكر كتبهم أن الرسول ﷺ قال : « أنا أفصح العرب بيد أني من قريش » [2] فذهبوا إلى أن ( بيد ) هنا بمعنى ( من أجل ) ونقلوا عن أبي عبيدة قول الشاعر : [3]

عمداً فعلت ذاك بيدَ أنى أخاف إن هلكتُ أن تَرِنّى

والحديث واضح لا يحتاج إلى شيء من هذا التأويل ، إنما أحوجهم إليه تمجيدهم لهجة قريش ، ولعل ما يؤيد وضوحه في أن معنى ( بيد أن ) هو

(1) Rabin ( Chaim ) : Ancient West Arabia, London 1951, p. 11

(٢) الصاحبي ٥٧

(٣) ابن هشام : مغني اللبيب ( بيد ) .

( غير أن ) ما روى عن عمر رضى الله عنه أنه قال : « يا رسول الله ما لك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا » [٣] .

ومن اللافت للنظر أن هذا الذي ذهب إليه ابن فارس ذهب إليه أيضاً عدد كبير من المحدثين ، فالأستاذ الرافعي يذهب إلى أن العربية مرت بأدوار ثلاثة كان آخرها « عمل قريش وحدها وهي القبيلة الأخيرة في تاريخ الفصاحة بعد أن كان الثاني عمل القبائل جميعاً ، وكان الأول عمل القبيلة الأولى،فتكون اللغة قد أحكمت على أدوار التاريخ الاجتماعي كل الإحكام . وذلك أن قريشاً كانوا ينزلون من مكة بواد غير ذي زرع لا يستقل أهله بتكاليف الحياة ولا يرزقون إذا لم تهو إليهم أفئدة من الناس ، وكانت الكعبة - شرفها الله - وجهة العرب وبيت حجهم قاطبة في الجاهلية... وكانت تلك القبائل بطبائعها متباينة اللهجات مختلفة الأقيسة المنطقية في غرائزها فكان قريش يسمعون لغتهم ويأخذون ما استحسنوه منها فيديرون بـــه ألسنتهم ويجرون على قياسه ... ولا يسع المتأمل في الأدوار التي تعاقبت على قريش في تهذيبها اللغة إلا أن يستسلم للدهشة ويحار من أمر هذا التعاقب فإنه كالسلم المدرجة تنتهي الدرجة منها إلى درجة على نمط متساوق من الرقي إن لم يكن عجيباً في تاريخ أمة متحضرة فهو عجيب على الخصوص في تاريخ العرب ولا سيا إذا اعتبرنا مبدأ تلك النهضة وأنها لا تتجاوز مائة سنة قبل الهجرة إلى مائة وخمسين على الأكثر ، فلا بد من التسليم بأنها حادثة كونية منخوارق النظام الطبيعي(!!) ظهرت نتيجتها بعد ذلك في نزول القرآن بلغة قريش وهو أفصح الأساليب العربية بلا مراء والله يحكم بما يشاء ويقدر » [٤] .

والدكتور طه حسين الذي تناول الأدب الجاهلي بالشكوأخذ يهدمه هدماً لم يختلف رأيه في هذا الموضوع عن رأي ابن فارس ، والفـــارق بينهما أنه

---

(٣) المزهر ١٢٦/١

(٤) مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب : القاهرة ١٩١١ ، ٨٢/١-٨٤

يصبغ كلامه بهذا « التوسط » الذي يسود معظم كتاباته ، مع بعض التعبيرات المحدثة التي توهم أنه يلمس الأسباب الحقيقية لأصول الأشياء ، فهو يقول :

« فالمسألة إذن هي أن نعلم أسادت لغة قريش ولهجتها في البلاد العربية وأخضعت العرب لسلطانها في الشعر والنثر قبل الإسلام أم بعده ؟ أما نحن فنتوسط ونقول إنها سادت قبيل الإسلام حين عظم شأن قريش وحين أخذت مكة تستحيل إلى وحدة سياسية مستقلة مقاومة للسياسة الأجنبية التي كانت تتسلط على أطراف البلاد العربية » .. وأن قريشاً « كان لها سلطان سياسي حقيقي ولكنه قوي في مكة وما حولها . وهذا السلطان السياسي كان يعتز بسلطان اقتصادي عظيم ؛ فقد كان مقدار عظيم جداً من التجارة في يد قريش ، وكان هذا السلطان يعتز بسلطان ديني قوي مصدره الكعبة التي كان يحج إليها أهل الحجاز وغير أهل الحجاز من عرب الشمال . فقد اجتمع لقريش إذن سلطان سياسي واقتصادي وديني . وأخلق بمن يجتمع له هذا السلطان أن يفرض لغته على من حوله من أهل البادية .. .. .. لغة قريش إذن هي اللغة العربية الفصحى فرضت على قبائل الحجاز فرضاً لا يعتمد على السيف وإنما يعتمد على المنفعة وتبادل الحاجات الدينية والسياسية والاقتصادية وكانت هذه الأسواق التي يشار إليها في كتب الأدب كما كان الحج وسيلة من وسائل السيادة للغة قريش » . [1]

وإلى هذا الرأي ذهب أيضاً الدكتور شوقي ضيف [2] والدكتور صبحي الصالح . [3]

---

(١) الدكتور طه حسين : في الأدب الجاهلي : دار المعارف بمصر ١٩٥٢ ص ١٣٣-١٣٦

(٢) الدكتور شوقي ضيف : تاريخ الأدب العربي ـ العصر الجاهلي ، دار المعارف بمصر ١٩٦١ ص ١٣٣

(٣) دراسات في فقه اللغة ص ٦٥

وهذه الآراء كلها تبني حكمها هذا على عدة اعتبارات ؛ منها ما هو من قبيل الإعجاز على نحو ما رأينا عند الأستاذ الرافعي من أنها « حادثة كونية من خوارق النظام الطبيعي » ، ومنها ما هو ديني لكون مكة منزل قريش وما يتبع ذلك من حج ومن لقاء ، ومنها ما هو اقتصادي لاشتغال قريش بالتجارة ولما كان لسوق عكاظ من مكانة لدى شعراء العرب .

وهذه الأسباب كلها لا تقوى دليلاً على تمكين لهجة قريش من السيطرة والسيادة . ألم يكن في شبه الجزيرة العربية أسواق غير عكاظ يلتقي الناس فيها للتجارة ، وأين ذهبت دومة الجندل والمشقر وهجر وعمان وصحار والشحر وغيرها من أسواقهم في الجاهلية ؟ [1] .. وأين كانت حروبهم التي كانت تستمر سنوات ذوات عدد ؟ وهل كانوا يتحاربون صامتين ؟ ثم أين هجراتهم المستمرة بحثاً عن الرزق ؟ وأين أحلافهم التي كانت تجمع بينهم ؟.. ونحن لا نستطيع أن نتصور أن القبائل العربية كانت تعيش منعزلة تقبع كل قبيلة منها في منازلها ولا تبرحها إلا للحج أو لعكاظ « إذ من العسير حقاً على عدد قليل من الناس الحياة في تلك البيئات الشديدة القيظ القليلة المياه الجدبة القفراء . ولكنهم حين يتعاونون ويكثر عددهم قد يستفيدون من خبرة بعضهم في شق الآبار وخبرة الآخرين في تقفي الآثار أو الاهتداء بالنجوم والكواكب ليلاً ، كما قد يستعينون بتجارب المجربين منهم لمعرفة مواضع الرعي والكلأ في المواسم المتعددة ، أو حتى في شن الغارات للنهب والسلب طلباً للقوت وما يكفل لهم الحياة ويصد عنهم الهلاك . وقد دلت ملاحظات اللغويين من المحدثين على أنه حيث تقسو الطبيعة بالحر أو بالبرد يميل الناس إلى الاتصال بعضهم ببعض في صورة جماعات كثيرة العدد ولا يكاد ينفرد أو

(١) انظر في هذا : الأستاذ سعيد الأفغاني : أسواق العرب في الجاهلية والإسلام . دمشق ١٩٣٧ ص ١٩٣-٢٢٣

ينعزل في مثل تلك البيئة عدد قليل من الأفراد . ويترتب على ذلك الاتصال أن تقل الفروق بين اللهجات ». [1]

وقد عبر ابن جنى عن اتصال القبائل العربية تعبيراً يكشف عن درجة هذا الاتصال مما يسمح بهذا التوحد اللغوي الذي أشرنا إليه ، وذلك في قوله:

« وذلك لأن العرب وإن كانوا كثيراً منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين ولا متضاغطين ، فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعى أمر لغته كما يراعى ذلك من مهم أمره [2] . »

ومهما يكن من أمر فإن هذه الآراء التي تذهب إلى أن لهجة قريش هي اللغة المشتركة الفصحى – لا تقوم على أساس لغوي علمي صحيح ؛ لأننا لا نستطيع أن نحكم على لغة من اللغات من أقوال الرواة عنها ، خاصة وأن هذه الأقوال ينبغي أن نأخذها بقدر كبير من الحيطة والحذر ؛ لأنها – كما نحسب – لم تصدر إلا عن تمجيد لقبيلة الرسول ﷺ ، ولقد كنا نستطيع أن نحكم هذا الحكم لو توافرت لدينا نصوص لغوية من لهجات القبائل تتميز بها أمامنا لهجة قريش وغيرها بحيث يُظهر لنا تطورُ هذه النصوص أن لهجة قريش استطاعت أن تسود غيرها من اللهجات ، وأن تفرض نفسها لغة نموذجية مشتركة يصطنعها الشعراء في شعرهم والخطباء في خطبهم . أما وأننا لا نملك هذه النصوص ولا نعرف شيئاً عن هذا التطور ، لأنا وجدنا أنفسنا فجأة أمام لغة نموذجية مشتركة قال لنا عنها القدماء وتبعهم المحدثون إنها لغة قريش – فإننا نظن أن ذلك كله أمام المنهج العلمي ليس إلا ضربا من الحدس والتخمين .

---

(١) الدكتور إبراهيم أنيس : مستقبل اللغة العربية المشتركة ، الجامعة العربية ١٩٦٠ ص ٢١

(٢) الخصائص ٢/١٥

ثم إن أمامنا هؤلاء الشعراء المشهورين الذين يعرفون بأصحاب المعلقات والذين اعتبر العرب قصائدهم نماذج عليا للغة العربية ، فأيهم كان قرشيا ؟ أليس لافتا أن تكون قريش ، أجـــود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس»[1]، ولا يكون منها شاعر واحد يكون رمزاً لهذه الإبانة وتلك الفصاحة ؟ .

والرأي بعد هو ما نحسبه موافقاً لطبيعة التطور اللغوي ؛ وهو أن شبه الجزيرة العربية كانت بها لهجات كثيرة مختلفة تنتسب كل منها إلى أصحابها ، وإلى جانب هذه اللهجات كانت هناك لغة عربية مشتركة تكونت على مـــر الزمن بطريقة لا سبيل لنا الآن إلى تبينها ، وهذه اللغة المشتركة لا تنتسب إلى قبيلة بذاتها لكنها تنتسب إلى العرب جميعاً ما دامت النصوص الشعرية والنثرية لا تكاد تختلف فيما بينها، وهذه النصوص - كما نعلم - ليست قرشية أو تميمية أو هذلية فقط ، بل هي من قبائل مختلفة مما يدل على أن هذه اللغة المشتركة هي التي كان الأدباء يصطنعونها في فنهم القولي ، ونحن لا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا يتحدثون في بيعهم وشرائهم وهزلهم باللغة ذاتها التي ينظمون بها شعرهم أو يضعون فيها خطبهم .

ومع وجود هـــذه اللغة المشتركة احتفظت اللهجات ببعض خصائصها ، فقريش لها خصائصها اللهجية كما أن لتميم أو لطيء أو لغيرها خصائصها اللهجية ، ولقد دخل كثير من هذه الخصائص اللغة الفصحى .

ومع دخول بعض هذه الخصائص إلى اللغة الفصحى نقول إن خصائص لهجة قريش ليست هي الغالبة على غيرها ؛ وليس أدل على ذلك من ظاهرة الهمز في العربية ، فالمعروف أن أهل الحجاز - ومنهم قريش - يجنحون إلى تخفيف الهمزة ، وغيرهم من قبائل العرب يحققها ؛ فالهمز إذن ليس قرشيا ،

(١) السيوطي : الاقتراح في علم أصول النحو ، حيدرآباد ١٣١٠ هـ ص ٢٢

وتحقيق الهمزة أكثر من تسهيلها في الشعر الجاهلي وهو السائد في القراءات القرآنية حتى إن ابن كثير وهو قارىء مكة كان أكثر القراء ميلاً إلى الهمزة[1].

ومع أن أبا الفتح قد شارك في تفضيل العربية على غيرها من اللغات ، وقرر أن لهجة قريش « ارتفعت » عن تلك العيوب التي ذكروها ، فإن حديثه بعد ذلك يسوّى بين اللهجات العربية جميعاً[2] ، فلا يجعل لهجة أفضل من لهجة ، وإنما المقياسُ الوحيد بين اللهجات هو كثرة الاستعمال ، فيعقد باباً يسميه « اختلاف اللغات وكلها حجة » يقول فيه :

« اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ( ما ) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ، ويُخلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق من رسيلتها . لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما ، فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها وأشد أنسا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين . فأما أن تقل إحداهما جداً فإنك تأخذ بأوسعها رواية وأقواهما قياساً ، ألا تراك لا تقول : مررت بَكَ ولا المال لِكَ ، قياساً على قول قضاعة : المال لِه ومررت بَه ، ولا تقول أكرمتُكِشْ ولا أكرمتُكِس قياساً على لغة من قال : مررت بكِشْ ، وعجبت منكِسْ ... فإذا كان الأمر في اللغة المعول عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها ، وأن

(١) من كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ ص ٤٠-٤٩ .

(٢) الحديث عن التساوي بين اللهجات مصروف إلى العربية الشمالية دائماً ؛ فهم يقررون أن هناك خلافاً كبيراً بين لغة الجنوب ولغة الشمال ، فيقول ابن جني « ولسنا نشك في بعد لغة حمير عن لغة ابني نزار » . الخصائص ٣٨٦/١

يتخير ما هو أقوى وأشيع منها ، إلا أن إنسانا لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعيّ عليه. وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه » [1] .

٣ — ويعرض ابن فارس وابن جنى لمظاهر اختلاف اللهجات ؛ فيشير ابن فارس إلى الاختلافات الصوتية مثل «الاختلاف في الحركات كقولنا : نَستعين ونِستعين بفتح النون وكسرها ، قال الفراء : هي مفتوحة في لغة قيس وأسد وغيرهم يقولونها بكسر النون» ويشير إلى الاختلافات الصرفية مثل «الاختلاف في صورة الجمع نحو : أسْرى وأسارى » ثم يشير إلى الاختلافات النحوية «ومنها الاختلاف في الإعراب نحو ما زيد قائما ، وما زيد قائم ، وإن هذين ، وإن هذان ، وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب . » وأخيراً يشير إلى الاختلافات الدلالية ومنها « اختلاف التضاد ، وذلك قول حمير للقائم : ثِبْ أي اقعد . . » وهو في عرضه لهذه الظواهر — ومع تفضيله لهجة قريش على ما بينا - يشير إشارة طيبة إلى انتشار هذه الظواهر على ألسنة العرب جميعاً بما يناقض الدعوى في سيطرة لهجة قريش ، فيقول : « وكل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها ، لكن هذا موضع اختصار ، وهي وإن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كلٌّ . » [2]

أما ابن جنى فيعرض بشيء من التفصيل لهذه الظواهر في مواضع مختلفة من كتابه مما لا مجال له هنا ، غير أنه يضيف إلى الجوانب التي ذكرها ابن فارس ، اختلاف اللهجات متمثلا في « المترادف » ، وذلك « إذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد فإن أحرى ذلك أن

(١) الخصائص ٢/١٠-١٢

(٢) الصاحبي ٤٨—٥١

يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ، كما يشير إلى نقطة هامة أخرى وهي تلك التي عرفت « بالضرورة الشعرية »؛ فيفسر الاختلاف مرة بأنه «ضرورة» ويفسره مرة أخرى بأنه « لغة » [1] ، فيقول في البيت :

فظَلْتُ لدَى البيتِ العتيقِ أخيلهو    ومِطْوايَ مشتاقانِ لَهْ أرِقَــانِ

« فهاتان لغتان : أعني إثبات الواو في «أخيلهو »، وتسكين الهاء في قوله: « لَهْ » ، لأن أبا الحسن زعم أنها لغة لأزد السراة ، وإذا كان كذلك فهما لغتان ، وليس إسكان الهاء في « له » عن حذف لحق بالصنعة الكلمة ،لكن ذاك لغة » ... ثم يقول في بيت الشماخ :

له زجلٌ كأنه صوت حا    إذا طلب الوَسيقةَ أو زَمير

« فليس هذا لغتين ، لأنا لا نعلم رواية حذف هذه الواو وإبقــاء الضمة قبلها لغة ، فينبغي أن يكون ذلك ضرورة وصنعة ، لا مذهباً ولغة » . [2]

٤ – وإذا كنا ندرس « تفرع اللغة » في سياق « التطور اللغوي » فإن أبا الفتح يشير إلى أسباب هذا « التطور » عن « طريق اللهجات » مركزاً إياها على « الاحتكاك اللغوي » ، فالتطور ينشأ عن التقاء لهجــات مختلفة فيحدث بينها ما يحدث دائماً من تأثر وتأثير ، وقد ينشأ بينها – نتيجة هذا الاحتكاك – ظواهر لغوية جديدة لم تكن موجودة في هــذه اللهجة أو تلك ، وقد ذكر أبو الفتح ذلك في الباب الذي عقده بعنوان « في تركب اللغات » . وذلك بأن « تلاقي صاحبا اللغتين ، فاستضاف هذا بعض لغة هذا ، وهذا بعض لغة هذا ، فتركبت لغة ثالثة . » من ذلك « قولهم قنَط

---

(١) الضرورة الشعرية جديرة بدراسة مفصلة ، ولعلنا نظن أن كثيراً ما أدرجوه تحتها ليس راجعاً إلى ضرورة الشعر ، بقدر ما هو راجع إلى اختلاف اللهجات، إذ تكثر هذه الاختلافات في الاستعمال غير الشعري ، ومنه ما ورد بكثرة في القراءات .

(٢) الخصائص ١/٣٧٠ – ٣٧١

يَقنَط ، إنما هو لغتان تداخلتا . وذلك أن قنَط يقنِط لغة وقنِط يقنَط أخرى ، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة . فقال من قال قنَط : يقنَط ، ولم يقولوا : قنِط يقنِط ، لأن آخذاً إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض »[1] .

ومن هذا القبيل أيضاً ما وضعه تحت عنوان « في الفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدا » ، بالإضافة إلى أنه يضع مقياساً لمعرفة « التطور » عن طريق كثرة الاستعمال عند الاختلاف ، فيقول :

« وما اجتمعت فيه لغتان أو ثلاث أو أكثر من أن يحاط به ، فإذا ورد شيء من ذلك – كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان – فينبغي أن تتأمل حال كلامه ، فإن كانت اللفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال ، كثرتها واحدة ، فإن أخلقَ الأمر به أن تكون قبيلته قد تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللفظين ؛ لأن العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان شعرها ، وسعة تصرف أقوالها . وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما ، ثم إنه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى ، وطال بها عهده ، وكثر استعماله لها ، فلحقت – لطول المدة واتصال استعمالها – بلغته الأولى . وإن كانت إحدى اللفظتين أكثر في كلامه من صاحبتها فأخلَقُ الحالين به في ذلك أن تكون القليلة في الاستعمال هي المُفادة ، والكثيرته هي الأصلية »[2] .

ومع أن أبا الفتح يشير هنا إلى أنه يجوز أن يجتمع لدى العربي « لغتان فصاعداً » ، فإنه يذكر ما يناقضه ، ويبالغ في ذلك مبالغة شديدة لا تتفق والواقع اللغوي ، بل لا تتفق والوظيفة العضوية لجهاز النطق ، إذ ينقل عن أبي حاتم السجستاني قوله : « قرأ عليّ أعرابيّ بالحرم : ( طيبى لهم وحسنُ مآب ) فقلت : طُوبى ، فقال : طيبى ، فأعدت فقلت : طوبى ، فقال :

(١) الخصائص ١/٣٧٤
(٢) ١/٣٧٠

طيبى ؛ فلما طال عليّ قلت : طوطو ، قال : طي‌طي . أفلا ترى إلى هذا الأعرابي ، وأنت تعتقده جافيا كزا ، لا دمثاً ولا طيعا ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هزّ ولا تمرين ، وما ظنك به إذا خلّى مع سَوْمه ، وتساند إلى سليقته ونجره »[1] .

وبعد ، فليس القصد هنا أن نتتبع الظواهر التي درسوها تتبعاً تفصيلياً وإنما قصدنا أن نشير إلى منهج الدرس، وقد وضح لنا الآن أن العرب لم يهملوا الدرس اللهجي ، لكن درسهم له ينبغي أن يوضع في إطاره الصحيح ، وهو أنهم لم يدرسوا اللهجات باعتبارها « عاميات » تتفرع عن العربية الفصحى ، وإنما درسوا تلك « العناصر » اللهجية التي عرفت بانتسابها إلى قبائل معينة ، ثم دخلت اللغة المشتركة وأصبحت من تلك اللغة « العالية » التي كتب بها الشعر ، ونزل بها القرآن . وفي هذا أيضاً بيان بالوعي « الحضارى » الذي كانوا يصدرون عنه في درس اللغة ، إذ تتركز كل الجهود – وينبغي أن تتركز الآن – على درس هذه اللغة المشتركة التي هي في الحق الصلة الجوهرية التي تصل أجزاء هذه الأمة في حاضرها ، كما تصلها بماضيها ، وكما تضعها دائماً على خصائصها الأساسية التي تتميز بها من غيرها من الأمم .

(١) ١/٧٥-٧٦

# الفصل الرابع

# مستويات الدرس

بعد عرضنا لبعض ما ورد عن ابن فارس والثعالبي وابن جنى من مسائل عامة ،نعرض الآن لتناولهم لمستويات [1] الدرس اللغوي ، ومن الواضح أن منهج هذا البحث لا يقتضي درس هذه المستويات درساً تفصيلياً وإنما يقصد إلى تصوير الملامح العامة لها وإبراز النقاط الرئيسية التي تناولها هؤلاء العلماء .

## ١ – في المستوى الصوتي

من الحقائق المقررة أن الدرس الصوتي عند العرب من آصل الجوانب التي تناولوا فيها دراسة اللغة ، ومن أقربها إلى المنهج العلمي ؛ ذلك أن أساس هذا الدرس مبني على القراءات القرآنية ، وهو علم وإن كان متأخراً – من حيث الوضع النظري – عن بعض العلوم العربية الأخرى كالنحو ، فإنه أسبق منها من حيث الواقع العملي . وقد كان علماء النحو القدماء أئمة في القراءة على ما نعرف عن أبي عمرو بن العلاء والكسائي . وإذا كان « الفيدا » هو الذي دفع الهنود إلى دراسة الأصوات اللغوية بتلك الدرجة من الإتقان التي يذكرها

(١) من الواضح أن استعمال « المستوى » بهذا المعنى عند اللغويين المحدثين استعمال غير عربي، ولكننا لم نجد حتى الآن كلمة أقرب إلى المعنى المقصود من هذه الكلمة .

مؤرخو اللغة، فإن قراءة القرآن هي التي جعلت علماء العربية القدماء يتأملون أصوات اللغة ويلاحظونها هذه الملاحظة « الذاتية » التي أنتجت – في وقت مبكر جـــداً – دراسة طيبة للأصوات العربية لا تبتعد كثيراً عما يقرره المحدثون .

وحين نقول إن ملاحظة الأصوات ملاحظة ذاتية كانت في فترة مبكرة عن طريق قراءة القرآن إنما نذكر عمل أبي الأسود الدؤلي في ضبط القرآن بالنقط من خلال ملاحظة حركة الشفتين بقوله لكاتبه: « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه ، وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف »[1] .

ولا يمضي وقت طويل حتى يقدم لنا الخليل أول تصنيف للأصوات حسب « موضع النطق » ، أو حسب « الأحياز والمخارج » ، وتصنيفه هذا يؤدي به إلى تقسيم الأصوات إلى ما يعرف الآن بالأصوات الصامتة Consonants والحركات ( الأصوات الصائتة ) Vowels ، فهو يقول : « في العربية تسعة وعشرون حرفاً : منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياز ومخارج ، وأربعة هوائية وهي:الواو والياء والألف اللينة والهمزة. فأما الهمزة فسميت حرفاً هوائياً لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع في مَدْرَجةٍ من مدارج اللسان ولا من مدرج الحلق ، ولا من مدارج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيّز تنسب إليه إلا الجوف، وكان يقول كثيراً الألف اللينةوالواو والياء هوائية أي أنها في الهواء....وهذه صورة الحروف التي ألفت منها العربية على الولاء وهي تسعة وعشرون حرفاً : ع ح هـ خ غ ،ق ك، ج ش ض، ص س ز ط د ت ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، فهـذه الحروف الصحاح ، و ي ء . »[2] .

(١) ابن النديم : الفهرست ٥٩

(٢) الخليل بن أحمد :العين ، تحقيق الدكتور عبدالله درويش ، بغداد ١٩٦٧ ص ٦٤–٦٥

ثم واصل سيبويه طريق أستاذه فقدم دراسة للأصوات أوفى وأكثر دقة حيث نرى تصنيفه لهـا حسب المخارج ، وحسب ما يعرف الآن «بوضع الأوتار الصوتية » مما سماه سيبويه بالجهر والهمس[1] ، ثم حسب طريقة النطق لنجد الأصوات الشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة.. «فأصل حروف العربية ستة وعشرون حرفاً، الهمزة والألف والهاء والعين والحاء... والحروف العربية ستة عشر مخرجاً فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجاً الهمزة والهاء والألف ... فأما المجهورة فالهمزة والألف والضاد واللام ... وأما المهموسة فالهاء والحاء والخاء ... ومن الحروف الشديدُ وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة والقاف والكاف .. ومنها الرخوة وهي الهاء والحاء .. وأما العين فبين الرخوة والشديدة .. ومنها المحرف وهوحرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام .. ومنها المكرر وهو حرف شديد يجري فيه الصوت فيه وهو الراء ، ومنها اللينة وهي الواو والياء لأن مخرجها يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما .. ومنها الهاوي وهو حرف لين اتسع لهواء الصوت .. ومنها المطبقة والمنفتحة ...[2] »

وليس مهماً اتفاق ما توصل إليه الخليل وسيبويه مع ماتوصل إليه الدرس الحديث ولكن المهم أنهما تنـاولا الأصوات اللغوي من مبدأ صحيح ، وهو دراستها دراسة وصفية واقعية قائمة على الملاحظة الذاتية وبعيدة عن الافتراض والتأويل وكان حرياً بهذا الذي قدماه أن يؤدي إلى تطور كبير في الدرس اللغوي

(١) المجهور voiced والمهموس voiceless

(٢) سيبويه : الكتاب ، بولاق ١٣١٧ هـ ٢/٤٠٤-٤٠٧

للعربية ، وأن يغير كثيراً من شكل هذا الدرس على مـا عرفناه في عصوره المتأخرة [1] .

فإذا أتينا إلى علمائنا الثلاثة لم نجد عندابنفارس والثعالبي ـ فيالأصوات ـ شيئاً ذا قيمة ، وإنما هي ملاحظات يسيرة جـداً ، لا تصف ظاهرة ولا تفسرها ، وإنما ترد هكذا حسبما يقتضيه مقام هنا أو هناك من مثل وصف ابن فارس « لحرف » الباء بأن « الباء من حروف الشفة ، ولذلك لا تأتلف مع الفاء والميم ، أما الفاء فلا تقارنها باء متقدمة ولا متأخرة . وأما الميم فلا تتقدم على الباء ملاصقة لها بوجه ومتأخرة كذلك ، إلا في قولنا شبم . وقـد يدخل بينهما دخيل في مثل عبام ،وهي على الأحوال يقل تألفها معها » [1] . وقد يعرض – في اقتضاب شديد – لما يحدث للأصوات حـين تتجاور في كلام ، مثل قوله : « ومما تختص به النون من بين سائر الحروف انقلابها في اللفظ إلى غير صورتها ضرورة . وذلك إذا كانت ساكنة وجاءت بعدها باء تنقلب ميماً نحو : عنبر وشنباء » [3] . أو قوله : « ومن سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقـام بعض ، ويقولون : مدحه ومدهه ، وفرس رِفَلٌ ورِفَنٌ ، وهو كثير مشهور » [4] . وقد نقل الثعالبي هذا الكلام الأخير فقال : « من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مكان بعض في قولهم مدح ومده وجدّ وجذّ وخرم وخزم وصقع الديك وسقع وفاض أي مات وفاظ وفلق الصبح وفرقه » [5] .

---

(١) للتوسع في دراسة الأصوات عند الخليل وسيبويه انظر :

El-Saaran (Mahmoud): A Critical Study of the Phonetic Observations of the Arab Grammarians PhD. Thesis, London University S. O. A. S. 1951 .

ومنها نسخة بمكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية تحت رقم ٧٦١٢ (رسائل) .

(٢) الصاحبي ١٠٤ (٣) الصاحبي ص ١١٧

(٤) الصاحبي ص ٢٠٣ (٥) فقه اللغة ١٨٣

أما أبو الفتح فهو أستاذ هذا العلم دون منازع ؛ وليس ذلك غريباً على رجل عرف اللغة بأنها « أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم » ، وعُني بالصرف عناية بالغة على مـا بين العلمين من صلة ، وشغل بدرس القراءات القرآنية على ما نعرف في « المحتسب » .

ومن المدهش حقاً أن يفرد أبوالفتح عملاً كاملاً من أعماله لدراسة الأصوات، ونعني بـه كتابه « سر صناعة الإعـراب » الذي يراه هـو « كتابـاً يشتمل على جميع أحكام حروف المعجم ، وأحوال كل حرف منها ، وكيف مواقعه من كلام العرب » ويذكر فيه « أحوال هذه الحروف في مخـارجها ومدارجها ، وانقسام أصنافها ، وأحكام مجهورهـا ومهموسها ، وشديدهـا ورخوها ، وصحيحها ومعتلها ، ومطبقها ومنفتحها ، وساكنها ومتحركها ، ومضغوطها ومهتوتها ، ومنحرفها ومُشْرَبها ، ومُستَويهـا ومكرّرهـا ، ومُستَعْليها ومنخفضها ، إلى غير ذلك من أجناسها [١] . »

ومن المدهش أيضاً أنه سمى دراسة الأصوات علما وإن كان لا يعني « بالأصوات » ما يعنيه الدرس الحديث إذ هي عنده قسيم «للحروف» ولذلك سماه « علم الأصوات والحروف » [٢] .

ومن المعروف أن ابن جنى هو أول من عرض لجهاز النطق فشبهه بالناى وبوتر العود ليقدم صورة عن العملية الطبيعية لإنتاج الكلام وليوضح تقسيم الأصوات حسب المخـارج وتقسيمها إلى أصوات صامتة وأخرى متحركة ، وهذه الصورة التي قدمهـا أبو الفتح تعتبر خطوة متقدمة جـداً في الدرس اللغوي ، لكنها تمثل لدينا صورة صحيحة للتطور العلمي عند العرب ؛ نقصد تطور المنهج لأن البدء كان سليما إذ كان صادراً عن الاتصال المباشر بالظاهرة اللغوية . يقول أبو الفتح :

---

(١) سر صناعة الإعراب ، القاهرة ١٩٥٤ – ١/١–٣
(٢) ١/١–١٠

« ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس في حروف المعجم باختلاف مقاطعها ، التي هي أسباب تباين أصدائها، ما شبّه بعضهم الحلق والفم بالناي فإن الصوت يخرج فيه مستطيلاً أملس ساذجاً ، كما يجري الصوت في الألف غفلاً بغير صنعة ، فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناي المنسوقة، وراوح بين أنامله ، اختلفت الأصوات ، وسُمع لكل خَرْق منها صوت لا يشبه صاحبه ، فكذلك إذا قُطع الصوتُ في الحلق والفم ، باعتماد على جهات مختلفة ، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة .

« ونظير ذلك أيضاً وتر العود ، فإن الضارب إذا ضربه وهو مُرْسَل سمعت له صوتاً ، فإن حَصَر آخرَ الوتر ببعض أصابع يسراه ، أدى صوتاً آخر ، فإن أدناها قليلاً سمعت غير الاثنين ، ثم كذلك كلما أدنى أصبعه من أول الوتر تشكلت لك أصداء مختلفة ، إلا أن الصوت الذي يؤديه الوتر غفلا غير محصور، تجده بالإضافة إلى ما أداه وهو مضغوط محصور، أملس مهتزا ؛ ويختلف ذلك بقدر قوة الوتر وصلابته ، وضعفه ورخاوته ، فالوتر في هذا التمثيل كالحَلْق ، والخَفْقَة بالمضراب عليه كأول الصوت من أقصى الحلق ، وجريان الصوت فيه غير محصور كجريان الصوت في الألف الساكنة ، وما يعترضه من الضغط والحصر بالأصابع كالذي يعرض للصوت في مخارج الحروف من المقاطع ، واختلاف الأصوات هناك كاختلافها هنا . وإنما أردنا بهذا التمثيل الإجابة والتقريب ، وإن لم يكن هذا الفن مما لنا ولا لهذا الكتاب به تعلق ، ولكن هذا القبيل من هذا العلم ، أعني علم الأصوات والنغم . » (١) .

ولسنا هنا في موضع نتتبع فيه كل ما كتبه أبو الفتح في الأصوات وبخاصة في سر الصناعة ؛ فهو حقيق ببحث مفرد ، ولكنا نكتفي بالإشارة إلى ما يقرره أحد باحثينا المعاصرين ممن له صلة وثيقة بالدرس اللغوي الحديث، وذلك

---

(١) ١/٩–١٠

في معرض حديثه عن تصنيف ابن جنى للأصوات حين يقول: « ويحين الوقت الآن لعقد مقارنة موجزة بين الترتيب الذي اخترناه للأصوات العربية من حيث مواضع نطقها وبين ذلك الترتيب الذي وضعه ابن جنى لها . وبهذا نستطيع أن نتبين إلى أي حد وفق هذا العالم الجليل في هذا الشأن .... إن نظرة فاحصة دقيقة إلى ذلك الترتيب الذي وضعناه للأصوات ووصفنا لمخارجها وإلى ما فعله ابن جنى في هذا الشأن لتخرج بنا إلى هذه الخطوط العريضة :

« ١ – مجال الاتفاق بيننا وبينه أوسع من مجال الخلاف .

٢ – كثير من نقاط الخلاف يمكن أن نغض النظر عنها وأن نهملها ، وذلك لشدة التقارب والتداخل بين مخارج النطق . فليس هناك في الواقع حدود فاصلة فصلا تاماً بين بعض هذه المخارج . ومن ثم فإنه من الجائز أن تنسب مجموعة من الأصوات إلى مخرج معين ، وينسبها باحث آخر إلى مخرج آخر قريب منه أو متصل به ومتداخل معه . أو ربما يرجع الخلاف بيننا وبينه ( أو بين غيره ) إلى الملاحظة الذاتية والخبرة الشخصية . فقد تنطق صوتاً من مخرج معين وينطق شخص آخر هذا الصوت نفسه من موضع قريب منه ، وذلك بسبب الاختلافات الفردية في الخبرة الصوتية ( واللغوية بوجه عام ) بين المتكلمين .

« ٣ – أما وصف ابن جنى للمخارج بالصورة التي سجلها في كتابه وترتيبه لهذه المخارج فهو يدل على قوة ملاحظته وذكائه النادر . والحق أن النتائج التي وصل إليها هذا العالم في هذا الوقت الذي كان يعيش فيه لتعد مفخرة له ولمفكري العرب في هذا الموضوع . ومما يؤكد براعتهم ونبوغهم في هذا العلم أنهم قد توصلوا إلى ما توصلوا إليه من حقائق مدهشة دون الاستعانة بأية أجهزة أو آلات تعينهم على البحث والدراسة كما نفعل نحن اليوم »[1] .

---

(١) الدكتور كمال بشر : علم اللغة العام ، القسم الثاني : الأصوات ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠ ص ١١٩–١٢٠

والمادة الصوتية التي قدمها أبو الفتح في الخصائص لا تسير على الطريقة المنظمة التي قدمها في سر الصناعة ، وإن كانت من الوفرة بحيث تحتاج إلى دراسة مفردة ، ولذلك نجتزىء بالجوانب الآتية :

١ – عرض ابن جنى – بشيء من التفصيل – لطبيعة الحركات (الأصوات الصائتة ) Vowels ، وكان قد ميز – من قبل – بين الصوامت والحركات في « سر الصناعة » في قوله : « وسبيلك إذا أردت اعتبار صدى الحرف ، أن تأتي به ساكناً لا متحركاً ، لأن الحركة تُقلق الحرف عن موضعه ومستقره ، وتجتذبه إلى جهة الحرف التي هي بعضه ، ثم تُدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قبله ، لأن الساكن لا يمكن الابتداء به ، فتقول : اِكْ . اِقْ . اِجْ ؛ وكذلك سائر الحروف ؛ إلا أن بعض الحروف أشد حصراً للصوت من بعضها ، ألا تراك تقول في الدال والطاء واللام : اِدْ . اِطْ . اِلْ . ولا تجد للصوت منفذاً هناك ؛ ثم تقول : اِصْ . اِسْ. اِز . اِثْ . اِفْ ، فتجد الصوت يتبع الحرف ، وإنما يعرض هذا الصويت التابع لهذه الحروف ونحوها ما وقفت عليه ، لأنك لا تنوي الأخذ في حرف غيرها ، فيتمكن الصويت فيظهر ؛ فأما إذا وصلت هذه الحروف ونحوها ، مما سنبينه في مكانه ، فإنك لا تحس معها شيئاً من الصوت كما تجدة معها إذا وقفت عليها . وذلك نحو يَصْبِر ويَسْلَم ويَزْلَق ويَشْرُد ويَفتح . وإنما كان ذلك كذلك من قِبَل أن أخذك في حرف آخر وتأهبك له ، قد حالا بينك وبين التلبث والاستراحة التي يوجد معها ذلك الصويت .. فإن اتسع مخرج الحرف حتى لا يقتطع الصوت عن امتداده واستطالته ، استمر الصوت ممتداً حتى ينفذ ، فيفضي حسيراً إلى مخرج الهمزة ، فينقطع بالضرورة عندها ، إذ لم يجد منقطعاً فيما فوقها .

« والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة : الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وأوسعها وألينها الألف .. » [1] .

---

١ – سر الصناعة ١/٧–٨

ومعنى هذا النص الهام أنه يفرق بين الصوامت Consonants والحركات Vowels حسب مجرى الهواء عند النطق ، فالحركات هي التي لا يحدث اعتراض للهواء عند نطقها ؛ فالصوت لا يقتطع « عن امتداده واستطالته » ، والدرس الصوتي الحديث يقسم الأصوات هذا التقسيم على هذا الأساس أيضاً ؛ إذ « يحدد الصوت الصائت ( في الكلام الطبيعي ) بأنه الصوت المجهور الذي يحدث في تكوينه أن يندفع الهـواء في مجرى مستمر خلال الحلق والفم ، وخلال الأنف معها أحياناً ، دون أن يكون ثمة عائق ( يعترض مجرى الهواء اعتراضاً تاما ) أو تضييق لمجرى الهواء من شأنه أن يحدث احتكاكا Friction مسموعا . وأي صوت ( في الكلام الطبيعي ) لا يصدق عليه هذا التعريف يعد صوتاً صامتا ، أي أن الصامت هو الصوت المجهور أو المهموس الذي يحدث في نطقه أن يعترض مجرى الهواء اعتراضاً كاملاً ( كما في حالة الباء ) ، أو اعتراضاً جزئياً من شأنه أن يمنع الهواء من أن ينطلق من الفم دون احتكاك مسموع ( كما في حالة الثاء والفاء مثلاً ) »[١] .

وقد عقد ابن جنى في الخصائص باباً سماه « في مطل الحروف » قال فيه: « والحروف المطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة . وهي الألف والياء والواو » وهنا نلتقي بهذه التسمية التي أطلقها على الحركات الطويلة فيسميها « المصوّتة » ، وقد شرح هو المقصود من هذه اللفظة في سر الصناعة بقوله : « فإن الصوت مصدر صات الشيء يصوت صوتا فهو صائت ، وصوّتَ تصويتاً فهو مصوّت .. ويقال رجل صات أي شديد الصوت »[٢] .

وهذه العبارة تشير إلى خاصة مهمة من خواص الحركة ، وهو ما يعرف في الدرس الحديث بالوضوح السمعى Sonority[٣] .

---

١ - الدكتور السعران . علم اللغة ص ١٦٠

٢ - سر الصناعة ١١/١

٣ - الدكتور كمال بشر . علم اللغة العام ، الأصوات ص ٩١

ثم يميز ابن جنى تمييزاً واضحاً بـين الحركات القصيرة short vowels والحركات الطويلة long vowels ؛ فقد أعلن غير مرة أن « الحركات أيضاً حرف المد » . وقال في الخصائص : « باب في مضارعة الحروف للحركات ، والحركات للحروف ؛ وسبب ذلك أن الحركة حرف صغير ؛ ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الياء الصغيرة ، والفتحة الألف الصغيرة . ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها » [1] .

وهذا النص في غاية الأهمية أيضاً لأنه يجعل هذه « الحروف » التي سماها القدماء « حروف اللين أو حروف المد » - يجعلها حركات لا تختلف عن الحركات القصيرة إلا في الطول أو في كمية الصوت كما يقول المحدثون duration.

ولم يغفل ابن جنى عن الإشارة إلى أن الحـركات العربية ليست ثلاثاً فحسب ؛ وإنما هناك حركات أخرى فرعية ؛ كالتي بين الفتحة والكسرة ، والتي بين الفتحة والضمة ، والتي بين الكسرة والضمة ؛ فيقول : « باب في كمية [2] الحركات : أما ما في أيدي الناس في ظاهر الأمر فثلاث . وهي الضمة والكسرة والفتحة . ومحصولها على الحقيقة ست . وذلك أن بين كل حركتين حركة. فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة مثل الألف الممالة ؛ نحو فتحة عين عالِم ، وكاف كاتب . فهذه حركة بين الفتحة والكسرة ؛ كما أن الألف التي بعدها بين الألف والياء ، والتي بين الفتحة والضمة هي التي قبل ألف التفخيم ؛ نحو فتحة لام الصلاة والزكاة والحياة.. والتي بين الكسرة والضمة ، ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه الكسرة المشمّة ضمة . ومثلها الضمة المشمّة كسرة ، كضمة المُنْقُر ، وضمة عين مذعور ، وباء ابن بور فهذه ضمة أشربت

---

١ - الخصائص ٣١٥/٢

٢ - الأغلب أنه لا يقصد بلفظة « كمية » ما أشرنا إليه سابقاً في الدرس الحديث ، وإنما يقصد بها العدد .

كسراً كما أنها في قيل وسير كسرة أشربت ضما . فهما لذلك كالصوت الواحد ، لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ، ولا كسرة مشربة فتحة »[1] .

٢ — ويتعرض ابن جنى في الخصائص لما يعرف الآن «بالصوت في الكلام» ؛ ذلك أن الأصوات في الكلمات أو في الكلام المتصل لا تحتفظ بخصائصها التي تعرف بها حين تكون أصواتاً مستقلة ، بل تكتسب خصائص جديدة . «إن للأصوات فيما بينها ( نحوا ) خاصاً: إن علاقاتها تحكمها قواعد وأصول معينة ، فنجد أن هذا الصوت ينقلب صوتاً جديداً إذا وقع في (سياق صوتي ) معين ؛ ونجد أن صوتاً ثالثاً يحذف إذا توفر فيه وفيما يجاوره من أصوات شروط معينة »[2] ...

من ذلك ما ذكره ابن جنى في باب « الإدغام الأصغر » الذي عرض فيه لأنواع من التأثر التي يتعرض لها الصوت، والمهم فيما يقدمه أبو الفتح أنه يشفعه دائماً بتفسير ظاهرة التأثر على ما نرى في هذه النصوص التي يقول فيها : « قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو **تقريب صوت من صوت** . وهو في الكلام على ضربين أحدهما أن يلتقي المِثْلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام ، فيدغم الأول في الآخر . والأول من الحرفين في ذلك على ضربين : ساكن ومتحرك ، نحو دال شدّ .. والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت ؛ ألا ترى أنك في قطّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني **حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة ، وزالت الوقفة التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر** ... فهذا حديث الإدغام الأكبر، وأما الإدغام

---

١ — الخصائص ٣ / ١٢٠ - ١٢١

٢ — د. السعران: علم اللغة ٢٠٠ وانظر في هذا ، الفصل الذي كتبته إيدا وارد Ida Ward بعنوان « الأصوات في الكلام المؤتلف Sounds in connected speech وذلك في كتابها: The Phonetics of English, Cambridge 1948, P. 180

الأصغر ، فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك . وهو ضروب ؛ فمن ذلك الإمالة ، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت . وذلك نحو عالِم ، وكتاب،وسعى وقضى، واستقضى؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالِم إلى كسرة اللام منه ، بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة ، فأملت الألف نحو الياء... ومن ذلك أن تقع فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء فتقلب لها تاؤه طاء . وذلك نحو اصطبر،واضطرب، واطرد واظطلم.فهذا تقريب من غير إدغام ... ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرّب منه بقلبها صادا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام . وذلك كقولهم في سُقْت : صُقْت .. ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شِعِير وبِعِير ،ورِغِيف..ومن ذلك أيضاً قولهم (فَعَل يفعَل) مما عينه أو لامه حرف حلقي ، نحو سأل يسأل، وسبح يسبح ، وذلك أنهم ضارعوا بفتحة العين في المضارع جنس حرف الحلق لما كان موضعا منه مخرج الألف التي منها الفتحة »[1] .

وهكذا يفيض أبو الفتح في بيان أوجه التأثير التي يتعرض لها الصوت في الكلام المتصل ، ومن الواضح أن الأمثلة القليلة التي قدمناها [2] تشير إلى إدراكه لظواهر التأثير وأسبابه وهأنت رأيت ترديده لعبارة «تقريب الصوت من الصوت » وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة assimilation ،ونحسب أن حديثه عن أصوات الحلق جدير بالتأمل والدراسة مع المقارنة باللغات السامية وبخاصة في العبرية التي لا تزال تميل إلى تحريك الصوت الحلقي «بالفتح».

٣ – ويلتفت ابن جنى التفاتة واضحة إلى ما يعرف الآن بالفونيم Phoneme ، وقبل أن نعرض لكلام أبي الفتح فيه نعرض أولاً لما يقوله اللغويون المحدثون في «الفونيم» ،« فالنون مثلاً صوت أساسي في العربية، ولكن

---

١ – الخصائص : ٢/١٣٩–١٤٠

٢ – انظر أيضاً الفصل الذي كتبه بعنوان باب في هجوم الحركات على الحركات ٣/١٢٦

ثمة في الواقع درجات أو تنوعات من (النون) بحسب سياقها الصوتي ، فالنون في ( نهر ) من الناحية الصوتية الخالصة ، أي من حيث تكوينها الفسيولوجي غير النون في ( منك ) ( وعنك ) مثلاً .. إن أصوات أى لغة من اللغات لا حد لها في واقع الأمر . وإن ما نسميه صوتاً ( واحداً ) قد يتردد بنفسه أكثر من مرة في كلمة من الكلمات ولكنه ينطق في كل مرة بصورة خاصة ، فالفتحة الأولى من قولنا ( بَطَرَ ) مثلاً غير الفتحة الثانية من الناحية الصوتية وغير الفتحة الثالثة » [1] ... وهذه «النونات ليست ذات وظيفة لغوية ، إذ لا نستطيع تغيير معاني الكلمات بإحلال إحداها مكان الأخرى ، وذلك لسبب بسيط ، وهو أن النون في (إن ثاب) مثلاً لا يمكن أن تحل محل النون في (إن شاء) في الأسلوب اللغوي الواحد ، أو بعبارة أخرى نقول : إن إفراد النون وصورها لا تتبادل فيما بينها في الواقع أو البيئة الصوتية الواحدة ، ومن ثم لا تغير في الكلمات وبالتالي لا يحدث تغيير في المعنى . لهذا السبب ولأسباب علمية أخرى رئي ضم هذه النونات بعضها إلى بعض والحكم عليها بأنها راجعة إلى شيء واحد أو بأنها أعضاء لأسرة واحدة ، ومن ثم يمكن معاملتها كما لو كانت شيئاً واحداً ، وأن تسمى باسم واحد فقط هو صوت النون . هذا الصوت الواحد بهذا المعنى الأخير هو ما اتفق على تسميته بالفونيم **Phoneme** وهي كلمة إنجليزية تصعب ترجمتها لاختلاف وجهات النظر في تفسيرها تفسيراً علمياً ، ولكنها في رأي بعضهم تعني الوحدة الصوتية unit [2] » .

ونحن لا ندعي أن أبا الفتح قد توصل إلى هذه « النظرية » في الفونيم على ما يفصل فيها المحدثون وعلى ما يختلفون فيها أيضاً ، لكننا نشير إلى إدراكه لمعنى « العائلة من الأصوات » أي إلى الصوت الذي يختلف باختلاف سياقه

---

١ — د. السعران : علم اللغة ٢١٢

٢ — د. كمال بشر : علم اللغة العام ، الأصوات ص ٢٠٣ — ٢٠٤

الصوتي ، فيقول : « وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه . وذلك أن الحرف الساكن **ليست حاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه** . وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صويت ما من بعدها ، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت ، وتضاءل للحس نحو قولك ، اِح ، اِص ، اِث اف، اِخ ، اِك . فإذا قلت يحرِد ، ويصبر ، ويسلم ، ويثرد ، ويفتح ، ويخرج ، خفي ذلك الصويت وقل، وخف ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح . وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فقدرت بتلك اللبثة ، على إتباع ذلك الصوت إياه فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده ، وتهيأت له ، ونشّمت فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي يتمكن فيها من إشباع ذلك الصوت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقره عليه ويسوغك إمدادك إياه به . . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه ، مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، ضارع ذلك الساكن المحشوُّ بـه المتحرك ؛ لما ذكرناه من إدراجه ؛ لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعوناً عليه ؛ ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر وسلم . فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يسعفه الوقف به ، كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه . فأقوى أحوال ذلك الصوت عندي أن تقف عليه ، فتقول : اِص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : اصبر ، فإن أنت حركته اخترمت الصوت البتة ، والوقوف عليه يمكّنه فيه ، وإدراج الساكن يبقّي عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشو به ، لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن ولا متحرك »[1]

---

١ - الخصائص ١/٥٧ - ٥٨

وهذه النصوص التي يحلل فيها أبو الفتح الصوت الواحد حسب مواقعه المختلفة في السياق الصوتي تنضاف إلى النصوص السابقة في التدليل على المنهج الذي سار عليه العلماء العرب في درس اللغة ، وهي نصوص – كما ترى – قليلة جداً مما كتبه ابن جنى في الخصائص وفي كتبه الأخرى في مجال درس الأصوات ، لكنها كافية في التأكيد على ما نؤمن به من أن النقد الذي يوجه إلى المنهج العربي القديم ينبغي أن يتمهل قليلاً حتى يتم درس هذا المنهج درساً شاملاً يوفر الحقائق « الموضوعية » للاستنتاج العلمي الصحيح .

* * *

## ٢ ـــ في المستوى الصرفي والنحوي

ونحن نتحدث هنا عن الصرف والنحو في موضع واحد لأسباب ؛ منها أننا لا نقصد إلى تتبع المادة اللغوية جزءاً جزءاً وإنما نهدف إلى محاولة رسم الملامح العامة التي قد تكشف لنا عن طريق إلى المنهج العربي ، ومنها أن العلماء العرب لم يفصلوا بين النحو والصرف فصلاً قاطعاً ، بل مزجوا بينهما فيما كتبوا حتى إن كتب النحو – منذ سيبويه – تشتمل على النحو والصرف جميعاً . وثمة سبب ثالث منهجي هـــو أن عدداً كبيراً من اللغويين المحدثين يتناول الصرف والنحو تحت قسم واحد ، ويطلق على النحو في هـــذه الحالة كلمة grammar على أن تشمل الصرف ( المورفولوجيا morphology ) و ( النظم syntax ) . يقول الدكتور السعران : « وقد جرى لغويو الغرب على أن يدرسوا نحو معظم اللغات تحت موضوعين أساسيين هما(المورفولوجيا) و ( النظم ) . وقد كثر الجدل بين اللغويين فيما يتعلق بجدوى هذا التقسيم ، وبتحديد مجال كل قسم من هذين القسمين ولكن هذا التقسيم لا يزال صالحاً ... وللنظم علاقة وثيقة بالمورفولوجيا ، وذلك لأن التركيبات المورفولوجية في لغة من اللغات عادة ما تحكمها إلى درجة كبرى الترتيبات النظمية ، أي الترتيبات التي يتبعها نظم الكلام ، ولأن الوحدات التي تبنى منها الجملة تتكون من كلمات على أنها ( أي الكلمات ) أعضاء من أقسام شـــكلية

( كالاسم أو الفعـــل ... الخ ) وهكذا فالأغلب أن يدرس المورفولوجيا و ( النظم ) الخاصان بلغة من اللغات ، معاً ، وفي بعض الحـــالات يدرس الاثنان على أنهما قسم واحد من أقسام الظواهر اللغوية »[١] .

الصرف والنحو إذن جزءان لعلم واحد ، أو أن النحو لا يمكن درسه دون بحث الجوانب الصرفية للغة ، والصرف هو علم دراسة الكلمة من حيث الوحدات الصرفية ، وهذه تعبيرات حديثة تحتاج إلى شيء من التفصيل لكن يمكن أن يغنى عنها ما يذهب إليه العلماء العرب من أن الصرف دراسة بنيــة الكلمة ، ومع أن هذه الكلمة غير واضحة أو غير جامعة مانعة - كما يقول المناطقة-فإن الظواهر التي درسها العرب تحت علم الصرف يلتقي مع التعريف الحديث . ويذهب الدكتور كمال بشر إلى « أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة،أو - بعبارة بعضهم- وتؤدي إلىاختلاف المعاني النحوية-كل دراسة من هذا القبيل هي صرف في نظرنا»[٢] .

ومعنى ذلك أن النحو هو دراسة الجملة ، وهـــذا التعبير البسيط - أي دراسة الجملة - هو غاية الدرس اللغوي كله لا شك ، لأن اللغة الإنسانية لا تكون لغة لها معنى إلا إذا كانت موضوعة في جمل ، ونحن نفكر « بجمل » كما يقولون. ومن الواضح أن الدرس الصوتي ضروري في فهم كثير من الظواهر

---

١ - علم اللغة ص ٢٢٥ ، ص ٢٤٥ ، ولقد مر بك تقسيم الدكتور كمال بشر مستويات اللغة إلى خمسة ، على أنه يؤكد في موضع آخر « أن الرأي المعتمد عليه في هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له ، والصرف في نظر أصحاب هذا الرأي الذي نأخذ به ليس غاية في ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو . ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عـــن الآخر في النظر والتطبيق لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير . ونتائج البحث في الصرف لا قيمة لها ولا وزن في نظرنا ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى التعرض لمسائلهما في إطار عام واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية» دراسات في علم اللغة - القسم الثاني ص ٨٤ .

٢ - دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ٨٥ .

الصرفية والنحوية ، كما أن الدرس الصرفي ضروري في فهم العبارات والجمل .

ولما كان الدكتور بشر يرى هذا الرأي في ميدان الصرف ووظيفته، وهو رأي سليم بلا شك، فإنه يقترح أن نُبعد موضوعات معينة من الدرس الصرفي ونلحقها بدراسة الأصوات ؛ من ذلـــك أوزان الفعل الثلاثي ، وصيغ جمع التكسير وبعض ألوان من الإبدال كالذي يحدث لتاء الافتعال إذا جاءت بعد حرف من حروف الإطباق ( الصاد والضاد والطاء والظاء ) ... الخ . ثم يقترح أن يضم الصرف « تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهمـــا ، والنظر إليها من حيث العدد ( الإفراد والتثنية والجمع ) ، والنظر إليهـــا من حيث النوع ( التذكير والتأنيث ) والكلام على الشخص ( المتكلم والخطاب والغيبة ) . الخ [1] .

وهذا الاقتراح جدير بالمناقشة قبل التقدم إلى دراسة هذا « المستوى » في الدرس العربي، ونبدأ أولاً بما يقترحه مادة لعلم الصرف، أي تقسيم الكلمة والجنس والعدد . الخ وهذا الاقتراح يلتقي مع ما قرره عدد من علماء اللغة المحدثين ، ومنهم ڤندريس الذي قرر أن « تصنيف الفصائل النحوية عمل من أعمـــال الصرف العام الذي لا يزال حتى الآن ينشد من يقوم بعمله »[2]. غير أن التسمية التي تطلق على هذه المواد – كما جاء في أول عبارة ڤندريس – هي « الفصائل النحوية Grammatical Categories ، وهي وإن كانت الوحدات الصرفية[3] تؤدي في تكوينها دوراً كبير فإن النحويين القدامي والمحدثين درجوا على تناولها في مدخل الدراسة النحوية ، واعتبرت قسما من دراسة النظم [4] . ونحن لا نرى بأساً – مـــع عدم رفضنا للاقتراح – من بقاء هذه المواد ضمن الدرس

---

١ – المرجع السابق ص ٨٥ ، ص ١٠٢ – ١٠٧

٢ – اللغة ١٢٦

٣ – Morphomes

٤ – د . السعران : علم اللغة ص ٢٥٢

النحوي كما هي الحال في النحو العربي ؛ فالمعروف أن كتب النحو العربي تشمل – وبخاصة في مقدماتها – دراسة لتقسيم الكلمة وللتعريف والتنكير وللشخص ( الضمائر ) والعدد والنوع ، وذلك – على أية حال – دليل على ارتباط الدراسة واتصالها إذا أخذنا بهذا الاقتراح .

أما اقتراحه بتجريد الصرف من المواد التي ذكرها فنحسب أنه في حاجة إلى إعادة نظر ؛ فأوزان الفعل الثلاثي كما قدمها علماء الصرف العرب ليست كلها بغير « ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة » كما يقول . بل إن دراستها تفيد دراسة الجملة بلا شك ، وقد نصوا على شيء من ذلك غير مرة ؛ فثمة أوزان معينة تفيد لزوم الفعل أو تعديه أو دلالته على معنى التعجب أو غير ذلك مما يؤثر على فهم شكل الجملة. وجمع التكسير يفيد دراسة الجملة أيضاً لأن هناك أوزانا خاصة في هذا الجمع تقتضي أن يكون الجمع ممنوعاً من الصرف بالإضافة إلى أن الجمع – على العموم – يقتضي – على قول الأستاذ نفسه – علاقة خاصة بالفعل وذلك كله له تأثير في الجملة . أما تاء الافتعال التي تأتي بعد « حرف » الإطباق فإن العرب على حق في جعلها في ميدان الصرف لأن تاء الافتعال – شأنها شأن كل الزيادات التي تزاد على الفعل المجرد – إنما هي وحدة صرفية تؤدى إلى معان نحوية ، ولقد رأوا أن هذه التاء التي انقلبت ( طاء ) تؤدى الوظيفة نفسها التي تؤديها تاء الافتعال غير المنقلبة ، فتناولوها تناولاً صرفياً بالإضافة إلى التناول الصوتي الذي رأيناه عند ابن جنى وبخاصة في سر الصناعة .

ومهما يكن من أمر هذا الاقتراح – سواء أخذنا به أم لا ، فإنه يشير إلى أن يكون الصرف مدخلاً لدراسة النحو أو يكون النحو والصرف علماً واحداً. وعلينا الآن أن ننظر في المادة اللغوية التي وردت – على هذا المستوى – عند علمائنا الثلاثة .

أما ما ورد في كتابَيْ ابن فارس والثعالبي فلا يستحق وقفة طويلة؛لأنهما لا يقدمان منهجاً واضحا فضلاً عن أنهما لا يتناولان بالدرس والتحليل ما قدماه

مما يمكن أن يندرج تحت الصرف والنحو . وقد وردت في كتاب ابن فارس نصوص صرفية ونحوية منتثرة في مواضع مختلفة من الكتاب نكتفي بالإشارة إلى بعضها من نحو حديثه عن «معاني أبنية الأفعال في الأغلب الأكثر» حيث يقول : « أول ذلك فعّلت . يكون بمعنى التكثير نحو ( غلّقت الأبواب ) وبمعنى أفعلت نحو : خبّرت وأخبرت ... وأما أفعَل فيكون بمعنى فعّلت، تقول : أسقيته وسقّيته : قلت له سقيا لك ... وفاعَلَ يكون من اثنين نحو : ضارَبَ . ويكون فاعل بمعنى فَعل نحو : قاتَلَهم الله ، وسافر . ويكون بمعنى فعّل نحو ضاعف وضعّف .. [1] » ومثل هذا الموضوع المبني على « الوحـــدات الصرفية » يؤثر في الجمل . وقد يجمع ابن فارس بـين الصرف والنحو في موضع واحد كما فعــل في باب الحروف من نحو قوله عن التاء « التاء تزاد في الكلام أولى وثانية وثالثة ورابعــة وخامسة وسادسة . فزيادتها في الأسماء أولى في نحو : تنضُب وتتفُل ، وفي الفعل تَفعَل ومــا أشبهه . والثانية نحو : اقتدر . والثالثة : استفعـــل ... ومن التاءات تاء القسم : نحو : تالله ... وتاء النفس نحو : فعلتُ وفعلتَ .. الخ [2] » .

ثم نجد حديثاً عما يمكن أن يسمى بالفصائل النحوية وذلك في نحو قوله : « الرتب في الأعداد ثلاث : رتبة الواحد ، ورتبة الاثنين ، ورتبة الجماعة ، فهي للتوحيـــد والتثنية والجمـــع ، لا يزاحم في الحقيقة بعضهـــا بعضاً [3] » . وفي نحو قوله: « الاسم يكون ظاهراً مثل: زيد وعمرو، ويكون مكنياً [4] ، وبعض النحويين يسميه مضمرا وذلك مثل : هو وهي وهمـــا وهنّ ، وزعم بعض أهــل العربية أن أول أحوال الاسم الكناية ثم يكون ظاهراً ... والكناية متصلة ومنفصلة ومستجنة . فالمتصلة كالتـــاء في حملت

١ ـ الصاجي ص ٢٢٢
٢ ـ ص ١٠٨
٣ ـ ص ١٨٩
( ٤ ) هذا دليل على أن ابن فارس كان يذهب المذهب الكوفي .

وقمت . والمنفصلة كقولنا : إياه أردت . والمستجنة قولنا « قام زيد » فإذا كنينا عنه قلنا : قام ، فتستتر الاسم في الفعل ... »[1] ، وفي الكتاب كلام يمكن أن يحسب في مجال النظم كحديثه عن التقديم والتأخير .

أما ما ورد عن الثعالبي — على هذا المستوى — فمأخوذ من ابن فارس أو مبنى على أساسه[2] .

أما أبو الفتح فإن ما قدمه في الخصائص يصلح أن يكون أساساً لفهم المنهج العربي في الدرس الصرفي والنحوي ، ونحن نكتفي من المادة اللغوية فيها بالجوانب الآتية :

١ — أن ابن جنى يؤكد المذهب الذي ظهر في كتاب سيبويه والخالفين من بعده من اعتبار النحو والصرف علماً واحداً ، وهو ما انتهى إليه الدرس الحديث كما رأينا . بل إنه يورد في كتاب « المنصف » كلاماً يمكننا أننفهم منه إدراكاً واضحاً للعلاقة التي بين الصرف والنحو ، ولمكان الصرف من من الدرس النحوي ، فيؤكد أن الصرف ينبغي أن يسبق النحو ( قارن هذا بما نقلناه عن اللغويين المحدثين آنفاً ) فيقول :

« **فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة** ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكر،ورأيت بكراً ،ومررت ببكر ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل،ولم تعرض لباقي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بُدىء قبله بمعرفة النحو ، ثم جيء به ، بعد ، ليكون

---

(١) ص ٢٦١

(٢) انظر مثلا صفحات ١٥٨ - ١٦٨ - ١٧٠ - ١٧٨

الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه ، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال »[1] .

وصحيح أنه يبرر تأخير « التصريف » عن النحو تبريرا غير مقبول ، وصحيح أيضاً أن « التصريف » عنده ليس إلا قسما من أقسام « الصرف » وهو القسم الخاص بدراسة الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أبنيتها وأوزانها[2]. نعم كل ذلك صحيح، لكنه كاف — فيما نرى — للتدليل على الوعي باتصال جوانب الدرس اللغوي بل بمكان كل جانب من الآخر .

٢ — ويتضح هذا الموقف من تعريفه بالنحو حيث يقول :

« هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية، والجمع ، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب والتركيب ، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها[3] » .

وهذا النص المهم يضع أمامنا الحقائق الآتية :

أ — أن الدرس النحوي عند العرب لم يكن « معياريا » كما يذهب بعض الباحثين، لكنه تقديم لكلام العرب « كما هو »، وهو ما يمكننا أن نفهمه من لفظة « انتحاء»ومن الطريقة التي فسر بها ابن جنى كثيرا من الظواهر النحوية .

ب — أنه لم يقصر النحو على « الإعراب » كما يذهب بعض من كتب في النحو من المتأخرين .

جـ — أنه جمع الصرف والنحو في علم واحد ، وذلك واضح من ذكره للجمع والتصغير ( التحقير ) والتكسير والنسب .. الخ .

---

(١) ابن جنى : المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني : تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، القاهرة ١٩٥٤ ص ٤ .

(٢) انظر تعليق الدكتور كمال بشر على نص ابن جنى. دراسات في علم اللغة: القسم الثاني ص ٩٠،

(٣) الخصائص ١/٣٤ .

د ـ أن حصره النحو في « كلام » العرب دليل على إدراكه الواضح أن النحو مجاله « الجملة » ، وذلك واضح من مواضع كثيرة من الكتاب ، منها ما يقرره فيه«أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدةلا تجنى من الكلمة الواحدة ، وإنما تجنى من الجمل ومدارج القول » [1] .

ومن هذا الفهم لحدود الصرف والنحو ، نراه ـ في مواضع كثيرة ـ يمزج بين النظر الصرفي والنظر النحوي ، نختار منها النص التالي :

« ومن الأعلام المعلّقة على المعاني مـا استعمله النحويون في عباراتهم من المـثـُل [1] المقابَل بها الممثّلات نحو قولهم : ( أفعل ) إذا أردت به الوصف وله ( فعلاء ) لم تصرفه . فلا تصرف أنت ( أفعل ) هذه ؛ من حيث صارت علما لهذا المثال ؛ نحو أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض . فتجرى ( أفعل ) هذا مجرى أحمد ، وأصرم، عَلَمَيْن . وتقول : ( فاعلة ) لا تنصرف معرفة ، وتنصرف نكرة . فلا تصرف ( فاعلة ) ، لأنها عَلَمَ لهـذا الوزن ، فجرت مجرى فاطمة وعـاتكة . وتقول ( فعلان ) إذا كانت له ( فعْلي ) فإنه لا ينصرف معرفة ولا نكرة . فلا تصرف ( فعلان ) هذا ، لأنه عَلَمَ لهذا الوزن ، بمنزلة حمدان ، وقحطان ... وتقول : وزن إبراهيم ( فِعلا ليل ) فتصرف هذا المثال ، لأنه لا مانع له من الصرف . ألا ترى أنه ليس فيـه أكثر من التعريف ، والسبب الواحد لا يمنع الصرف . ولا تصرف إبراهيم للتعريف والعجمة . وكذلك وزن جبرئيل ( فعلئيل ) فلا تصرف جبرئيل ، وتصرف مثاله . والهمزة فيه زائدة ، لقولهم : جبريل . وتقول : مثـال جعفر ( فعلل ) فتصرفها جميعـاً ، لأنه ليس في كل واحد منهما أكثر من التعريف » [2].

---

(١) ٢/ ٣٣١

(٢) المثل أي الأوزان

وهذا النص يجمع فيه أبو الفتح « الوحدات الصرفية » كما تتضح من بنية الكلمة متمثلة في الأوزان أو « المثل » ، و « الفصائل النحوية » كما يظهر من حديثه عن « التعريف والتنكير » وعن « التذكير والتأنيث » ، ثم أثر ذلك في نظم الكلام على ما يظهر من صرف الكلمة أو منعها مما يكون له تأثير في علاقة الكلمة بغيرها من كلمات الجملة ولو كان ذلك في الشعر على أقل تقدير.

٣ – غير أن هذا الإدراك السليم للظاهرة الصرفية لم يقلل من اندفاع ابن جنى في كثرة الفروض اللغوية في هذا الجانب ، ولقد امتلأت كتب القدماء بمثل هذه الفروض لكننا لا نحسب أن هناك من أكثر منها إكثار أبي الفتح ، وليس ذلك غريباً على رجل نعلم أن أساس تكوينه اللغوي كان أساساً صرفياً حتى إن صحبته المشهورة لأستاذه أبي علي كان سببها مشكلة صرفية . ولقد كان أبو الفتح يرى في هذه الفروض لوناً من الرياضة اللغوية أو لعله كان يثبت بها ذكاءه ورسوخ قدمه ، والنصوص في ذلك كثيرة جداً نجتزيء منها بقوله :

« وكذلك لو بنيت مثل قولهم في النسب إلى تحيّة : ( تَحَوِيّ ) من نَزَف أو نَشَف أو نحو ذلك لقلت : تَنَفِيّ . وذلك أن ( تحيّة ) تفعِلة ، وأصلها ( تحْيِية ) كالتسوية والتجزئة ، فلما نسبت إليها حذفت أشبه حرفيها بالزائد وهو العين ، أعني الياء الأولى ، فكما تقول في ( عَصِيّة وقَضِيّة ) عَصَوِيّ وقَضَوِيّ ، قلت أيضاً في تحيّة ( تحوِيّ ) فوزن لفظ (تَحوِيّ) الآن ( تَفَلِيّ ) فإذا أردت مثل ذلك من نزف ونشف ، قلت ( تَنَفِيّ ) ومثالها ( تَفَلِيّ ) ؛ إلا أنه مع هذا خرج إلى لفظ الإضافة إلى تَنُوفة إذا قلت ( تَنَفِيّ ) كقول العرب في الإضافة إلى ( شَنُوءة ) : شَنَئِيّ . أفلا ترى إلى الصنعة كيف تحيل لفظاً إلى لفظ ، وأصلاً إلى أصل .

(١) ١٩٩/٢ – ٢٠٠

« وهذا ونحوه إنما الغرض فيه الرياضة به ، وتدرب الفكر بتجشمه ، وإصلاح الطبع لما يعرض في معناه وعلى سمته . فأما لأن يستعمل في الكلام ( مُضَرَيّ ) من ( ضرب ) ، و ( تَنَنَفِيّ ) من ( نزف ) فلا . ولو كان لا يُخاض في علم من العلوم إلا بما لا بد له من وقوع مسائله معينة محصلة لم يتم علم على وجه ، ولبقي مبهوتا بلا لحظ ، ومخشوبا بلا صنعة » . [1]

وابن جنى غير مصيب لا شك وبخاصة في تبريره هذا الأخير ، لأن الدرس اللغوي لا يُخاض – فعلا – «إلا بما لا بد له من وقوع مسائله معينة محصلة ». ومع كل ذلك فقد نستطيع أن نفهم لونا من هذه الفروض قد يبدو أحيانا أكثر غرابة لكنه ليس مبتوت الصلة بالدرس اللغوي ، وذلك في مثل قوله في « الغرض في مسائل التصريف . وذلك عندنا على ضربين : أحدهما الإدخال لما تبنيه في كلام العرب والإلحاق له به... نحو قولك في مثل جعفر من ضرب ضَرْبَب ، ومثل حُبْرُج : ضُرْبُب ، ومثل صِفْرِد : ضِرْبِب ، ومثل سِبَطر : ضِرَبّ ، ومثل فرزدق من جعفر : جَعَفْرَر . فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئاً منه فقد ألحقته بكلام العرب ، وادعيت بذلك أنه منه » [2].

ونحن نقول إن ذلك يمكن أن يكون مفهوماً ومقبولاً لأن أصحاب اللغة يحتاجون – دائماً – إلى صياغة كلمات تسد الحاجة التعبيرية المتجددة ، وهم في هذه الصياغة الدائمة ، إنما ينظرون إلى طرائق اللغة في بناء الألفاظ ، ونحن نعلم أننا نعاني كثيراً في عصرنا الحاضر من مشكلة تعريب ألفاظ الحضارات مثلاً ، ونحن نعاني منها لعدم اتصالنا بالعربية اتصالاً وثيقاً وليس لأن العربية عاجزة عن استيعاب هذه الألفاظ ، ولقد استطاعت العربية في فترة مبكرة من تاريخها أن تستوعب من هذا القبيل ما هو أكبر – في زمانها – مما هو في زماننا ،وقد كان ذلك ميسوراً لدى العلماء العرب لأنهم كانوا يعرفون خصائص

---

(١) ٢ / ٩٢ .
(٢) ٢ / ٤٨٧ .

لغتهم ، فمثل هذه الافتراضات التي كان يضعها ابن جنى في صياغة ألفاظ على نسق ألفاظ إنما كانت تعين هؤلاء العلماء على تصور طرائق الصياغة .

ومع ذلك فنحن لا ننكر أن ابن جنى – وغيره من علماء العربية – قد أغرقوا الدرس الصرفي في متاهات من الافتراضات التي لا تستند إلى واقع وإذا كنا حاولنا أن نفهم الدواعي التي دعتهم إلى الافتراضات السابقة فنحن لا نستطيع أن نفهم افتراضاتهم في تفسير الظواهر اللغوية الموجودة فعلاً ؛ فقد كانوا يتصورون « أصولاً » غير موجودة ، ويبنون عليها « تغييرات » لم تحدث قط ، ومثل هذه الطريقة في الدرس الصرفي ينبغي أن نخلص منها الصرف لا شك ، من ذلك ما يقوله في الباب الذي يكشف عنوانه عن مضمونه « باب في ملاطفة الصنعة ، وذلك أن ترى العرب قد غيرت شيئاً من كلامها من صورة إلى صورة ، فيجب حينئذ أن تأتي لذلك وتلاطفه ، لا أن تخبطه وتتعسفه . وذلك كقولنا في قولهم في تكسير جَرْو ودَلْو أجْرٍ وأدْلٍ : إن أصله أجْرُوٌ ، وأدْلُوٌ ، فقلبوا الواو ياء . وهو – لعمري – كذلك ، إلا أنه يجب عليك أن تلاين الصنعة ولا تعازّها ، فتقول : إنهم أبدلوا من ضمة العين كسرة ، فصار تقديره : أجْرِوٌ وأدْلِوٌ فلما انكسر ما قبل الواو – وهي لام – قلبت ياء ، فصارت أجرِيٌ وأدْلِيٌ ، وإنما وجب أن يرتب هذا العمل هذا الترتيب من قِبَل أنك لما كرهت الواو هنا لما تعرض له من الكسرة والياء في أدْلُويَ لو سميت رجلا بأدلُو ثم أضفت إليه ، فلما ثقل ذلك بدءوا بتغيير الحركة الضعيفة تغييراً عبطا وارتجالاً . فلما صارت كسرة تطرقوا بذلك إلى قلب الواو ياء تطرقاً صناعيا . ولو بدأت فقلبت الواو ياء بغير آلة القلب من الكسرة قبلها لكنت قد استكرهت الحرف على نفسه تهالكا وتعجرفا ، لا رفقاً وتلطفا . ولمّا فعلت ذلك في الضمة كان أسهل منه في الواو والحرف ، لأن ابتذالك الضعيف أقرب مأخذاً من إنحائك على القوى . فاعرف ذلك أصلا في هذا الباب »[1] .

(١) ٢ / ٤٧٠

والنص –كما ترى– في غير حاجة إلى تعليق ، ولكن المعروف أنه يكثر في الدرس الصرفي العربي كثرة غير مألوفة ، بحيث نقول إن إلغاءه يمكن أن يوجه هذا الدرس وجهة أكثر فائدة وأكثر اتصالا بالجملة .

٤ – ويورد ابن جنى في الخصائص كلاماً كثيراً يمكن أن يندرج تحت ما يسمى « بالفصائل النحوية » ، وذلك كحديثه عن التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع،على أنه من الواضح أنه لا يعالج كل هذه المسائل كما تعالجها كتب النحو ، وإنما هو يقدم أمثلة « لخصائص » العربية في بعض الظواهر ، وهو منهج نجده معمولاً به في معظم الأعمال التي قدمها الدرس الحديث ، على أنه لا ينبغي أن يغيب عنا ما كان يعتقده أبو الفتح – في تحليله – من فكرة « الأصلية » و «الفرعية» التي كانت موضع اقتناع العلماء العرب والتي يرفضها الآن الدرس الحديث . ومن هذا الوادي ما عقد له فصلاً بعنوان « فصل في الحمل على المعنى » قال فيه :

« اعلم أن هذا الشَّرْج [1] غور من العربية بعيد ، ومذهب نازح فسيح. قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً ، كتأنيث المذكر ، وتذكير المؤنث ، وتصور معنى الواحد في الجماعة ، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول ، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعاً ؛ فمن تذكير المؤنث قوله :

فلا مُزْنَةٌ ودَقَتْ وَدْقَها ولا أرض أبقل إبقالها

ذهب بالأرض إلى الموضع والمكان ومنه قول الله عزوجل: (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ) أي هذا الشخص أو هذا المرئيّ ونحوه . وكذلك قوله تعالى: (فمن جاءه موعظة من ربه ) لأن الموعظة والوعظ واحد . وقالوا في قوله سبحانه: ( إن رحمة الله قريب من المحسنين) إنه أراد بالرحمة هنا المطر .

---

(١) النوع .

ويجوز أن يكون التذكير هنا إنما هو لأجل فعيل .... وتذكير المؤنث واسع جداً ، لأنه رد فرع إلى أصل . لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإغراب .. وأما تأنيث المذكر فكقراءة من قرأ ( تلتقطه بعض السيارة ) وكقولهم : ما جاءت حاجَتَكَ ، وكقولهم : ذهبت بعض أصابعه . أنث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى ، وبعض الأصابع إصبعا ، ولما كانت (ما ) هي الحاجة في المعنى .. وحكى الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : فلان لَغُوب ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول : جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ! قلت : فما اللغوب ؟ قال : الأحمق .. .. ومن باب الواحد والجماعة قولهم : هو أحسن الفتيان وأجمله ، أفرد الضمير ، لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد ، كقولك: هو أحسن فتى في الناس ، قال ذو الرمة :

وَمَيَّة أحسن الثقلين وجها وسالفة وأحسنُه قذالا

فأفرد الضمير ، مع قدرته على جمعه وهذا يدلك على قوة اعتقادهم أحوال المواضع وكيف ما يقع فيها ، ألا ترى أن الموضع موضع جمع ، وقد تقدم في الأول لفظ الجمع فتُرك اللفظ وموجب الموضع إلى الإفراد ؛ لأنه مما يؤلف في هذا المكان . وقال سبحانه ( ومن الشياطين من يغوصون له ) فحمل على المعنى ، وقال : ( بلى من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون ) فأفرد على لفظ مَن ثم جمع من بعد ... »[1] .

ونحن نرى أن مثل هذه المعالجة «للفصائل النحوية» في غاية الأهمية ، لأنها ليست مقصورة على بيان كل فصيلة فحسب ، بل ترك ذلك لكتب النحو أو للرسائل الصغيرة التي أفردت للتذكير والتأنيث ، وقدم هنا نماذج من طرائق

---

(١) ٢/ ٤١١ – ٤٣٥

العربية في استعمال هذه الفصائل محاولاً تحليلها بالإرجاع إلى المعنى الذي تؤديه صيغة الفصيلة، والذي لا شك فيه أن تناول «الفصائل» من حيث الاستعمال له أهميته التي لا يستغنى عنها بمجرد تقديم سرد لأنواع هذه الفصائل.

● – ومن الضروري حين نعرض للمادة النحوية في الخصائص أن نتطرق إلى ما اشتهر عن أبي الفتح من أن له رأياً خاصاً في « العامل » . ونود أولاً أن نقدم قوله فيه :

« وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ؛ كرفع المبتدأ ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره . وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، او باشتمال المعنى على اللفظ . وهذا واضح»[1].

وقد فهم بعض الناس أن أبا الفتح يدعو إلى ترك فكرة العامل من الدرس النحوي ، وحاول ابن مضاء القرطبي أن يقيم على هذا الفهم نظريته في هدم العامل ، على أننا ينبغي أن نلتفت إلى أن ابن مضاء لم يكن يقصد هدم النحو العربي لذاته ، وإنما كان يهدف إلى هدمه باعتباره أداة لفهم اللغة التي هي وسيلة الفقه المشرقي على ما بين النحو والفقه من صلات ، وقد لفت إلى ذلك محقق كتاب ابن مضاء بتقريره أن « من يرجع إلى نصوص ( كتاب الرد على النحاة ) يلاحظ ملاحظة واضحة ، أن صاحبه ثائر على المشرق ، وهي ثورة تعتبر امتداداً لثورة سيده عليه ، وأيضاً فإنه يلاحظ نزعة ظاهرية في ثنايا الكتاب ، مما يؤكد صلة صاحبه بثورة الموحدين على كتب المذاهب ، ومن

---

(١) ١/١٠٩ – ١١٠

يعرف ؟ وربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة ، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضي بذلك منصبه . والغريب أنه لم يعن بتأليف كتاب ضد فقة المشرق ، وإنما عنى بالتأليف ضد النحو الشرقي ، فقد صب عنايته كلها على النحو » [1] .

ومن الواضح أن ابن جنى فهم فكرة « العامل» فهما لغوياً صحيحاً؛ لأنه فهمها من خلال « التركيب » أو « النظم » ، فالذي لا شك فيه أن الكلام حين يتركب في جمل تنشأ بين كلمة وأخرى علاقات «نحوية» تؤثر على شكل الكلمة كما هي الحال في العربية ، وليست هذه العلاقات سوى العوامل التي تحدث عنها العلماء العرب ، وذلك جليٌّ من تقرير ابن جنى أنها تنشأ « بمضامة اللفظ للفظ » .

ولسنا نفيض الآن في هذا الموضوع ، ولكننا نشير إلى أنه مهما يكن أمر المعترضين على فكرة العامل كما وردت في النحو العربي [2] ، فإنها كانت ولا تزال أساساً صالحاً لتحليل الظواهر النحوية في العربية ، ولا تزال مستعملة في الدرس النحوي الحديث الذي يتناول لغة تخضع لظواهر إعرابيه كما هي الحال في اللغة الألمانية ، ولننظر في الجملة الآتية مثالاً على ذلك :

**Ich habe den Ingenieur , der uns durch den Betrieb geführt hat , vor einigen Tagen getroffen .**

( منذ بضعة أيام قابلت المهندس الذي قادنا داخل الشركة . )

وكتب النحو الألمانية تحلل هذه الجملة على الوجه التالي :

---

(١) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧ ص ١١ - ١٢

(٢) من أوائل الذين أفرطوا في الهجوم على النحو العربي من هذه الناحية الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » ثم تبعه كثير من الباحثين ولقد دافع عن فكرة العامل أحد علمائنا الذين اتصلوا بالنحو القديم اتصالا وثيقا ، هو الأستاذ عباس حسن ( انظر النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة جـ ١ ص ٧٣ ) .

● وردت كلمة den Ingenieur (المهندس) في حالة النصب لأنها وقعت مفعولا به للفعل ( قابل habe getroffen ) .

● ورد الاسم الموصول der ( الذي ) في حالة الرفع فاعلا للفعل ( قاد hat gefùhrt ) .

● وردت كلمة den Betrieb ( الشركة ) في حالة النصب لأن قبلها حرفا ( durch ) يقتضي أن يكون الاسم بعدها منصوبا .

● وردت كلمة einigen Tagen ( بضعة أيام ) في حالة Dativ لأن قبلها حرفا ( vor ) يقتضي ذلك . ... وهكذا .

وليس هذا التحليل كما تقدمه الكتب الألمانية إلا صورة من التحليل العربي القائم على تفسير الجملة على أساس العامل ، فأي غرابة في أن نقول إن الاسم مجرور « بالحرف » أو « بالإضافة » أو منصوب « بالفعل » أو .. أو ....

إن فكرة العامل في النحو العربي ليست بعيدة عن الدرس الواقعي للغة ، وليست بحيث كانت تستحق كل ما كتب فيها من نقد ، على أن بعض ما وجه إليها من نقد لم يكن يقصد – فيما نظن – إلى « إحياء » النحو أو « تيسيره » أو « إصلاحه » . وليس هذا مجال التفصيل .

٦ – ومن الحقائق المقررة في الدرس الحديث أن النحو – بما هو درس للتركيب أو الجملة – إنما يدرس « المعاني النحوية » وليس «المعاني المعجمية» ؛ أي أنه يدرس معاني الأشكال ذاتها ، أو المعاني التي تؤدى إليها « البينة اللغوية » ، والعلاقات التي تمثلها العناصر التي تتركب معاً في كلام « إن النظام الداخلي للعلاقات هو أساس الوصف النحوي السليم وهو نظام يقرر المعاني على المستوى النحوي في مصطلحات وظيفية مناسبة للغة موضوع البحث » [١].

---

(١) د . السعران : علم اللغة ص ٢٥٨

وهذا المنهج الذي يراه اللغويون المحدثون المنهج السليم في درس النحو، نضع بإزائه نصاً عن ابن جنى أورده في باب « في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة [1] » ، قال :

« اعلم أن هـذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى ، وذلك أنه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واهٍ ساقط غير متمال .

وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رَفْعٌ ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ؛ ألا ترانا نقول : ضُرِب زيد فترفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : إن زيدا قام فننصبه وإن كان فاعلاً ، ونقول : عجبت من قيام زيد فنجرّه وإن كان فاعلاً ، ونقول أيضاً : قد قال الله عز وجل ( ومِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ ) فرفع ( حيثُ ) وإن كانَ بعد حرف الخفض . ومثله عندهم في الشفاعة قوله — عز وجل — ( لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ) وما يجري هذا المجرى .

« مثل هذا يُتعب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبرُ عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هـذا الهوَس وذا اللغو ، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعـد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب وغـير الواجب في ذلك سواء ، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال .

« وكذلك القول على المفعول أنه يُنصب إذا أسند الفعل إلى الفـاعل ، فجار هو فضلة ، وكذلك لو عرف أن الضمة في نحو حيثُ وقبـلُ وبعدُ ليست إعراباً وإنما هي بناء .

---

(١) حديثه هنا عن العلة جدير أن يلفت أولئك الذين يهاجمون النحو العربي من ناحية «العلل» أن يتمهلوا في تحديد المقصود منها على حقيقته لدى القدماء .

« وإنما ذكرت هذا الظاهر الواضح ليقع الاحتياط في المشكل الغامض . وكذلك ما يحكي عن الجاحظ من أنه قال : قال النحويون : إن أفعل الذي مؤنثه فُعْلى لا يجتمع فيه الألف واللام ومِن، وإنما هو بِمن أو بالألف واللام؛ نحو قولك : الأفضل وأفضل منك ، والأحسن وأحسن من جعفر ، ثم قال: وقد قال الأعشى :

فلست بالأكثر منهم حصيً وإنما العزّة للكاثر

«ورحم الله أبا عثمان، أما أنه لو علم أن ( من ) في هذا البيت ليست التي تصحب أفعل المبالغة ، نحو أحسن منك وأكرم منك ، لضَرَب عن هذا القول إلى غيره مما يعلو فيه قوله ويعنو لسداده وصحته خصمه ، وذلك أن ( من ) في بيت الأعشي إنما هي كالتي في قولنا : أنت من النـاس حُرٌ ، وهذا الفرس من الخيل كريم . فكأنه قال : لست من بينهم بالكثير الحصى ، ولست فيهم بالأكثر حصى . فاعرف ذلك » [1] .

وهذا النص واضح الدلالة في تحديد ما يقصد « بالمعـاني النحوية » ؛ ذلك أن الكلمة تكتسب معناها النحوي من التركيب ، وهـذا المعنى ليس معجمياً . وهـذا المنهج هو الذي سار عليه نحاة العرب القـدماء منذ سيبويه ، وعلى ضوئه نستطيع أن نفهم تسميتهم بعض الحروف بأنها « حروف زائدة » ؛ فالزيادة هنـا ليست زيادة معنوية أو «لغوا» وإنمـا هي معنى نحوي ، كما نستطيع أن نفهم لماذا جعلوا « الظرف » كل كلمة دلت على زمان الحدث أو مكانه أي لا بد أن يكون الحدث واقعاً في الظرف ، وعلى ذلك لا يعتبرون كلمات « أمام وداخل وساعة » في مثل « جري اللاعب من أمام المحطة إلى داخل الملعب في ساعة » — لا يعتبرونها

---

(١) ١/١٨٤-١٨٦

« ظروفا » ؛ لأن « أمام وداخل » لم يحدث فيهما الفعل ، ولأن « ساعة » وإن حدث فيها الفعل فإن ثمة حرفا يسبقها ويقتضيها معنى نحويا معينا ، وهكذا نرى أن تمييز العدد لا يكون إلا من أحد عشر إلى تسعة وتسعين ، فإذا جاء بعد عدد آخر اعتبر مضافاً إليه .. إلى آخر الأشكال النحوية التي فصلهـا العلماء العرب . ومن الواضح أنه منهج كان يتحرى « النظم » وما ينشأ عنه من علاقات بين الكلمات .

* * *

## ٣ ـ في المستوى الدلالي

ونحن ندرس في هذا الجانب ما تناولته الكتب الثلاثة على المستوى المعجمي وعلى المستوى الدلالي على وجه العموم .

أما الناحية المعجمية فيمثلها هنا القسم الأول من كتاب الثعالبي وهو القسم الذي سماه « فقه اللغة » ، وهو نمط معين من المعاجم ؛ لم يجمع فيه الألفاظ اللغوية المندرجة تحت موضوع واحد كما فعل أصحاب المعاجم الخاصة ككتاب الخيل أو المطر أو الرحل أو غيرها مما ذكرنا آنفا ، ولم يتناول اللغة باعتبار الترتيب الصوتي كما فعل الخليل ، ولا باعتبار الترتيب الأبجدي شأن معظم المعاجم ، وإنما جمع الألفاظ مرتبة حسب موضوعات معينة اختارها ، دون أن يكون هناك أساس واضح لهذا الاختيار .

ومن الواضح أن الهدف منه تعليمي ؛ لأنه يقدم للمتأدبين الطرائق المختلفة لاستعمال الألفاظ ، ومع ذلك فإن هذا النمط من التأليف المعجمي له أهمية في الدرس اللغوي ، لأنه يوضح ـ بطريقته الوصفية ـ الخصائص التي تتسم بها اللغة موضوع الدرس من حيث اللفظة المفردة ومكانها في الاستعمال ، ولقد يدرسها المحدثون الآن تحت الدراسات الأسلوبية ، ويجعلها بعضهم خاصة بالمعاجم . على أننا نلفت إلى أن الثعالبي لم يكن ـ فيما يبدو ـ يتحرى تقديم كتاب شامل في هذا الموضوع ، لأنه كان يكتفي بإيراد ألفاظ قليلة في كثير من الموضوعات التي تناولها .

ومن هذا القسم من كتابه نختار لك قوله في أوائل الأشياء « الصبح أول النهار . الغسق أول الليل ، الوسمي أول المطر . البارض أول النبت. اللعاع أول الزرع السلاف أول العصير . الباكورة أول الفاكهة . البكر أول الولد ، الطليعة أول الجيش . النهل أول الشرب. النشوة أول السكر. الوخط أول الشيب . النعاس أول النوم ... » [1] وقوله في تفصيل كيفية النظر وهيئاته في اختلاف أحواله :

« إذا نظر الإنسان إلى الشيء بمجامع عينه قيل رمقه ، فإن نظر إليه من جانب أذنه قيل لحظه ، فإن نظر إليه بعجلة قيل لمحه ، فإن رماه ببصره مع حدة نظره قيل حدجه بطرفه ... » [2] .

من الواضح إذن أن تناوله للمعنى المعجمي ليس مبنيا على شرح معنى اللفظة بما يشابهها أو بما يغايرها ، وإنما ينبني على استعمال اللفظة في السياق اللغوي ، وإذا كان الثعالبي قد سمى هذا الجزء « فقه اللغة »متابعا ابن فارس، فإن المادة التي عرض لها فيه تندرج كما رأينا تحت جانب من جوانب « علم اللغة » .

● ومما هو متصل بالدراسة المعجمية ما عرض له ابن جنى تحت ما أسماه « الاشتقاق الأكبر » ؛ فقد كان أبو الفتح يعتقد أن اللغة –بأصواتها التي تمثلها الأبجدية – إنما تقدم احتمالات لا نهاية لها من الألفاظ التي ترمز إلى معان، ومن ثم أكد أن تقلبات اللفظ الواحد تؤدى إلى معان متقاربة ، اعتماداً على ما قرره من وجود علاقة بين اللفظ ومدلوله . وهذه الطريقة في محاولة الوصول إلى الاحتمالات اللغوية من لفظة واحدة هي الطريقة التي اعتمد عليها الخليل في العين واصلاً منها إلى تحديد المهمل والمستعمل . يقول أبو الفتح :

(١) فقه اللغة ص ١٩ .
(٢) فقه اللغة ص ٥٠

« باب في الاشتقاق الأكبر . هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ، ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن . . وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ... من ذلك تراكيب ( ق س و ) ( ق و س ) ( و ق س ) ( و س ق ) ( س و ق ) وأهمل ( س ق و ) . وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع . منها ( القسوة ) وهي شدة القلب واجتماعه ، ومنها ( القوس ) لشدتها ، واجتماع طرفيها . ومنها ( الوَقس ) لابتداء الجرب ، وذلك لأنه يجمع الجلد ويُقحله ، ومنها ( الوَسْق ) للحمل ، وذلك لاجتماعه وشدته ، ومنه استوسق الأمر أي اجتمع ( والليل وما وسق ) أي جمع ، ومنها ( السَوق ) ، وذلك لأنه استحثاث وجمع للمسوق بعضه إلى بعض ... » [1] .

ومع أن السيوطي يذكر أن هـــذا النوع من الاشتقاق « مما ابتدعه أبو الفتح » [2] فإن مفهوم كلام ابن جنى أنه ليس من ابتداعه ، وإنما له فضل التلقيب فقط ، فقد اعتمد عليه الخليل كما ذكرنا ، ويقول الدكتور المخزومي : « إذا أرخ الاشتقاق فينبغي أن يؤرخ بالخليل وأعماله اللغوية ، فالاشتقاق الصغير قد وفي الخليل وتلاميذه وطبقته حقه من البحث والدرس ، والاشتقاق الكبير من عمل الخليل أيضاً وإن كان عمله فيه محدداً لأنه لم يرم منه إلى أن يدرسه وإنما رمي إلى الاستفادة منه في حصر اللغة العربية في تقاليب كلماتها وتصاريفها ... فإن كان ابن جنى أول من لقبه بهذا الاسم كما صرح في

---

(١) الخصائص ٢/١٣٣

(٢) المزهر ١/٣٤٦

الخصائص فإن الخليل أول من التفت إليه وبنى تأليف العين عليه »[١] .

ولقد أعجب آدم متز بهذا النوع من الدراسة فقال : « وكذلك ظهرت في القرن الرابع دراسة جدية للاشتقاق اللغوي ، وبقيت عصراً طويلاً ، وكان أستاذ هذه المدرسة ابن جني الموصلي . وهو الذي ينسب إليه ابتداع مبحث جديد في علم اللغة ، وهو المسمى الاشتقاق الأكبر ، وهو البحث الذي لايزال يؤتي ثمره إلى اليوم ، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم من هذا[٢] » . غير أن السيوطي يرى أنه « ليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ، ورده المختلفات إلى قدر مشترك[٣] » . ويبدو أن الحق في جانب السيوطي لأن محاولة الوصول إلى قدر مشترك من المعاني بين تقاليب اللفظ الواحد لا يعدو أن يكون « صنعة » اشتهر بها أبو الفتح في تحليله لبعض الظواهر اللغوية .

● وقد عرضت الكتب الثلاثة لموضوعات كثيرة تتصل بدراسة المعنى، فقد تناولت « المترادف » و « المشترك » و « الأضداد» و« العموم والخصوص»[٤] و « تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني » و « قوة اللفظ لقوة المعنى » ... الخ[٥] .

● ولعل أهم موضوع عرض له أبو الفتح مما يتصل بدراسة المعنى ، هو ذلك الذي يطلق عليه المحدثون «سياق الحال » .

---

(١) الدكتور مهدي المخزومي : الخليل بن أحمد ، مطبعة الزهراء - بغداد ١٩٦٠ ص٧٥

(٢) آدم متز : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ص ٣٣٠

(٣) المزهر ٣٤٧/١

(٤) الصاحبي ٢٠١ ، والثعالبي ١٥٤

(٥) الخصائص : ١١٣/٢ ، ٢٦٤/٣

و«سياق الحال» Context of Situation هو ما بينه الأستاذ فيرث من أنه «جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي، ومن هـــذه العناصر شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهـا (الثقافي) وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسامع – إن وجدوا – وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي.. والعوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان لهـا دخل، وكالوضع السياسي، وكمكان الكلام ...»[1].

ومعنى ذلك أن «سياق الحال» هو مجموع الظروف التي تحيط بالكلام، أي أن تحديد المعنى المقصود لا يتم إلا بمعرفة هذه الظروف. ولقد كان ابن جنى على إدراك واضح بهذا الجانب فعرض له في أكثر من موضع، منها مـا قرر فيه أن المعاني قد لا يوصل إليها إلا بالظروف التي أحاطت بها، ومن ثم لا ينبغى أن يكتفي اللغوي «بالسماع» بل ينبغي أن يجمع إليـه «الحضور والمشاهدة»، أي يحيط بظروف «الكلام»، يقول:

«ولهذا الموضع نفسه ماتوقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليه أبوإسحاق من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتج أبو بكر عليه بأنه لا يؤمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسبابلم نشاهدها، ولم ندر ما حديثها، ومثّل له بقولهم (رفع عقيرته) إذا رفع صوتـه. قال له أبو بكر: فلو ذهبنا نشتق لقولهم (ع ق ر) من معنى الصوت لبعُد الأمر جداً؛ وإنما هو أن رجلاً قطعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم نادىوصرخ بأعلى صوته، فقال الناس: رفع عقيرته، أي رجله المعقورة. قال أبوبكر: فقال أبو إسحاق: لست أدفع هذا. ولذلك قال سيبويه في نحو من هذا: أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليـــه من مشاهدة الأحوال والأوائل.

---

(١) السعران: علم اللغة ص ٣٣٨.

« فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ، ويونس ، وعيسى ابن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخلف الأحمر ، والأصمعي ، ومن في الطبقة والوقت من علماء البلدين، وجوه العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضها ، ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤديه الحكايات ، ولا تضبطه الروايات ، فتضطر إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته عليه إشاره ، لا عبارة، لكان عند نفسه وعند جميع من يحضرُ حالَه صادقاً فيه ، غير متَّهَم الرأي والنحيزة والعقل [1] »

ويؤكد إدراك ابن جني « لسياق الحال » ما ذكره في موضع آخر حيث يتناول العوامل التي تؤثر في « المعنى » « كالنبر » و « التنغيم » والاستعانة بإشارات من الوجه أو اليدين أو غير ذلك [2] . فيقول :

« وقد حُذفت الصفة ودلت الحال عليها [3] . وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سِير عليه ليل ، وهم يريدون : ليل طويل . وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها . وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من **التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم** ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك . وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته . وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه ، فتقول : كان والله رجلا ! فتزيد في قوة اللفظ بـ (الله) هذه الكلمة ، **وتتمكن في تمطيط اللام وإطالة الصوت بها** وعليها أي رجلا فاضلا أو شجاعاً أو كريما أو نحو ذلك . وكذلك تقول :

(١) الخصائص ١/ ٢٤٨ .

(٢) انظر في « أنواع الدلالات » ما كتبه الدكتور إبراهيم أنيس تحت هذا العنوان في كتابه: دلالة الألفاظ ص ٢٤ – ٥٧ .

(٣) يكثر النحاة الكلام في قضية « الحذف » ، وهم يرددون كثيراً أن الحذف يجوز إن دل على المحذوف دليل مقالي أو دليل حالي . والدليل الحالي هو « الظروف » التي يقال فيها الكلام .

سألناه فوجدناه إنسانا ! **وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه** ، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك : إنسانا سمحا أو جواداً أو نحو ذلك . وكذلك إن ذممته وصفته بالضيق فقلت : سألناه وكان إنسانا ! **وتزوى وجهك وتقطبه** ، فيغني ذلك عن قولك : إنسانا لئيما أو لَحِزا أو مبخّلا أو نحو ذلك [1] » .

ومثل هذا الإدراك – كما تقدمه هذه النصوص – كان كفيلا أن يؤدى إلى دراسة ممتازة للمعنى ، غير أن الذي نعرفه - مما قدمه العلماء العرب – لا يتسق مع هذا الإدراك ، ونحن نعلم أن العرب اهتموا اهتماماً كبيراً بقضية المعنى لأنه يتصل بالأصل الذي صدرت عنه حركتهم العقلية كلها مما نعلمه في كتب التفسير والأصول والفقه ، والشروح المختلفة التي وضعوها للفن القولي شعره ونثره . ومع أن هذه الأعمال كانت تعرض « لأسباب النزول » أو لمراتب « البيان » أو « لمقتضى الحال » أو غير ذلك من الجوانب التي تمس «ظروف» الكلام من قريب ، فإن دراستهم على « المستوى الدلالي» لم تكشف عن منهج واضح ، إلا أن ذلك لا يمنع من التأكيد على أننا لم ندرس بعد أعمالهم في هذا الجانب دراسة تسمح بالكشف عن مثل هذا المنهج ، ولعل ذلك أن يكون من الأبحاث التي تستحق عناية خاصة .

* * *

(١) الخصائص ٢ / ٣٧٠ – ٣٧١ .

# الفصل الخامس

# منهج الدرس

لعل الذي قدمناه من تحليل للمادة اللغوية أن يكون الآن صالحاً لتناول « المنهج » الذي سار عليه العلماء الثلاثة ، وهو منهج نحسب أنه يمثل المنهج العربي على وجه العموم .

ولعل أول ما نود أن نلفت إليه هو أن نعرض لهذا السؤال الذي شُغل به عدد من الباحثين المعاصرين ، وهو : هل كان العرب – في دراستهم للغة – يصدرون عن منهج خاص بهم ؟ أم أنهم تأثروا بمصادر خارجية ؟

والذي نعرفه أن هناك اتجاهاً معاصراً يجهد نفسه في البحث عن مصادر خارجية لتفسير الحياة العقلية عند العرب ، ويلتمس ذلك عند اليونان على وجه الخصوص كما نرى في كتابات طه حسين . ومن ثم يذهب أصحابه إلى أن الدرس اللغوي عند العرب متأثر بالفلسفة اليونانية ، بل مأخوذ من منطق أرسطو ، ويعللون ذلك بوجود تشابه في بعض المصطلحات التي وردت في النحو مثلاً والتي عرفت عند أرسطو [1] ، ولسنا هنا بصدد التفصيل في هذا الموضوع لأنه حقيق بدرس مفصل ، ولكنا نكتفي الآن بالإشارة إلى أن اتفاق ألفاظ المصطلحات لا يعني اتفاق المنهج ؛ فالذي لا شك فيه أن الحد والقياس في النحو غير الحد والقياس في المنطق الصوري ، وأن التعليل اللغوى غير التعليل الفلسفي ، بالإضافة إلى أنه ليست هناك قرائن تاريخية أو مادية ترجح

(١) ممن كتب عن تأثر الدرس اللغوي بالمنطق الأرسطي الدكتور إبراهيم بيومي مدكور : منطق أرسطو والنحو العربي – مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد السابع ص ٣٣٨ ، ثم أصدر هذه المقالة في العدد ٢٣٧ يناير سنة ١٩٧١ من سلسلة « اقرأ » – دار المعارف بمصر ، بعنوان « في اللغة والأدب » . والأستاذ إبراهيم مصطفى في : إحياء النحو – لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٣٧ ، والدكتور تمام حسان : مناهج البحث في اللغة – مطبعة الرسالة ١٩٥٥

فكرة التأثر أو النقل . هذا إلى أن الشواهد المختلفة تدل على أن العرب قد خالفوا المنطق الأرسطي ورفضوه ، وأنشأوا لأنفسهم منهجا خاصاً بالبحث لا يبتعد كثيراً عما يسمى الآن بالمنهج التجريبي [1] ، وأن اللغويين – على وجه الخصوص – كانوا يكرهون المنطق الأرسطي وكانوا يرفضون اتصالهم به ، على ماتمثله المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي ومتى بن يونس المنطقي[2]. وفي الكتب الثلاثة التي بين أيدينا إليك النص الآتي من ابن فارس :

« زعم ناس يُتوقّف عن قبول أخبارهم أن الذين يُسَمّون الفلاسفة قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو . قال أحمد بن فارس : وهذا كلام لا يُعرّج على مثله ، وإنما تشبّه القوم آنفا بأهل الإسلام ، فأخذوا من كتب علمائنا ، وغيروا بعض ألفاظه ، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكرة بتراجم بشعة لا يكاد لسان ذي دين ينطق بها . وادّعوا مع ذلك للقوم شعرا . وقد قرأناه فوجدناه قليل الماء ، نزر الحلاوة ، غير مستقيم الوزن ، بل الشعر شعر العرب ديوانهم وحافظ مآثرهم ومقيد أحسابهم ، ثم للعرب العروض التي هي ميزان الشعر ، وبها يُعرف صحيحه من سقيمه . ومن عرف دقائقه وأسراره وخفاياه علم أنه يربى على جميع ما يبجحبه هؤلاء الذين ينتحلون معرفة حقائق الأشياء من الأعداد والخطوط والنقط التي لا أعرف لها فائدة ، غير أنها مع قلة فائدتها تُرق الدّين ، وتنتج كل ما أعوذ بالله منه » [3].

وهناك اتجاه آخر يذهب إلى أن العرب تأثروا بالهنود في دراسة اللغة ، مشيرين إلى ما قد يكون هناك من تشابه بين منهج الخليل في العروض وفي

---

(١) الدكتور علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام – دار المعارف بمصر ١٩٦٧ .

(٢) وهي المناظرة التي جرت في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات سنة عشرين وثلاثمائة ، وحضرها عدد كبير من أعلام العصر ، انظر : ياقوت : معجم الأدباء ترجمة السيرافي .

(٣) الصاحبي : ٧٧ – ٨٨

وصف الأصوات وبين المنهج الهندي ، غير أن البحث العلمي الموضوعي لايقر شيئاً من هذا التأثر إذ لا تتوافر لدينا أدلة مادية ترجحه أو تشير إليه [١] .

والذي لا شك فيه عندنا أن الدرس اللغوي للعربية نشأ وتطور في «مناخ» عربي ؛ ومن ثم فإن محاولة فهمه من « خارج » هذا « المناخ » تؤدى إلى إلى أخطاء فضلاً عما يحتف بها من أخطار . ومن الحقائق المقررة أننا لم ندرس بعد كل ما قدمه العلماء العرب من دراسات في اللغة ، وعلى ذلك فإن «الحكم» على المنهج العربي بأنه منهج « منقول » أو « غير عربي » – حكم تنقصه الدقة العلمية . والذي ندعو إليه هو أن نتوفر على درس كل ما قدمه أسلافنا حتى تتوافر لدينا المادة الصالحة لتأريخ منهجهم فيه .

وإذا كان لنا أن نلتمس بعض المصادر التي تأثر بها الدرس اللغوي عند العرب ، فإنما نلتمسه « داخل » الحياة العقلية عند العرب ، وأهم هذه المصادر الفقه والكلام .

أما الفقه فقد تأثر به الدرس اللغوي تأثراً واضحا ؛ فالمعروف أن سيبويه قد تأثر بفقه الحنفية ، والمعروف أيضاً أنه نُقل عن أبي عمر الجرمي أنه قال « أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه [٢] ». ومما يلفت النظر أن ابن فارس الذي ألف كتابا عنوانه « فتيا فقيه العرب » هو الذي يؤرخ به اصطلاح « فقه اللغة » في الدرس العربي ، والراجح عندنا أنه كان ينظر – عند التسمية – إلى مصطلح الفقه ، خاصة أنه قرنه « بسنن » العرب في مجاري كلامها . ويؤكد أبو الفتح أن « كتب محمد بن الحسن [٣] رحمه الله إنما ينتزع أصحابنا منها العلل » . وأنت تجد في الخصائص أبواباً كثيرة تتخذ

---

(١) انظر في هذا ما كتبه الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه : البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب – دار الثقافة – بيروت ١٩٧٢ – ص ١٢٧ – ١٦١

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ٢٩٨ .

(٣) هو صاحب أبي حنيفة ( ت ١٩٨ هـ ) .

عناوين مثيلاتها في الفقه وبخاصة تلك الأبواب التي عرض فيها « العلة » ، كحديثه عن « الاستحسان » و«تخصيص العلل» و«دور الاعتلال »[1] ، بل إنه يصرح بالمنهج الفقهي على ما قاله في « باب في الدور » والوقوف منه على أول رتبة » من أن « هذا موضع كان أبو حنيفة — رحمه الله — يراه ويأخذ به . وذلك أن تؤدي الصنعة إلى حكم ما ، مثلُه مما يقتضي التغيير ، فإن أنت غيرت صرت أيضا إلى مراجعة مثلِ ما منه هَرَبت . فإذا حَصَلت على هذا وجب أن تقيم على أول رتبة ، ولا تتكلف عناء ولا مشقة[2]. »

والذي لا شك فيه أن الدرس اللغوي تأثر بمناهج علم الكلام عندالمسلمين، وهناك عدد كبير من اللغويين تأثروا بمذهبهم الكلامي ، فضلا عن التأثربمنهج البحث الكلامي على وجه العموم ، وقد أكد أبو الفتح أن « علل النحويين ، وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين .[3]» ومن ثم نراه يحلل بعض الظواهر اللغوية تحليلا كلاميا من نحو قوله :

« باب في أن الحكم للطارىء — اعلم أن التضاد في هذه اللغة جارٍ مجرى التضاد عند ذوي الكلام . فإذا ترادف الضدان في شيء منها كان الحكم منهما للطارىء ، فأزال الأول . وذلك كلامِ التعريف إذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ؛ كرجل والرجل ، وغلام والغلام . وذلك أن اللام للتعريف ، والتنوين من دلائل التنكير . فلما ترادفا على الكلمة تضادّا، فكان الحكم لطارئهما وهو اللام .

« وهذا جارٍ مجرى الضدين المترادفين على المحل الواحد ؛ كالأسود يطرأ

---

(١) الخصائص ١/١٣٣ — ٢٣٧ .

(٢) ١ / ٢٠٨ ، وللتوسع في تأثر النحو بالفقه انظر كتاب الأستاذ سعيد الأفغاني « أصول النحو » دمشق ١٩٥٧ ص ٩٠ — ١٠٦ .

٣ — الخصائص ١/٤٨ .

عليه البياض ، والساكِن تطرأ عليه الحركة ، فالحكم للثاني منهما . ولولا أن الحكم للطارىء لما تضادّ في الدنيا عَرَضان ، أو إن تضادّا أن يحفظ كل ضدّ محله ، فيحمي جانبه أن يلمّ به ضدّ له ، فكان الساكن أبداً ساكناً والمتحرك أبداً متحركاً والأسود أبداً أسود والأبيض أبداً أبيض ، لأنه كان كلمّا همّ الضدّ بوروده على المحل الذي فيه ضدّه نفى المقيمُ به الواردَ عليه ، فلم يوجده إليه طريقا ، ولا عليه سبيلا [١] .

مصادر التأثير إذن مصادر إسلامية ، وتتمثل في الفقه والكلام ، وهي تختلف عن الفلسفة اليونانية والمنطق الأرسطي اختلافا جوهرياً على ما تفصله الدراسات الخاصة بهذه الموضوعات . ومعنى ذلك أنه إن كان هناك تناول غير لغوي في الدرس العربي فإنه ينبغي أن يلتمس في هذه المصادر التي أشرنا إليها .

والآن ، هل درس العلماء العرب لغتهم على مناهج تشبه تلك التي يعرفها الدرس الحديث ؛ أي على مناهج وصفية وتاريخية ومقارنة ؟

الحق أن العرب لم يدرسوا لغتهم على المنهج التاريخي ، وقد ذكرنا أن السبب الذي جعلهم يقصرون درسهم على فترة زمنية معينة يتمثل في حرصهم على درس اللغة الصحيحة التي نزل بها القرآن الكريم بما يعين على « فهم » نصوصه فهما صحيحاً يتسق مع الخصائص الحقيقية لهذه اللغة . ومهما يكن من أمر ما يوجه إليهم من نقد في هذه الناحية ، أي إهمالهم « عامل الزمن » [٢]. فإن جهودهم لم تتوقف عن تناول النصوص اللغوية الأدبية بالشرح والتحليل على أساس لغوي وصفي ، كما نعرف من شرح ابن جنى لديوان المتنبي . ومن المقبول والمفهوم أنهم تناولوا النصوص المتأخرة « بمعيار » الفترة الزمنية التي قصروا عليها درسهم والتي جعلوها نموذجاً للغة الموحدة ، وماذا في ذلك والهدف منه

---

(١) الخصائص ٣/٦٢

(٢) د . كمال بشر ، دراسات في علم اللغة : القسم الثاني ص ٥٧

حفظ اللغة وتقويتها ، وهل من الضروري أن نتتبع كل ما يقوله المحدثون من اللغويين فنعيب على قدمائنا منهجاً يهدف إلى حفظ حياة الأمة بسماتها الخاصة التي تميزها من غيرها من الأمم ؟!

والحق أيضاً أن العرب لم يدرسوا لغتهم على أساس « المنهج المقارن » لأنهم رأوا في لغتهم ما أوضحناه من « تفضيلهم» إياها على ما سواها من لغات ولكننا لا نعدم أن نجد إشارات طفيفة إلى لغات أجنبية وبخاصة الفارسية والرومية ، كإشارات سيبويه في مواضع من الكتاب إلى الفـــارسية [(١)] ، وكالإشارات التي يطلقها ابن فارس إطلاقاً دون أن نعرف الأسس التي يبني عليها حكمه كقوله مثلاً : « فأول الحروف الهمزة ، والعرب **تنفرد بها في عرض الكلام ، ولا تكون في شيء من اللغات ابتداء** ، ومما اختصت به لغة العرب الحاء والظاء ، وزعم ناس أن الضاد مقصورة على العرب دون سائر الأمم . قال أبو عبيد وقد انفردت العرب بالألف واللام اللتـين للتعريف كقولنا : الرجل والفرس ، فليسا في شيء من لغات الأمم غير العرب » [(٢)]. وقد مر بك ما استشهدنا به من كلام الثعالبي « فيما يجري مجرى الموازنة بين العربية والفارسية [(٣)]» ومنهذا أيضاً ما كان يشير إليه ابن جنى في نحو قوله: « ومن طريف حديث اجتماع السواكن شيء وإن كان في لغة العجم ، فإن طريق الحس موضع تتلاقي عليه طباع البشر ، ويتحاكم إليه الأسود والأحمر وذلك قولهم : « آرْد » للدقيق ، و « ماسْت » للبن ، فيجمعون بين ثلاثة سواكن . إلا أنني لم أر ذلك إلا فيما كان ساكنه الأول ألفا، وذلك أن الألف لما قاربت بضعفها وخفائها الحركة صارت ( ماسْتْ ) كأنها مَسْت [(٤)]» .

---

(١) الدكتور عبد الوهاب عزام : الفارسية في كتاب سيبويه ، مجلة مجمع اللغة العربيةبالقاهرة جـ ١٣ ص ٤٣ — ٤٧

(٢) الصاحبي : ص ١٠٠

(٣) فقه اللغة ١٤٤

(٤) الخصائص ١/٩٠

من الواضح أن مثل هـــذه الإشارات كانت ترد عرضاً دون أن تلفتهم إلى دراسة العربية على أساس مقارن .

لم يبق إذن إلا المنهـــج الوصفي ، وهو مــــا نؤكد أنهم درسوا لغتهم على أساسه ، بمعنى أنهم تناولوها – في الأغلب – تناولا لغويا مبنيا على وصف الظواهر كما هي ، وليس شرطا أن يتطابق هذا المنهج مع ما يقرره المحدثون ، لكنه في جوهره العام يقترب من كثير من المنهج الحديث . ويتمثل المنهج الوصفي لديهم فيما يلي :

١ – أن طريقة جمعهم للمادة اللغوية اعتمدت على منهج واقعي واضح ؛ فقد حددوا البيئة التي يصح أخذ اللغة عنها ، وذلك بأن حصروها في المناطق البادية من شبه الجزيرة العربية ، معللين ذلك بأن الحواضر وأطراف الجزيرة لا تمثل لغتها لغة العرب تمثيلا صحيحا ، لتعرضها لمؤثرات أجنبية « فلم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم » [1] . وقـــد كتب ابن جني باباً بعنوان « في ترك الأخذ عن المدر كما أخذ عن أهل الوبر » قال فيه : « علة امتناع ذلك مــا عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل . ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر .

« وكذلك أيضا لو فشا في أهل الوبر مــــا شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها ، لوجب رفض لغتها ، وترك تلقّي ما يرد عنها . وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد نرى بدويا فصيحا ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه ، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه ، وينال ويغض منه » [2] .

---

(١) السيوطي الاقتراح ص ٢٣

(٢) الخصائص ٢ / ٥ .

ومعنى ذلك أن أبا الفتح يجعل المقياس الضروري صحة المصدر اللغوي ، وذلك بالبعد عن المؤثرات الخارجية ، وعلى ذلك فإن البدو الذين تأثرت لغتهم لا يصح الاعتماد عليهم في جمع اللغة ، ونحسب أن ذلك من الخصائص التي يتطلبها الدرس الحديث فيما يعرف الآن باسم informant ، وهو الشخص الذي يعتمد عليه الباحث في جمع مادته اللغوية ، إذ ينبغي أن يكون من بين الذين يمثلون لغتهم تمثيلاً صحيحاً دون تأثيرات خارجية .

ومثل هذا التحديد للبيئة اللغوية وللمصدر الذي يُعتمد عليه هو ما نجد عليه شواهد كثيرة عند ابن جنى ؛ حيث تبدو لنا طريقته في جمع مادته من المصدر البشري ، من ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبدالله الشجري ، وهو أعرابي ممن اعتمد عليهم أبو الفتح : « وسألته يوماً فقلت له : كيف تجمع ( دُكّاناً ) ؟ فقال : دكاكين ، قلت : فسِرحانا ؟ قال : سراحين ، قلت : فقُرْطانا ؟ قال : قراطين ، قلت : فعثمان ؟ قال: عثمانون . فقلت له: هلا قلت أيضاً عثامين ؟ قال : أيْش عثامين ! أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبداً » [1] .

ومعنى ذلك أيضاً أن العرب درسوا اللغة باعتبارها لغة «منطوقة» وليس باعتبارها لغة « مكتوبة » ، وهو أساس الدرس اللغوي الصحيح على ما بيناه في موضعه .

٢ – والسمة الثانية من سمات المنهج الوصفي ، أنهم – بعد جمعهم للغة من بيئتها التي حددوها ومن مصادرها البشرية – صنفوا مادتهم اللغوية على أساس وصفي ، نقصد أن الصفة الغالبة على تصنيفهم هي الصفة التقريرية . والعجيب أن الدرس اللغوي العربي يتعرض لهجوم عنيف بحجة أنه ليس تقريريا، والذي نعتقده أن هذا الهجوم مبني على الأعمال اللغوية المتأخرة التي تأثرت بمناهج

---

(١) ٢٤٢/١ .

عقلية ، أما الأعمال المبكرة ، وهي التي تمثل المنهج العربي تمثيلاً صحيحًا ، فإنها تكاد تقتصر على المنهج التقريري، وهو ما نعرفه من منهج سيبويه . وكلمة الكسائي في ذلك مشهورة حين « سئل في مجلس يونس عن قولهم : لأضربن أيُّهم يقوم؛ لم لا يقال : لأضربن أيَّهم ؟ فقال . أيّ هكذا خلقت»[1].

و«هكذا خلقت» هي جوهر المنهج الوصفي لا جدال .

وفي الكتب التي بين أيدينا نلحظ أن ابن فارس والثعالبي معا لا يخرجان عن هذا المنهج ؛ فلا نجد تعليلا للظواهر اللغوية التي يوردانها ، ومن هنا غلب على الكتابين تعبيرات واحدة من مثل : « ومن سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه كلامٌ ، ولا يكون هذا المعترِض إلا مفيدا ، ومثال ذلك أن يقول القائل : أعملُ — واللهُ ناصري — ما شئتُ ، إنما أراد أعملُ ما شئتُ واعترض بين الكلامين ما اعترض .. » ومن مثل « العرب تشير إلى المعنى إشارة وتومي،إيماء دون التصريح، فيقول القائل : لو أن لي من يقبل مشورتي لأشرت ، وإنمـــا يحث السامع على قبول المشورة . وهو في أشعارهم كثير » وهكذا في القسم الثاني من الكتابين بوجه عام [2]. وهذا المنهج الوصفي ظاهر غاية الظهور فيما قدمه ابن جنى من وصف للأصوات في سر الصناعة أو في الخصائص .

٣ — أنه مع هذا المنهج التقريري ، لم يخل المنهج العربي من تعليل الظواهر اللغوية ، ومرة أخرى يتعرض الدرس العربي لهجوم عنيف من هذه الناحية ؛ إذ يربط الناقدون بين التعليل عندهم والتعليل عند الفلاسفة ، والواقــع أنه بالرغم من تأثر التعليل عندهم بنظيره عند الفقهاء والمتكلمين فإنه — في مراحله التي أشرنا إليها — لا يخرج — في أغلبه — عن التعليل اللغوي . نقصد أنهم

---

(١) المزهر ٣٧٣/٢ .

(٢) انظر الصاحبي ١٩٦ وما بعدها، وفقه اللغة ١٠٢ وما بعدها .

لم يكونوا يفسرون الظاهرة اللغوية من خارجها ، بل كانوا يعمدون إلى الربط بين الظواهر في سياق لغوي واحد ، ومن أظهر الدلائل على ذلك‌ما فصل فيه أبوالفتح‌من حديثه عن « الاستثقال والاستخفاف» محاولا تحليل الظواهر اللغوية بالرجوع إليه ، مؤكداً على قضية في غاية الأهمية بالنسبة للمنهج الوصفي، وهي أن اللغة « مادة طبيعية » يلجأ فيها إلى الحس والطبع ولا يُركن فيها إلى العقل أو الفلسفة أو المنطق ، فيقول : « اعلم أن علل النحويين وأعني‌بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ، أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما **يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس** . ويقول « ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطو على الاعتراف به ؛ ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفزع في‌التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ؛ فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد » ويقول « ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لبس في معرفته ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في موسر ، وموقن واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في‌ثقل الياء الساكنة بعد الضمة؛ لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة **وهذا – كما تراه – أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه ، وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها** »[1] .

وهكذا في مواضع كثيرة من الكتاب ، لا تجد تعليله مبنياً على أساس فلسفي أو منطقي ، وإنما هو يصدر فيه عن اتصال بالحقائق اللغوية كما هي ولا التفات هنا إلى ما يقال من أن كثيراً من هذه التعليلات كان قائماً على

---

(١) الخصائص ٤٨/١ وما بعدها.

التخيل والافتراض وذلك في مثل تعليلهم لقلب الواو ياء في ميزان وميعاد مثلا ، لأن النظر إلى « الجذر » أو « الأصل » لا يزال معمولاً به في اللغات التي عرفت المنهج الحديث ، والمهم عندنا أن أبا الفتح لم يعلل هذا القلب تعليلاً خارجاً عن « طبيعة » اللغة و « مادتها » .

٤ — أن دراستهم للغة لم تقتصر على « مستوى » واحد ، وإنما شملت ما يدعو إليه المنهج الحديث ؛ فدرسوا الأصوات والصرف والنحو والدلالة ، وتناولوها تناولاً وصفياً على ما ظهر مما قدمناه من وصفهم للأصوات المفردة والأصوات في الكلام بل الإحساس بعائلة الصوت الواحد فيما يعرف بالفونيم ، وعلى ما ظهر من فهمهم للنحو بأنه دراسة الجملة ، ومن دراستهم « للفصائل النحوية » في مقدمات كتبهم ، ثم ما ظهر من دراستهم على المستوى الدلالي سواء كان على مستوى المعجم أو على مستوى المعنى عموماً وبخاصة فيما أشرنا إليه من إدراك ابن جنى لما يعرف « بسياق الحال » .

المنهج إذن — في معظمه — منهج لغوي وصفي ، وإذا كان العرب لم يقدموا منهجاً تاريخياً ولا منهجاً مقارناً ، فإن هذا الذي قدموه خليق بالدرس والاهتمام .

ولعل هذا الذي قدمناه — على إيجازه — أن يكون قد ساعد على توضيح شيء من هذا المنهج ، ولا ينبغي أن نمل من التأكيد على أن دراسة ما قدمه أسلافنا ينبغي أن يسبق أية محاولة للتاريخ أو النقد ، فضلا عن أنه ينبغي أن يسبق أية محاولة « للتجديد » ، والذي لا شك فيه أن مثل هذا المنهج يحتاج إلى عمل جاد ، و « تنسيق » بين الجهات التي تضطلع بالبحث اللغوي ، ونحسب أنه من الضروري توجيه طلاب الدراسات العليا هذه الوجهة لأن إدراكهم

للقديم وتعمقهم درسه هو الأساس الصحيح الوحيد لتأصيل الدرس العربي ، ولسنا ندعو إلى إغفال المناهج الحديثة ، بـــل ينبغي أن نكون على اتصال مستمر بها ، شرط ألا نعجل في الحكم على المنهج العربي قبل درسه ، لأن ذلك خطأ فضلا عن أنه خطير .

# ملحق

## نصوص من كتاب الخصائص

لأبي الفتح عثمان بن جني

# تقـــديم

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد :

فهذه نصوص من كتاب الخصائص لأبي الفتح عـــثمان بن جنى ، اخترناها مدخلاً لمادة فقه اللغة التي يدرسها طلاب قسم اللغة العربية . ولعل هذه الطريقة أن تكون أجدى عليهم وأقرب إلى درس لغتهم ، لأسباب : منها أن يتمرس الطالب بمعالجة النصوص العربيـــة قراءةً وفهماً واستنباطا ، ومنها أن مادة فقه اللغة لا تزال تُقدَّم في جامعاتنا العربية بطرق تختلف اختلاف المناهج التي يصدر عنها أصحابها .

ولعل السبب الأهم هو أن « فقه اللغة » ـ لدى عدد من الدارسين المحدثين ـ يوازي ما يعرف الآن بـ « علم اللغة » ، وهو عـلم يقول عنه أصحابه إنه ليس دراسة للغة معينة وليس مقصوداً به لغة معينة وإنما هو منهج عام لدراسة اللغة ، ومع ذلك فإن طريقته التي رأيناها والتي تقدَّم الآن للدرس تشعرك أنك أمام منهج غريب عن اللغة العربيـة ،

باصطلاحات غريبة عنها، وفي ذلك نصيب من الحق؛ لأن المنهج والمصطلح تابعان من لغات أوروبية ـ غالباً ـ ، تختلف في تاريخها وفي طبيعتها عن اللغة العربية . والمحاولات التي نقرأها الآن في تطبيق هـذا العلم على العربية محاولات تشعرك بقدر غير ضئيل من الاعتساف ، وبقدر غير ضئيل من البعد عن طبيعة العربية أيضاً .

ومهما يكن من أمر ، فلا بأس من أن نعرف التطور الحديث لعلم اللغة ، شرط أن يكون لدينا أساس قوي في درس العربية .. ونكاد نزعم أن درس العربية ـ في مظانها الأصيلة ـ لم يتحقق في عصرنا هذا على ما ينبغي أن يكون عليه الدرس . ومثل هذا الأساس ضرورة من ضرورات « الموضوعية » التي ينادون بها في « علم اللغة » كي يتوافر لدينا مقياس واضح نفرق به بين ما هو ملائم لطبيعة العربية وما هو غريب عنها .

وليس هناك من يدعى أن ابن جنى بعيد عن المنهج اللغوي أو أنه لم يصل الى مقررات في الدرس اللغوي تقرب من ذلك الأسلوب «العلمي» الذي يتخذه المنهج الحديث، مع الفرق الشاسع بينهما في أن ما وصل إليه ابن جنى نابع من ممارسة طويلة للعربية ومن وعي كامل بالحياة العربية في ميادينها المختلفة .

وهو أبو الفتح عثمان بن جنى ، كان أبوه رومياً يونانياً ، وهو أزدى بالولاء .

وفي القرن الرابع ، أزهى العصور العربية حضارة ، وأنضجها فكراً ، وأكثرها حركة ونشاطاً ، وفي الموصل ، ذلك البلد الذي يصفه المقدسي[1] بأنه « كثير المشايخ ، لا يخلو من إسناد عال ، وفقيه مذكور » ينشأ ابن جنى ، ويعيش عمراً مديداً يزيد على الثمانين عاماً على أصح الروايات ، متنقلاً بين أرجاء العراق والشام . مصاحباً شيخه وأستاذه أبا علي الفارس ما يقرب من أربعين عاماً[2] ، فيصنعه الشيخ على عينه ، ويؤثر فيه ويجعل منه عالم لغة من أحسن من قدمت لنا العربية من علماء ، ونكاد نقول إنه أحسنهم على الإطلاق .

ويبارك الله للرجل في عمره ، فلا يركن فيه إلى راحة ، ولا يعرف فيه نوعاً من كلال ، فهو دائب على التنقير والبحث ، مقيم على القراءة[3] والدرس والإنتاج ، حتى يقدم للعربية ما يقرب من خمسين كتابا ، تترك أثرها واضحاً في أعمال من عاصره ومن جاء بعده ، ويعول عليها كثير من العلماء في القديم والحديث .

ولقد كان ابن جنى معتزلياً ، تؤيد ذلك أدلة كثيرة ذكر بعضها الأستاذ محمد علي النجار محقق الخصائص ، ونضيف إليها ما أورده في

---

(١) المقدسي : أحسن التقاسيم ، ليدن ١٩٠٩ ص ١٣٨ .

(٢) يصرح بذلك ابن جنى بأنه لولا أبو علي لكان « عن هذا الشأن بمعزل وبأمر سواه على شغل » الخصائص ١/٣٧٧ .

(٣) انظر مقدمة الخصائص التي كتبها الشيخ النجار ص ٦٠ .

كتابه « المحتسب » تعليقاً على القراءة الشاذة : « قال عذابي أصيب به من أساء » ، قال : « القراءة أشد إفصاحاً **بالعدل** من القراءة الفاشية التي هي « من أشاء » لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكور علة الاستحقاق له ، وهو الإساءة ، والقراءة الفاشية لا يتناول من ظاهرها علة إصابة العذاب له ، وأن ذلك لشيء يرجع إلى الانسان وإن كنا قد أحطنا علماً بأن الله تعالى لا يظلم عباده ، وأنه لا يعذب أحداً منهم إلا بما جناه واجترمه على نفسه ، إلا أنا لم نعلم ذلك من هذه الآية بل من أماكن غيرها ، وظاهر قوله تعالى « من أشاء » بالشين المعجمة ربما أوهم من يضعف نظره من المخالفين أنه يعذب من يشاء من عباده أساء أو لم يسيء ، نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله وهو حسبنا وولينا [1] . وذلك هو العدل الإلهي نفسه عند المعتزلة .

ونحن نلفت النظر إلى مذهبه الاعتزالي لأنه يفسر منهجه في تحليل الظواهر اللغوية .

وكتاب الخصائص هو أوفى كتاب نعرفه يتناول المنهج العام لدرس اللغة ، فهو ليس كتاباً في الأصوات شأن كتابه « سر الصناعة » ، وليس كتاباً في الصرف شأن كتابه « المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني » ، وليس كتاباً في النحو شان كتابه « اللمع » ، وإنما هو كتاب

---

(١) المحتسب في وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها . مخطوطة دار الكتب ١٢٥ ، والكتاب ينشره الآن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بمصر .

يعرض للأصول العامة للدرس اللغوي في العربية ، وقد صرح بذلك في المقدمة عند تبيينه لأسباب تأليفه ، فيقول : « وذلك أنا لم نرَ أحداً من علماء البلدين [1] تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه » [2] .

وبعد ، فإن ما نرجوه أن تلفت هذه النصوص اهتمام شبابنا إلى تراثهم القديم ، وأن يجدوا فيه أساساً صالحاً للفهم القويم للعربية .

والله وحده ولي التوفيق .

**عبده الراجحي**

بيروت في الحادي عشر من شهر رمضان المبارك ١٣٩١ هـ
الموافق الثلاثين من تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٧١ م

---

(١) أي البصرة والكوفة .
(٢) الخصائص ١/٢

# مقدمة أبي الفتح لكتاب الخصائص

الحمد لله الواحد العدل[1] القديم وصلى الله على صفوته محمد وآله المنتخبين . وعليه وعليهم السلام أجمعين .

هذا ـ أطال الله بقاء مولانا الملك السيد المنصور المؤيد، بهاءالدولة[2] وضياء الملة ، وغياث الأمة ، وأدام ملكه ونصره ، وسلطانه ومجده ، وتأييده وسموّه ، وكبت شانئه وعدوّه ـ كتاب لم أزل على فارط الحال ، وتقادم الوقت ، ملاحظاً له ، عاكف الفكر عليـــه ، منجذب الرأي والروية إليه وادّاً أن أجد مهملاً أصله به ، أو خللاً أرتقه بعمله والوقت يزداد بنواديه[3] ضيقاً ، ولا ينهج إلى الابتداء طريقاً . هذا مع إعظامي له ، وإعصامي بالأسباب المنتاطة به ، واعتقادي فيه أنه من

---

(١) العدل صفة من صفات الله التي يركز عليها المعتزلة ، وهي تشكل عندهم أحد أصولهم الخمسة ، وبها عرفوا بالعدلية ، وهناك أدلة كثيرة على أن ابن جنى كان معتزلياً ، وهي نقطة هامة في فهم آرائه اللغوية كما سبق .

(٢) هو بهاء الدولة الذي تولى الملك في بغداد ٣٧٩–٤٠٣ هـ.

(٣) نواديه : شوارده .

أشرف ما صُنف في علم العرب ، وأذْهبه في طريق القياس والنظر ، وأعْوده عليه بالحيطة والصون، وآخذه له من حصة التوقير والأون[1] ، وأجْمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة : من خصائص الحكمة وينطق به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافرُ وجوهه، ومحاسرُ أذرعه وسوقه ، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره ، وتحي[2] إليّ بما خيطت عليه أقرابه وشواكله[3] وتريني أن تعريد[4] كل من الفريقين البصريين والكوفيين عنه ، وتحاميَهم طريق الإلمام به ، والخوض في أدنى أوشاله وخُلجه ، فضلاً عن اقتحام غماره ولججه ، إنما كان لامتناع جانبه ، وانتشار شعاعه ، وبادي تهاجر قوانينه وأوضاعه . وذلك أنا لم لم نرَ أحداً من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو[5] على مذهب أصول الكلام والفقه . فاما كتاب أصول أبي بكر[6] فلم يُلمم فيه بما

---

(١) التوقير والأون : الإراحة والهدوء .

(٢) تحي : مضارع وحي مثل أوحى .

(٣) الأقراب جمع ُقرب وهي خاصرة الفرس ، والشواكل جمع شاكلة وهي الركبة .

(٤) التعريد : الهرب .

(٥) أصول الفقه هو العلم الذي يشرح المنهج لاستنباط الأحكام الفقهية ، وأصول النحو الذي يشير إليه ابن جنى هو المنهج الذي ينهجــه اللغوي في معالجة الظواهر اللغوية، وهو ما نسميه الآن فقه اللغة أو علم اللغة ، وتلاحظ أنت هنا أن ابن جنى يشير إلى أن اللغويين من البصرة والكوفة لم يهتموا بوضع كتب في هذا العلم .

(٦) هو أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) .

نحن عليه ،إلا حرفاً أو حرفين في أوله ، وقد تُعلّق عليه به . وسنقول في معناه .

على أن أبا الحسن [1] قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيّباً ، إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذاك أنا نبنا عنه فيه ؛ وكفيناه كلفة التعب به ، وكافأناه على لطيف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا ، المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا ، حتى دعا ذلك أقواماً نزرت من معرفة حقائق هذا العلم حظوظهم ، وتأخرت عن إدراكه أقدامهم ، إلى الطعن عليه ، والقدح في احتجاجاته وعلله . وسترى ذلك مشروحاً في الفصول بإذن الله تعالى .

ثم إن بعض من يعتادني ، ويُلم لقراءة هذا العلم بي ، ممن آنس بصحبته لي ، وأرتضي حال أخذه عني ، سال فأطال المسألة ، وأكثر الحفاوة والملاينة ، أن أمضي الرأي في إنشاء هذا الكتاب ، وأوليته طرفاً من العناية والانصباب فجمعت بين ما أعتقده من وجوب ذلك عليّ ، إلى ما أوثره من إجابة هذا السائل لي . فبدأت به ووضعت يدي فيه ، واستعنت الله على عمله ، واستمددته سبحانه من إرشاده وتوفيقه، وهو ـ عز اسمه ـ مؤتى ذلك بقدرته ، وطوله ومشيئته .

---

(١) هو الأخفش سعيد بن مسعدة(ت٢١٠هـ)وهو المعروف بالأخفش الأوسط.

- ١ -

## هذا باب القول على الفصل بين الكلام والقول

ولنقدم أمام القول على فرق بينهما ، طرفاً من ذكر أحوال تصاريفهما واشتقاقهما ،مع تقلب حروفهما ؛ فإن هذا موضع يتجاوز قدر الاشتقاق ويعلوه إلى ما فوقه . وستراه فتجده طريقاً غريباً ، ومسلكاً من هذه اللغة الشريفة عجيباً .

فأقول : إن معنى ( ق و ل ) أين وُجدت ، وكيف وقعت ، من تقدّم بعض حروفها على بعض ، وتأخره عنه، إنما هو للخفوف والحركة. وجهات تراكيبها الست مستعملة كلها ، لم يُهمل شيء منهـا ، وهي ( ق و ل ) ـ ( ق ل و ) ـ ( و ق ل ) ـ ( و ل ق ) ـ ( ل ق و ) ـ ( ل و ق ) .

الأصل الأول ( ق و ل ) وهو القول . وذلك أن الفم واللسان يخفان له ، ويقلقان ويمذلان به [1] . وهو بضـد السكوت ، الذي هو

---

(١) المذل عدم الاستقرار .

داعية الى السكون ؛ ألا ترى أن الابتداء لما كان أخذا في القول لم يكن الحرف المبدوء به إلا متحركاً [1] ، ولما كان الانتهاء أخذاً في السكوت، لم يكن الحرف الموقوف عليه إلا ساكناً .

الأصل الثاني ( ق ل و ) ، منه القِلْو : حمار الوحش ؛ وذلك لخفته وإسراعه .

ومنه قولهم ( قلوت البُسر والسّويق [2] فهما مقلوان ) وذلك لأن الشيء إذا قُلي جف وخف ، وكان أسرع إلى الحركة وألطف ، ومنه قولهم ( اقلوليت يا رجل ) ، قال :

قد عَجِبتْ مني ومن يُعَيليا لما رأتني خلقاً مُقْلوليا

أي خفيفاً للكِبرَ وطائشاً .

الثالث : ( و ق ل ) منه الوقل للوعل ، وذلك لحركته ، وقالوا : توقّل في الجبل: إذا صعّد فيه،وذلك لا يكون إلا مع الحركة والاعتمال.

الرابع : ( و ل ق ) قالوا : ولق تلِق : إذا أسرع .

قال : جاءت به عَنْس من الشام تَلق

أي تخف وتسرع . وقرىء ( إذ تلِقونه بالسنتكم ) أي تخفون وتسرعون .

---

(١) من أصول العربية استحالة البدء بصوت ساكن .

(٢) البسر التمر قبل أن يرطب ، والسويق : ما يتخذ من الحنطة والشعير .

الخامس : ( ل و ق ) ، جاء في الحديث ( لا آكل من الطعام إلا ما لُوّق لي) أي ما خُدم وأُعملت اليد في تحريكه وتلبيقه[1] ، حتى يطمئن وتتضامّ جهاته . ومنه اللُّوقة للزُّبدة ، وذلك لخفتها وإسراع حركتها وأنها ليست لها مُسكة الجبن ، وثقل المصل[2] ونحوهما .

السادس : ( ل ق و ) منه اللِقوة للعُقاب ، قيل لها ذلك لخفتها وسرعة طيرانها ؛ ومنه اللَّقْوة في الوجه ، والتقاؤهما أن الوجه اضطرب شكله ، فكأنه خفة فيه ، وطيش منه ، وليست له مُسْكة الصحيح ، ووفور المستقيم .

فهذه الطرائق التي نحن فيها حَزْنة المذاهب ، والتورّد لها وعر المسلك ، ولا يجب مع هذا أن تستنكر ، ولا تستبعد ؛ فقد كان أبو علي رحمه الله يراها ويأخذ بها .

وشاهدته غير مرة ، إذا أشكل عليه الحرف : الفاء ، أو العين ، أو اللام . استعان على علمه ومعرفته بتقليب أصول المثال الذي ذلك الحرف فيه . فهذا أغرب مأخذاً مما تقتضيه صناعة الاشتقاق ، لأن ذلك إنما يُلتزم فيه شرج[3] واحد من تتالي الحروف ، من غير تقليب لها ولا تحريف . وقد كان الناس : أبو بكر رحمه الله وغيره من تلك الطبقة ،

---

(١) تلبيقه أي تليينه .

(٢) المصل نوع من الجبن ، يقال : مصلَ اللبن يمصله مصلاً إذا وضعه في وعاء خوص أو خِرَق حتى يقطر ماؤه .

(٣) الشرج : الضرب والصنف .

استسرفوا أبا إسحاق [1] رحمه الله ، فيما تجشمه من قوة حشده ، وضمّه شعاع ما انتشر من المُثل [2] المتباينة إلى أصله ، فأما أن يُتكلف تقليب الأصل ، ووضع كل واحـــد من أحنائه [3] موضع صاحبه ، فشيء لم يعرض له ولا تضمّـن عهدته ، وقد قال أبو بكر : ( من عرف أَنِس ، ومن جهل استوحش ) . وإذا قام الشاهـــد والدليل ، وضح المنهج والسبيل .

وبعد فقد ترى ما قدمنا في هذا أُنُفا [4] ، وفيه كاف ٍمن غيره ؛ على أن هذا وإن لم يطرد وينقد في كل أصل ، فالعذر على كل حال فيه أبين منه في الأصل الواحد ، من غير تقليب لشيء من حروفه ، فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقـــاق له كان فيما تقلبت أصوله : فاؤه ، وعينه ، ولامه ، أسهل ؛ والمعذرة فيه أوضح .

وعلى أنك إن أنعمت النظر ولاطفته ، وتركت الضجر وتحاميته ، لم تكد تعدم قرب بعض من بعض ، وإذا تأملت ذاك وجدته بإذن الله .

وأما ( ك ل م ) فهذه أيضاً حالها ، وذلك أنها حيث تقلبت فمعناها الدلالة على القوة والشدة . والمستعمل منهـــا أصول خمسة ، وهي :

---

(١) هو أبو إسحق الزجاج ( ت ٣١٠ ﻫ ).
(٢) المثل يقصد بها الأوزان هنا .
(٣) الأحناء جمع حِنو وهي أطراف الأشياء ونواحيها .
(٤) أُنف أي أنه لم يُسبق به .

( ك ل م ) ـ ( ك م ل ) ـ ( ل ك م ) ـ ( م ك ل ) ـ ( م ل ك )
وأهملت منه ( ل م ك ) فلم تأتـِ في ثبت .

فمن ذلك الأصل الأول (ك ل م) منه الكَـلْـم للجرح . وذلك للشدة التي فيه ، وقالوا في قول الله سبحانه : ( دابّـةً من الأرض تكلمهم ) قولين : أحدهما من الكَـلام ، والآخر من الكِـلام أي تجرحهم وتأ كلهم ، وقالوا : الكُـلام : ما غلظ من الأرض ، وذلك لشدته وقوته ؛ وقالوا : رجل كليم أي مجروح وجريح ، قال :

عليها الشيخ كالأسد الكليم

ومنه الكَـلام ، وذلك أنه سبب لكل شر وشدة في أكثر الأمر .
ومنه قول أبي بكر ــ رضي الله عنه ــ في لسانه : ( هذا أوردني الموارد).
وقال : وجرح اللسان كجرح اليد

وقال الأخطل :

حتى اتقوني وهم مني على حذر والقول ينفذ ما لا تنفذ الإبر

فلما كان الكلام أكثره إلى الشدة، اشتق له من هذا الموضع. فهذا أصل.

الثاني (ك م ل) من ذلك كَمَـلَ الشيء وكَـمُـل وكَمِـل فهو كامل وكميل وعليه بقية تصرفه . والتقاؤهما أن الشيء إذا تم وكمل كان حينئذ أقوى وأشد منه إذا كان ناقصاً غير كامل .

الثالث : ( ل ك م ) ، منه اللكم إذا وجأت الرجل ونحوه ، ولا شك في شدة ما هذه سبيله .

الرابع : ( م ك ل ) منه بئر مكول ، إذا قل ماؤها . والتقاؤهما أن البئر موضوعة الأمر على ُجمتها بالماء ، فإذا قل ماؤها كُره موردها وجفا جانبها ، وتلك شدة ظاهرة .

الخامس : ( م ل ك ) ، من ذلك ملكت العجين ، إذا أنعمت عجنه فاشتد وقوي . ومنه مِلك الإنسان ، ألا تراهم يقولون : قد اشتملت عليه يدي ، وذلك قوة وقدرة من المالك على ملكه ، ومنه المُلْك ، لما يعطى صاحبه من القوة والغلبة، وأملكت الجارية ، لأن يد بعلها تقتدر عليها. فكذلك بقية الباب كله .

فهذه أحكام هذين الأصلين على تصرفهما وتقلب حروفهما .

فهذا أمر قدمناه أمام القول على الفرق بين الكلام والقول ، ليُرى منه غور هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، ويُعجب من وسيع مذاهبها ، وبديع ما أُمِدّ به واضعها ومبتدئها . وهذا أوان القول والفصل .

أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضرب سعيد ، وفي الدار أبوك ، وصه ، ومه ، ورويد ، وحاءِ وعاءِ في الأصوات ، وحسٍّ ، ولَبٍّ [1] ، وأفّ ، وأوّه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام .

---

(١) حسّ : كلمة تقال عند الألم ، ولبّ بمعنى لبيك .

وأما القول فأصله أنه كل لفظ مذِل به اللسان ، تامـــاً أو ناقصاً .

فالتام هو المفيد ، أعني الجملة وما كان في معناها ، من نحو صهٍ ، وإيهٍ . والناقص ما كان بضد ذلك ، نحو زيد ، ومحمد ، وإن ، وكان أخوك ،إذا كانت الزمانية لا الحدثية . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً . هذا أصله.ثم يُتّسع فيه ؛ فيوضع القول علىالاعتقادات والآراء ؛ وذلك نحو قولك : فلان يقول بقول أبي حنيفـــة ، ويذهب إلى قول مالك ، ونحو ذلك ، أي يعتقد ما كانا يريانه ، ويقولان به ، لا أنه يحكى لفظهما عينه ، من غير تغيير لشيء من حروفه .

ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا : القرآن كلام الله ، ولا يقال : القرآن قول الله ، وذلك أن هذا موضع متحجّر ، لا يمكن تحريفه ، ولا يسوغ تبديل شيء مـــن حروفه . فعبر لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة ، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة ، وآراء معتقدة. قال سيبويه ( واعلم أن « قلت » في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ، وإنما يحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً » . ففرق بين الكلام والقول كما ترى . نعم وأخرج الكلام هنا مخرج ما قد استقر في النفوس ، وزالت عنه عوارض الشكوك . ثم قال في التمثيل : « نحو زيد منطلق ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يُعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه ، مستقلاً بمعناه ؛ وأنالقول عنده بخلاف ذلك ؛ إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم

الفصل بينهما ، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بانفسها ، الغانية عن غيرها ، وأن القول لا يستحق هذه الصفة ، من حيث كانت الكلمة الواحدة قولا ، وإن لم تكن كلاماً ، ومن حيث كان الاعتقاد والرأي قولاً ، وإن لم يكن كلاماً . فعلى هذا يكون قولنا « قام زيد » كلاماً ، فإن قلت شارطاً : إن قام زيد ، فزدت عليه ( إن ) رجع بالزيادة إلى النقصان ، فصار قولاً لا كلاماً ؛ ألا تراه ناقصاً ، ومنتظراً للتمام بجواب الشرط . وكذلك لو قلت في حكاية القسم : حلفت بالله ، أي كان قسمي هذا لكان كلاماً ، لكونه مستقلاً ، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً ، من حيث كان ناقصاً ؛ لاحتياجه إلى جوابه . فهذا ونحوه من البيان ما تراه .

. . . . . .

فقد ثبت مما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برءوسها المستغنية عن غيرها ،وهي التي يسميها أصل هذه الصناعة الجمل [1] على اختلاف تركيبها ، وثبت أن القول

---

(١) هذه إشارة ينبغي الالتفات إليها هنا، فهو يؤكد غير مرة أن الكلام هو الذي يسميه النحويون ( الجمل ) ، ثم إن نصه على كلام سيبويه دليل على إدراك النحاة القدامى لماهية النحو وميدانه ؛ فهو – في الحق – دراسة للجملة ، وهذه النقطة تحتاج إلى تفصيل لكثرة ما يُدعى – في العصر الحديث – على النحو العربي من أنه لم يكن متخصصاً ولم يكن مدركاً لطبيعة اللغة . ولسوف تسمح لنا النصوص التالية بالتعرض لشيء من هذا .

عندها أوسع من الكلام تصرفاً وأنه قد يقع على الجزء الواحد ،وعلى الجملة، وعلى ما هو اعتقاد ورأي ، لا لفظ وجرس .

وقد علمت بذلك تعسف المتكلمين في هذا الموضع ، وضيق القول فيه عليهم ، حتى لم يكادوا يفصلون بينهما . والعجب ذهابهم عن نص سيبويه فيه وفصله بين الكلام والقول . ولكل قوم سُنّة وإمامها .

---

**تعليق :**

ابن جنى عالم صرف في تكوينه الأساسي ، وتذكر لنا المصادر أن اتصاله بأستاذه أبي علي الفارسي كان بسبب مسألة صرفية . وهو حين يعرض في هذا الفصل للفرق بين الكلام والقول يعتمد على معرفته الصرفية فيقدم لنا هذه الطريقة التي عرفت باسمه في تقليب الأصل اللغوي الواحد ؛ إذ كان يعتقد أن تقليبات الأصل الواحد تجمع معنى واحداً تقريباً . وهذا النوع من التحليل الصرفي سماه أبو الفتح الاشتقاق الأكبر . والاشتقاق عنده نوعان ، اشتقاق أصغر واشتقاق أكبر ، وقد عقد في الجزء الثاني من الخصائص باباً سماه « الاشتقاق الأكبر » قال فيه :

( هذا موضع لم يسمّه أحد من أصحابنا ؛ غير أن أبا علي – رحمه الله – كان يستعين به ويخلد إليه ، مع إعواز الاشتقاق الأصغر . لكنه مع هذا لم يسمّه ، وإنما كان يعتاده عند الضرورة ، ويستروح إليه ، ويتعلل به . وإنما هذا التلقيب لنا نحن . وستراه فتعلم أنه لقب مستحسن . وذلك أن الاشتقاق عندي على ضربين : كبير وصغير .

( فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم ، كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقراه فتجمع بين معانيه ، وإن اختلفت صيغه ومبانيه . وذلك كتركيب ( س ل م ) فإنك تأخذ منه معنى السلامة من تصرفه ، نحو سلم ويسلم ،

... ... ...

وسالم ، وسلمان ، وسلمى والسلامة ، والسليم : اللديغ ؛ أطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة . وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته ، وبقية الأصول غيره ؛كتركيب ( ض ر ب ) و ( ج ل س ) و ( ز ب ل ) على ما في أيدي الناس منذلك. فهذا هو الاشتقاق الأصغر . وقد قدم أبو بكر – رحمه الله – رسالته فيه بما أغنى عن إعادته؛ لأن أبا بكر لم يأل فيه نصحاً، وإحكاماً، وصنعة وتأنيساً .

( وأما الاشتقاق الأكبر فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية ، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً ، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه ، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد . ) – الخصائص ٢/١٣٣ – ١٣٤ .

ويتحدث السيوطي في المزهر ( ١/٣٤٦ ) عن أنواع الاشتقاق من صغير وكبير وأكبر وكبار ، ويقول عن الاشتقاق الأكبر ( وأما الاشتقاق الأكبر فيحفظ فيه المادة دون الهيئة فيجعل ( ق و ل ) و ( و ل ق ) و (ل ق و) بتقاليبها الستة بمعنى الخفة والسرعة . وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح ابن جنى ) .

والحق أن ابن جنى لم يبتدع هذا النوع من الاشتقاق ، ولم يدّع الرجل أنه من ابتداعه ، لأن الذي صرح به أن تلقيبه كذلك من عمله هو . ذلك لأن أول من التفت إليه كان إمام المدرسة البصرية الخليل بن أحمد صاحب العين ، وطريقته في جمع المادة اللغوية وترتيبها تعتمد على هذا النوع من الاشتقاق ، ولعله أول من أشار إلى ما يعرف في العربية بالمستعمل والمهمل ، لأنه كان يأخذ الأصل الواحد ويستخرج منه – بطريقة المتواليات الرياضية– كل الاحتمالات اللغوية ثم يقرر أن هذه الكلمة مستعملة وأن تلك مهملة . وفي ذلك يقول الدكتور مهدي المخزومي في كتابه « الخليل بن أحمد ص ٧٥ – ٩٥ » ( إذا أرخ الاشتقاق فينبغي أن يؤرخ بالخليل وأعماله اللغوية ؛

... ... ...

فالاشتقاق الصغير قد وفى الخليل وتلاميذه وطبقته حقه من البحث والدرس، والاشتقاق الكبير من عمل الخليل أيضاً وإن كان عمله فيه محدداً لأنه لم يرم منه إلى أن يدرسه وإنما رمى إلى الاستفادة منه في حصر اللغة العربية في تقاليب كلماتها وتصاريفها ... فإن كان ابن جنى أول من لقبه بهذا الاسم كما صرح في الخصائص فإن الخليل أول من التفت إليه وبنى تأليف العين عليه. )

ولئن كان السيوطي لا يرى في الاشتقاق الأكبر فائدة لغوية وذلك حيث يقول عنه ( وليس معتمداً في اللغة ، ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب ، وإنما جعله أبو الفتح بياناً لقوة ساعده ، ورده المختلفات إلى قدر مشترك ) . إن كان السيوطي يرى ذلك فإن عالماً معاصراً هو المستشرق آدم متز يرى فيه فائدة كبيرة ، فيقول : ( وكذلك ظهرت في القرن الرابع دراسة جدية للاشتقاق اللغوي ، وبقيت عصراً طويلاً ، وكان أستاذ هذه الدراسة ابن جنى الموصلي . وهو الذي ينسب اليه ابتداع مبحث جديد في علم اللغة ، وهو المسمى بالاشتقاق الأكبر ، وهو البحث الذي لا يزال يؤتى ثمره إلى اليوم ، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم من هذا ) . انظر : الحضارة الإسلامية في القرن الرابع : آدم متز ص ٣٣٠ .

وانظر في هذا كتاب الدكتور صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ، والأستاذ سعيد الأفغاني : في أصول النحو .



# باب القول على اللغة وما هي

أما حدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم. هذا حدها[1].
وأما اختلافها فلما سنذكره في باب القول عليها : أمواضعة هي أم إلهام .
وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها ُفعلة من لغوت . أي تكلمت ؛
وأصلها ُلغْـوة ككرة وُقلة وُثبة ، كلها لاماتها واوات ؛ لقولهم : كروت

---

(١) هذا أقرب تعريف إلى ما يقرره علماء اللغة في العصر الحديث ، فابن جنى يعرف اللغة بأنها أصوات ، واللغة هي الصوت الإنساني وليست الكتابة لغة لأنها محاولة لرسم الصوت الإنساني ، وكان ابن جنى أول من أفرد كتاباً خاصاً لدراسة الصوت اللغوي في العربية ، وذلك كتابه « في سر الصناعة » حدد فيه مخارج الحروف وصفاتها وزاد فيه كثيراً عما كتبه الخليل في العين وعما كتبه سيبويه في آخر «الكتاب» فضلاً عن أنه التفت إلى جهاز النطق الذي شبهه بمزمار له ثقوب ، لكل ثقب صوت خاص .

وإشارته هنا إلى أن اللغة أصوات يعبر بها « كل قوم » تدل دلالة واضحة على إدراكه لما يقال الآن من أن اللغة ظاهرة اجتماعية أي أنها لا توجد إلا في مجتمع ، فهو لم يقل مثلاً : يعبر بها كل إنسان، وإنما ذكر كلمة « القوم » لهذه الدلالة .

ثم إن إشارته إلى أن كل قوم يعبرون بها « عن أغراضهم » فيها دلالة على إحساسه بالعلاقة بين اللغة والفكر ، وهو موضوع خاض فيه اللغويون المحدثون =

بالكرة ، وقلوت بالقلة ، ولأن ثبة كأنها من مقلوب ثاب يثوب . وقد دللت على ذلك وغـــيره من نحوه في كتابي في « سر الصناعة » . وقالوا فيها : لغات ولغون ، ككرات وكرون ، وقيل منها لغِـي يلغَـى إذا هَذَى ، ومصدره اللّـغا ، قال :

وربٍّ أسراب حجيجٍ كُظّـمِ عن اللغـــا ورَفثِ التكلّـمِ

وكذلك اللغو ، قال الله سبحانه وتعالى : ( وإذا مروا باللغو مروا كراما ) أي بالباطل ، وفي الحديث : ( من قال في الجمعة صه فقد لغا ) أي تكلم . وفي هذا كاف .



---

= وكتبوا فيه كتباً خاصة ، فاللغة ليست أصواتاً تنطلق من عبث وإلى عبث ، وإنما هي تلك الوسيلة التي تصل بين الناس وتكون مصورة لتفكير ما ، ولقد قيل : إن الإنسان يفكر بلغة .

وفي هذا الموضوع تفصيل كبير ارجع فيه إلى :

١ ـ اللغة : فندريس ترجمة الأستاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص .

٢ ـ علم اللغة : الدكتور محمود السعران .

## باب القول على النحو

هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغـيره ، كالتثنية ، والجمع، والتحقير ، والتكسير والإضافة ، والنسب،والتركيب وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها من الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها . وهو في الأصل مصدر شائع ، أي نحوت نحواً ، كقولك : قصدت قصداً ، ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم ، كما أن الفقه في الأصل مصدر فقهت الشيء أي عرفته ، ثم خُصّ به علم الشريعة من التحليل والتحريم وكما أن بيت الله خُصّ به الكعبة ، وإن كانت البيوت كلها لله . وله نظائر في قصر ما كان شائعاً في جنسها على أحد أنواعه . وقد استعملته العرب ظرفاً ، وأصله المصدر [1] .

---

(١) ذكر ابن جنى أن النحو ليس هو الإعراب وحده كما يذهب بعض النحاة ، والنحو عنده هو انتحاء سمت كلام العرب ، ومعناه دراسة القوانين التي تحكم الكلام العربي بحيث تكون هذه القوانين مقياساً لكل من يريد أن ينشىء كلاماً عربيا. ومن اللافت للنظر أنه يجمع في النحو أبواباً من الصرف=

... ... ...

= بالإضافة إلى كلمة (التركيب) التي هي التعبير الصحيح عن علم النحو ، لأن النحو هو دراسة الجملة ، أي دراسة الكلمات مركبة في جملة . أما جمعه بين النحو والصرف فيفسر لنا جمع كتب النحو القديمة بينهما ، ويبدو أن هذا المنهج أكثر صواباً من المنهج الذي يفصل بينهما ، ذلك أن العلاقات التي تنشأ بين الكلمات حين تتركب في جمل إنما تتصور تصوراً صحيحا من بنية هذه الكلمات نفسها ، وليس هناك من يستطيع دراسة عمل الفعل أو اسم الفاعل أو غيرهما من المشتقات إلا بعد دراسة بنية هذه الكلمات . وعلى أية حال فإن النحو لدى اللغويين المحدثين يتكون مما يسمونه بالمورفولوجيا والنظم ، أي من دراسة بنية الكلمة ودراسة تركيب الكلام – انظر المرجعين السابقين.

أما إشارته إلى أن النحو كان مصدراً شائعا يفيد معنى القصد ثم تخصص للدلالة على هذا العلم بذاته، فهي إشارة تدل على فهم القدماء لما يسمى بالتطور اللغوي ، وهناك أسباب كثيرة لتطور مدلولات الألفاظ، من بينها نشأة علوم جديدة تحتاج إلى اسم، فينقل إليها اسم للدلالة عليها كالنحو والصرف والأدب وعلم الكلام وغير ذلك ، وكما تخصصت ألفاظ للدلالة على الصلاة والزكاة وغيرها ، ولذلك تقرأ في كتبهم دائماً عن كلمة ما بأنها في اللغة كذا وفي الاصطلاح كذا . وفي كتب فقه اللغة العربية القديمة وكتب أصول الفقه رصد ممتاز لنقل الألفاظ من اللغة إلى الاصطلاح أو لتطورها بصفة عامة ، كما كتب المستشرق الألماني يوهان فك كتابا سماه « العربية » درس فيه تطور الألفاظ والأساليب على مر العصور ، وانظر أيضاً كتاب الدكتور ابراهيم أنيس : علم الدلالة .

# باب القول على الإعراب

هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ؛ ألا ترى أنك إذا سمعت أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه[1] .

فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بُشْرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، ممـــا يخفى في اللفظ حاله ، ألزِم الكلام من تقديم الفاعل ، وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام

(١) هذا جانب من جوانب النحو ، يدل دلالة قاطعة على الفكرة اللغوية الواضحة عند أبي الفتح ؛ فعلامات الإعراب إنما هي للإبانة عن المعاني أي عن الأفكار ، وهو في هذا يلتقي مع تعريفه للغة بأنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم ، والحق أن قولك إن هذه الكلمة فاعل مرفوع وإن تلك مفعول منصوب إنما يعني أن تركيب الكلمة مع غيرها يؤدي إلى فكرة معينة تصورها العلاقة بين كلمة وأخرى وتدل عليها علامة الإعراب ، ومن هنا ندرك سر اهتمامهم بفكرة العامل في النحو التي حاول كثير من المعاصرين نقضها على ما في نقضهم من مجافاة للواقع اللغوي ، والعربي القديم أكثر دراية باللغة في حديثه عن العامل والمعمول لأنه – في الحق – يتحدث عن العلاقة بين الكلمات فيما تؤديه من معان . وسوف نعرض لهذا الموضوع في موضع آخر .

بيان الإعراب [1] . فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو أكل يحيى كمثرى : لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ؛ وكذلك ضربتْ هذا هذه ، وكلم هذه هذا ؛ وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف،نحو قولك أكرم اليحييان البُشْرَيَيْن، وضرب البُشْرَيَيْن اليحيَوْن،وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه،لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ؛ لأن في الحال بياناً لما تعني . وكذلك قولك ولدتْ هذه هذه ، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة ، غير منكورة. وكذلك إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع جاز لك التصرف لما تُعقب من البيان،نحو ضرب يحيى نفسَه بشرى، أو كلم بشرى العاقلَ معلّى، أو كلم هذا وزيداً يحيى .

فهذا طرف من القول أدى إليه ذكر الإعراب .

وأما لفظه فإنه مصدر أعربت الشيء إذا أوضحته عنه ؛ وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له ، وموضح عنه ؛ ومنه عرّبت الفرس

---

(١) وهذه إشارة أخرى إلى معنى دراسة تركيب الجملة ، لأن الكلمات التي يتعذر وجود علامات إعراب عليها للدلالة عما فيها من معان تقتضي ترتيباً خاصاً يفرضه نظام اللغة ، والعربية تفرض وجود الفاعل قبل المفعول في حال غياب علامات الإعراب ، ومثل هذه الإشارة كافية في الرد على كثير مما يقال تجنياً على منهج القدماء في الدرس النحوي .

تعريباً إذا بزغته ، وذلك أن تنسف أسفل حافره ، ومعناه أنه قد بان بذلك ما كان خفياً من أمره لظهوره إلى مرآة العين ، بعد ما كان مستوراً ، وبذلك تعرف حاله : أصُلب هو أم رِخو ؟ وأصحيح هو أم سقيم ؟ وغير ذلك .

وأصل هذا كله قولهم « العرب » وذلك لما يُعزى إليها من الفصاحة والإعراب ، والبيان . ومنه قوله في الحديث(الثيّب تعرب عن نفسها) ، والمعرب : صاحب الخيل العراب .

ومنه عندي عَروبة والعروبة للجمعة ، وذلك أن يوم الجمعة أظهر أمراً من بقية أيام الاسبوع ، لما فيه من التاهب لها ، والتوجه إليها ، وقوة الإشعار بها .

ولما كانت معاني المسمَّين مختلفة كان الإعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً ، وكأنه من قولهم : عَرِبت معدته ، أي فسدت ، كأنها استحالت من حال إلى حال ، كاستحالة الإعراب من صورة إلى صورة . وفي هذا كافٍ بإذن الله .



## باب القول على البناء

وهو لزوم الكلمة ضرباً واحداً : من السكون أو الحركة ، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل . وكأنهم إنما سمّوه بناء لأنه لما لزم ضرباً واحداً فلم يتغير تغير الإعراب سمي بناء ، من حيث كان البناء لازماً موضعه ، لا يزول من مكان إلى غيره ؛ وليس كذلك سائر الآلات المنقولة المبتذلة ، كالخيمة والمظلة ، والفسطاط والسرادق ، ونحو ذلك . وعلى أنه قد أوقع على هذا الضرب من المستعملات المزالة من مكان إلى مكان لفظ البناء ، تشبيهاً لذلك ـ من حيث كان مسكوناً وحاجزاً ومظلاً ـ بالبناء من الآجُرّ والطين والحدى ، ألا ترى إلى قول أبي مارد الشيباني :

لو وصل الغيث أبنين امرأً     كانت له قبةٌ سَحْقَ بِجاد[1]

أي لو اتصل الغيث لأكلأت الأرض وأعشبت ، فركب الناس خيلهم للغارات ، فأبدلت الخيل الغني الذي كانت له قبة من قبته سحق بجاد ،

---

(١) البجاد السحق هو الثوب المخطط البالي .

فبناه بيتاً له ، بعد ما كان يبني لنفسه قبة . فنسب ذلك البناء إلى الخيل، لما كانت هي الحاملة للغزاة الذين أغاروا على الملوك ، فأبدلوهم من قبابهم أكسية أخلاقاً ، فضربوها لهم أخبية تظلهم .

.. ومن هذا قولهم : قد بنى فلان بأهله ؛ وذلك أن الرجل كان إذا أراد الدخول بأهله بنى بيتاً من أدم أو قبة أو نحو ذلك من غير الحجر والمدر ، ثم دخل بها فيه ، فقيل لكل داخل بأهله : هو بان بأهله وقد بنى بأهله . وابتنى بالمرأة هو افتعل من هذا اللفظ ، وأصل المعنى منه . فهذا كله على التشبيه لبيوت الأعراب ببيوت ذوي الأمصار .

ونحو من هذه الاستعارة في هذه الصناعة استعارتهم ذلك في الشرف والمجد ، قال لبيد :

فبنى لنا بيتاً رفيعاً سمكهُ فسما إليه كهلها وغلامها

وقال غيره :

بنى لنا البناةُ مجداً ومأثُرة لا كالبناء من الآجرّ والطين

وقال الآخر :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوماً على الأحساب نتكل
نبني كما كانت أوائلنا تبني ، ونفعل مثلما فعلوا

وهذا واسع غير أن الأصل فيه ما قدمناه .

## باب القول على أصل اللغة أإلهام هي أم اصطلاح

هذا موضع محوج إلى فضل تأمل ؛ غير أن أكثر أهل النظر [1] على أن أصل اللغة إنما هو تواضع واصطلاح ، لا وحي وتوقيف. إلا أن أبا عليّ رحمه الله ، قال لي يوماً : هي من عند الله ، واحتج بقوله سبحانه : « وعلم آدم الأسماء كلها » ، وهذا لا يتناول موضع الخلاف . وذلك أنه قد يجوز أن يكون تأويله : أقدرَ آدم على أن واضع عليها ؛ وهذا المعنى من عند الله سبحانه لا محالة . فإذا كان ذلك محتملاً غير مستنكر سقط الاستدلال به . وقد كان أبو علي ـ رحمه الله ـ أيضاً قال به في بعض كلامه . وهذا أيضاً رأي أبي الحسن ؛ على أنه لم يمنع قول من قال : إنها تواضع منه . على أنه قد فُسر هذا بأن قيل : إن الله سبحانه علم آدم أسماء جميع المخلوقات ، بجميع اللغات : العربية ، والفارسية ، والسريانية والعبرانية ، والرومية ، وغير ذلك من سائر اللغات ؛ فكان آدم وولده يتكلمون بها ، ثم إن ولده تفرقوا في الدنيا ، وعَلِق كل منهم بلغة من تلك اللغات ، فغلبت عليه ، واضمحل عنه ما سواها ؛ لبعد عهدهم بها .

(١) يقصد بهم علماء الكلام ، والمعتزلة على وجه الخصوص .

وإذا كان الخبر الصحيح قد ورد بهذا وجب تلقيه باعتقـــاده ، والانطواء على القول به .

فإن قيل : فاللغة فيها أسماء وأفعال ، وحروف ، وليس يجوز أن يكون المعلَّم من ذلك الأسماء دون غيرها : مما ليس بأسماء ، فكيف خص الأسماء وحدها ؟

قيل : اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القُبُل [1] الثلاثة، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يُكتفي بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها . وهذا كقول المخزومي :

الله يعلم ما تركت قتالهم حتى عَلوْا فرسي بأشقر مزبد [2]

أي فإذا كان الله يعلمه فلا أبالي بغيره سبحانه ، أذكرته واستشهدته أم لم أذكرْه ولم أستشهده . ولا يريد بذلك أن هذا أمر خفي ، فلا يعلمه إلا الله وحده ، بل إنما يميل فيه على أمر واضح ، وحال مشهورة حينئذ ، متعالمَة ، وكذلك قول الآخر :

---

(١) جمع قبيل.

(٢) أشقر مزبد أي دم اختلط به الزبد .

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور[1]

وليس بِدْعٍ أن هذا باب مستور ، ولا حديث غير مشهور ، حتى إنه لا يعرفه أحد إلا الله وحده ، وإنما العادة في أمثاله عموم معرفة الناس به لفشوه فيهم ، وكثرة جريانه على ألسنتهم .

فإن قيل : فقد جاء عنهم في كتمان الحب وطيّه وستره والبجح[2] بذلك ، والادعاء له ما لا خفاء به ؛ فقد ترى إلى اعتدال الحالين فيما ذكرت .

قيل: هذا وإن جاء عنهم ، فإن إظهاره أنسب عندهم ، وأعذب على مستَمعهم، ألا ترى أن فيه إيذاناً من صاحبه بعجزه عنه وعن ستر مثله، ولو أمكنه إخفاؤه والتحامل به لكان مطيقاً له ، مقتدراً عليه ، وليس في هذا من التغزل ما في الاعتراف بالبَعَل به[3]، وخَوَر الطبيعة عن الاستقلال بمثله ، ألا ترى إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

فقلت لها ما بي لهم من ترقّبٍ ولكن سِرّي ليس يحمله مثلي

وكذلك قول الأعشى :

وهل تطيق وداعاً أيها الرجل

---

(١) صور جمع أصور وهو المائل العنق .
(٢) البجح به : الفرح والافتخار به .
(٣) الضجر .

وكذلك قول الآخر :

ودعتُه بدموعي يوم فارقني ولم أطق جزعاً للبين مَدّ يدي

والأمر في هذا أظهر ، وشواهده أسْيرُ وأكثر .

ثم لنعد فلنقل في الاعتلال لمن قال بأن اللغة لا تكون وحياً. وذلك أنهم ذهبوا إلى أنّ أصل اللغة لا بد فيه من المواضعة ، قالوا : وذلك كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً ، فيحتاجوا إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات ، فيضعوا لكل واحد منها سمة ولفظاً ، إذا ذُكر عُرف به ما مسماه ، ليمتاز من غيره ، وليغنى بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلك أقرب وأخف وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله . بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر ما لا يمكن إحضاره ولا إدناؤه كالفاني ، وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد ، كيف يكون ذلك لو جاز ، وغير هذا مما هو جار في الاستحالة والبعد مجراه ، فكأنهم جاءوا إلى واحد من بني آدم ، فاومأوا إليه وقالوا : إنسان إنسان إنسان ، فأي وقت سمع هذا اللفظ ُعلم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق ، وإن أرادوا سمة عينه أو يده أشاروا الى ذلك ، فقالوا : يد ، عين ، رأس ، قدم ، أو نحو ذلك . فمتى ُسمعت اللفظة من هذا ُعرِف معنيّها ، وهلم جرّاً فيما سوى هذا من الأسماء والأفعال والحروف [1] .

---

(١) هذه الفقرة كلها إشارة ممتازة إلى علاقة اللفظ بمعناه،ويعرض لها =

= اللغويون المحدثون بطريقة لا تختلف عن تلك التيعرضها أبو الفتح،وذلك في معرض تناولهم لموضوع « اللغة والفكر » .. فاللفظ يـــدل على شيء معين متصور في الذهن، وهذا التصور الذهني للشيء ممتزجاً باللفظة اللغوية لا يكون إلا بعد معرفة الإنسان لهذا الشيء بحاسة من الحواس . ولذلك تبدأ اللغات مادية ، كما لا يستطيع الطفل إدراك أسماء المعاني ، لأن ارتباط اللغة عنده مقصور على ما يدخل في دائرة حسّه.. .. وأنت إن ذكرت كلمة معينة غير معروفة لمستمعيك فإن كل واحد منهم سوف يحاول أن يخلق لها صورة معينة تختلف – في الأغلب – عـــن الصورة التي خلقها الآخرون . ولنأخذ مثالاً لذلك كلمة ( الرُّخ ) أو ( العنقاء )، فإن اللغة تقول لنا إنهما طائران خرافيان أسطوريان ، ولكن ما هي صورة هذا الشيء في ذهن كلٍّ منا ؟ – لقد قام عدد من الباحثين اللغويين بتجربة مماثلة، فجمع عدداً من الطلاب ونطق أمامهم كلمات معينة لا ترتبط في أذهانهم بمدلولات خاصة وطلب منهم أن يرسموا ما يتخيلونه مدلولاً لهذه الكلمات ، فجاءت الرسوم مختلفة اختلافاً واضحا .

وفكرة ارتباط الكلمة بالشيء الذي تـــدل عليه في الذهن أثار سؤالاً هو : هل اللغة تالية للفكر ؟ بمعنى : هل يستحضر الإنسان الصورة أولاً ثم ينطق الكلمة الدالة عليها بعد ذلك ؟.. ومهما تكن الإجابة عنه فإن اللغويين يتفقون على أنه لا يمكن الفصل بين صورة الشيء في الذهن واللفظة الموضوعة لها.

والمهم هنا هو أن أبا الفتح يشير إلى أن اللفظ اللغوي وُضع للدلالة على شيء ، وأن هذا الوضع – عند هذا الفريق الذي يتحدث عنه – من عمل البشر ، وأن الكلمة عند نطقها تستدعي إلى الذهن – على الفور – صورة الشيء الذي تدل عليه . وليس مهما بعد ذلك تلك الصورة الساذجة في تصور حكيمين أو صاعداً يجمعون الأشياء ويرتبونها ويطلقون على كل منها لفظة خاصة . فاللغة لا يصنعها حكيم أو غيره ، وإنما تصنعها الحياة ، وليس من السهل معرفة نشأة كلمة ما ولا متى وضعت ولا من وضعها .

ثم لك من بعد ذلك أن تنقل هذه المواضعة الى غيرها ، فتقول : الذي اسمه إنسان فليجعل مكانه مَرْد [1] والذي اسمه رأس فليجعل مكانه سر [2] ، وعلى هذا بقية الكلام .

وكذلك لو بُدئَت اللغة الفارسية ، فوقعت المواضعة عليها ، لجاز أن تنقل ويولّد منها لغات كثيرة : من الرومية ، والزنجية ، وغيرهما . وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراع الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء: كالنجّار ، والصائغ ، والحائك ، والبناء ، وكذلك الملاّح [2] . قالوا : والقديم سبحانه لا يجوز أن يوصف بأن يواضع أحدا من عباده على شيء، إذ قد ثبت أن المواضعة لا بد لها معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه ، والمشار نحوه ، والقديم سبحانه لا جارحة له ، فيصحّ الإيماء والإشارة بها منه ، فبطل عندهم أن تصح المواضعة على اللغة منه ، تقدست أسماؤه ، قالوا : ولكن يجوز أن ينقل الله اللغة التي قد وقع التواضع بين عباده عليها ، بأن يقول : الذي كنتم تعبرون عنه بكذا عبروا عنه بكذا ، والذي كنتم تسمونه كذا ينبغي أن تسموه كذا ، وجواز هذا منه ـ سبحانه ـ كجوازه من عباده . [3] ومن هذا الذي في الأصوات ما يتعاطاه الناس الآن من مخالفة الأشكال ، في حروف

---

(١) بالفارسية .

(٢) وهذه إشارة ممتازة أخرى عما يسمى الآن بوضع ألفاظ الحضارة .

(٣) هذه المناقشة توضح تأثر ابن جني بعلم الكلام .

المعجم ، كالصورة التي توضع للمعميات ، والتراجم[١] ، وعلى ذلك أيضاً اختلفت أقلام ذوي اللغات ، كما اختلفت أنفس الأصوات المرتبة على مذاهبهم في المواضعات . وهذا قول من الظهور على ما تراه . إلا أنني سالت يوماً بعض أهله ، فقلت : ما تنكر أن تصحّ المواضعة من الله تعالى ؟ وإن لم يكن ذا جارحة ، بأن يُحدث في جسم من الأجسام ، خشبةٍ أو غيرها ، إقبالاً على شخص من الأشخاص ، وتحريكاً لها نحوه ، ويُسمِع في نفس تحريك الخشبة نحو ذلك الشخص صوتاً يضعه اسماً له ، ويعيد حركة تلك الخشبة نحو ذلك الشخص دفعات، مع أنه ـ عزّ اسمه ـ قادر على أن يقنع في تعريفه ذلك بالمرة الواحدة ، فتقوم الخشبة في هذا الإيماء ، وهذه الإشارة مقام جارحة ابن آدم في الإشارة بها في المواضعة ، وكما أن الإنسان أيضاً قد يجوز إذا أراد المواضعة أن يشير بخشبة نحو المراد المتواضع عليه ، فيقيمها في ذلك مقام يده، لو أراد الإيماء بها نحوه؟ فلم يجب عن هذا بأكثر من الاعتراف بوجوبه ، ولم يخرج من جهته شيء أصلاً فاحكيه عنه ؛ وهو عندي وعلى ما تراه الآن لازم لمن قال بامتناع مواضعة القديم تعالى لغة مرتجلة غير ناقلة لساناً إلى لسان . فاعرف ذلك[٢] .

---

(١) المعميات ما ألغز في الكتابة ، والترجمة هنا هو الشيء الملغز ذاته . وهو ما يعرف الآن بالشفرة .

(٢) عودة إلى الحوار الكلامي .

وذهب بعضهم إلى أن أصل اللغات كلها إنما هو من الأصوات المسموعات ، كدويّ الريح ، وحنين الرعد، وخرير الماء وشحيج الحمار، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الظبي ونحو ذلك . ثم ولدت اللغات عن ذلك فيما بعد . وهذا عندي وجه صالح ، ومذهب متقبل[1] .

واعلم فيما بعد ، أنني على تقادم الوقت ، دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع ، فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي ، مختلفة جهات التغول[2] على فكري . وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة ، الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة ، والإرهاف ، والرقة ، ما يملك عليّ جانب الفكر ؛ حتى يكاد يطمح به أمام غَلْوة السحر . فمن ذلك ما نبّه عليه أصحابنا رحمهم الله ، ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده، وبُعد مراميه وآماده ، صحة ما وفقوا لتقديمه منه ، ولطف ما أسعدوا به ، وفُرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعز ؛ فقوي في نفسي اعتقاد كونها توفيقاً من الله سبحانه ، وأنها وحي .

ثم أقول في ضد هذا : كما وقع لأصحابنا ولنا ، وتنبهوا وتنبهنا ، على تأمل هذه الحكمة الرائعة الباهرة ، كذلك لا ننكر أن يكون الله تعالى قد خلق من قبلنا ـ وإن بعد مداه عنا ـ من كان ألطف منا

(١) كان ابن جني مولعاً بهذه القضية ولعاً شديدا ؛ اتصال الصوت بالمعنى، وسوف نعرض لنصوص كاملة عنده فيها .

(٢) الاشتباه .

أذهاناً ، وأسرع خواطر وأجرأ جنـــاناً ، فأقف بين تين الخَلّتين حسيرا ، وأكاثرهما فانكفىء مكثورا . وإن خطر خاطر فيما بعد ، يعلّق الكف بإحدى الجهتين ، ويكفها عن صاحبتها ، قلنا به ، وبالله التوفيق[1] .

---

(١) يقول اللغويون المحدثون إن الحديث عن نشأة اللغة ليس حديثاً علمياً لأنه لا يعتمد على مادة بين أيدينا، وقد كان القدماء يتحدثون عن اللغة الأولى كما ظل الأوربيون يتحدثون عنها إلى زمن قريب . لكن الموضوع الذي يعرضه ابن جني في هذا الفصل ليس عن اللغة الأولى وكيف كانت،بل يعرض لموضوع يعترف به العلم اللغوي ويجعله الآن قانوناً من قوانين اللغة ، وهو أن اللغة من وضع المجتمع . والسؤال الذي كان يشغل القدماء هو : هل اللغة من عند الله سبحانه ؟ أم أن الناس هم الذين خلقوها ؟ وقد رأيت وجهات الرأي المختلفة التي عرضها أبو الفتح. ولقد يُشعر كلامُه الأخير – كما يذهب معظم الدارسين له – أنه لم يستقر على رأي بين التوقيف والوضع . ولكن المتتبع لأعمال ابن جني وبخاصة كتابه الخصائص يتيقن أنه كان يذهب إلى أن اللغة تواضع ، أي من صنع البشر ، وذلك كما سنعرضه في النصوص التالية ، فضلاً عن أنه كان معتزليا ، والمعتزلة الذين ذهبوا إلى أن القرآن نفسه مخلوق ذهبـــوا إلى تواضع الناس على اللغة .

وذلك – كما قلنا – قانون من قوانين اللغة الآن ؛ فاللغة اجتماعية لا توجد بوجود فرد ، وتختلف من مجتمع لآخر، كاتختلف في المجتمع الواحد بين طبقاته الاجتماعية والمهنية وغيرها ، ثم إن اللغة ليست غريزية وإنما هي مكتسبة على ما هو مفصل في كتب اللغة .

وفي موضوع التوقيف والوضع انظر « المزهر » للسيوطي .

## باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية ؟

اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حُذّاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين. وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس[1] ، وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام،

(١) حديثه هنا عن الإحالة إلى الحس وعن الخفة والثقل على النفس حديث في غاية الأهمية ، لأنه يبين من غير شك أن اللغوي العربي كان يدرس اللغة باعتبارها مادة توضع موضع البحث ، ويتخذ مقاييس معينة لمعرفة ظواهرها المختلفة ؛ هذه المقايس لا تخرج عن كونها مقاييس طبيعية تتحرى قدرة جهاز النطق على نطق الأصوات بطريقة معينة ، وتتحرى بنية الكلمة بطريقةمعينة أيضاً ، ثم تتحرى آخر الأمر تركيب الجملة وظواهر العلاقات الإعرابية فيها . ولسوف تجد هذا القانون مسيطراً على هذا الباب كله ومنتشراً في كتاب الخصائص على وجه العموم ، وفيه رد كافٍ على الذين يدعون أن علماء العربية أقاموا درسهم اللغوي على المنطق الأرسطي الصوري أو على الفلسفة اليونانية بوجه عام .

والحديث عن المقياس الطبيعي كما يظهر من هـذا الباب هو نفسه المنهج الذي يتخذه الدرس الحديث حين يعتبر علم اللغة «علما» ( Science ) تخضع له اللغة كما تخضع الطبيعة أو الكيمياء . ولسوف ترى أن تحليله للأصوات قائم على دراسة طبيعة الصوت بمقياس الاستخفاف والاستثقال على لسان العربي .

وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوهُ الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا ، ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك ، إنما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله ، ولا تُعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من العدد ، ولا يُعلم أيضاً حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات ؛ إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تَحْلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ؛ وليس كذلك علل النحويين . وسأذكر طرفاً من ذلك لتصحّ الحال به .

قال أبو إسحاق [1] في رفع الفاعل ، ونصب المفعول : إنما فُعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل: فهلا عُكِسَتْ الحال فكانت فرقاً أيضاً ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما **يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون** ، فجرى ذلك في وجوبه، ووضوح أمره، مجرى شكر المنعم ، وذمّ المسيء في انطواء الأنفس عليه ، وزوال اختلافها فيه ، ومجرى وجوب طاعة القديم سبحانه ، لما يُعقبه من إنعامه وغفرانه . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ؛ **لثقل الواو** الساكنة بعد الكسرة . وهذا أمر لا لَبْس في معرفته ، ولا شك في قوة الكُلْفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في

(١) أبو إسحاق الزجاج .

موسِر ، وموقن واوا ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقُّفَ في ثقل الياء الساكنة بعد الضمة ، لأن حالها في ذلك حال الواو الساكنة بعد الكسرة ؛ وهذا ـ كما تراه ـ أمر يدعو الحسُّ إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها ، حسيّة طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها .

ومن ذلك قولهم في سيّد، وميّت ، وطويت طيّاً ، وشويت شيّاً: إن الواو قلبت ياء لوقوع اليـــاء الساكنة قبلها في سيّد ، وميّت ، ووقوع الواو الساكنة قبل الياء في شيّا وطيّا . فهذا أمر هذه سبيله أيضاً ؛ ألا ترى إلى ثقل اللفظ بسَيْوِدِ ، ومَيْوِت ، وطوْيا ، وشوْيا، وأن سيّدا وميّتا ، وطيّا ، وشيّا ، أخف على ألسنتهم من اجتماع الياء والواو مع سكون الأول منهما . فإن قلت : فقد جاء عنهم نحو حَيْوَة، وضيون [1] ، وعوى الكلب عَوْية ، فسنقول في هذا ونظائره ، في باب يلي هذا ، باسم الله . وأشباه هذا كثيرة جداً .

فإن قلت : فقد نجد أيضاً في علل الفقه ما يضح أمره ، وتُعرف علته ، نحو رجم الزاني إذا كان محصنا ، وحدّه إذا كان غير محصن، وذلك لتحصين الفروج ، وارتفاع الشك في الأولاد والنسل . وزيد في حد المحصن على غيره لتعاظم جُرْمه ، وجريرته على نفسه . وكذلك إقادة القاتل بمن قتله لحقن الدماء . وكذلك إيجاب الله الحج على مستطيعه

---

(١) حيوة اسم علم ، والضيون السنور الذكر .

لما في ذلك من تكليف المشقة ، ليستحق عليها المثوبة ، وليكون أيضاً دُرْبة للناس على الطاعة ، وليشتهر أيضاً حال الإسلام ، ويُدَلّ به على ثباتها واستمرار العمل بها ، فيكون أرسخ له، وأدعى إلى ضمّ نشر الدين وفثء كيد المشركين . وكذلك نظائر هذا كثيرة جداً . فقد ترى إلى معرفة أسبابه كمعرفة أسباب ما اشتملت عليه علل الإعراب، فلم جعلتَ علل الفقه أخفض رتبة من علل النحو ؟ قيل له : ما كانت هذه حاله من علل الفقه فأمر لم يُستفد من طريق الفقه ، ولا يخُصّ حديث الفرض والشرع ، بل هو قائم في النفوس قبل ورود الشريعة به ؛ ألا ترى أن الجاهلية الجهلاء كانت تحصّن فروج مفارشها ، وإذا شك الرجل منهم في بعض ولده لم يلحقه به ، خلقاً قادت إليه الأنفة والطبيعة ، ولم يقتضه نص ولا شريعة . وكذلك قول الله تعالى « وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجرْه » وقد كان هذا من أظهر شيء معهم ، وأكثره من استعمالهم ، أعني حفظهم للجار ومدافعتهم عن الذمار ، فكأن الشريعة إنما وردت فيما هذه حاله بما كان معلوماً معمولاً به ، حتى إنها لو لم ترد بإيجابه ، لما أخلّ ذلك بحاله ، لاستمرار الكافّة على فعاله . فما هذه صورته من عللهم جارٍ مجرى علل النحويين . ولكن ليت شعري من أين يُعلم وجه المصلحة في جعل الفجر ركعتين ، والظهر والعصر أربعاً أربعاً ، والمغرب ثلاثاً ، والعشاء الآخرة أربعاً ؟ ومن أين يعلم علة ترتيب الأذان على ما هو عليه ؟ وكيف تعرف علة تنزيل مناسك الحج على صورتها ، ومطّردِ العمل بها ؟ ونحو هذا كثير جداً .

ولست تجد شيئاً ممـــا علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله ، والحس منطوٍ على الاعتراف به ، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه اللغة شيء سبق وقت الشرع ، وفُزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع ؛ فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع ، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد . فهذا فرق .

سؤال قوي : فإن قلت : فقد نجد في اللغة أشياء كثيرة غير محصاة ولا محصّلة ، لا نعرف لها سبباً ، ولا نجد إلى الإحاطة بعللها مذهباً . فمن ذلك إهمال ما أهمل ، وليس في القياس ما يدعو إلى إهماله ؛ وهـــذا أوسع من أن يُحوج إلى ذكر طرف منه ؛ ومنـــه الاقتصار في بعض الأصول على بعض المُـثُـل [1] ، ولا نعلم قياساً يدعو إلى تركه ؛ نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلُـل أو فُعْلِـل ، أو فَعَلّ ، أو فِعِلّ ، أو فُعُلّ ، ونحو ذلك. وكذلك اقتصارهم في الخماسي على الأمثلة الأربعة دون غيرها مما تجوّزه القسمة . ومنه أن عدلوا [2] فُعَلا عن فاعل ، في أحرف محفوظة . وهي ثُعَل ، وزُحل ، وغُدر ، وعمر ، وزفر ، وجشم ، وقثم ، وما يقل تعداده . ولم يعدِلوا في نحو مالك ، وحاتم ،وخالد ، وغير ذلك ، فيقولوا : مُلَك ولا حُتَم ، ولا خُلَد.

---

(١) المثال يقصد به الوزن عند الصرفيين ، والمثل أي الأوزان .

(٢) العدل في الممنوع من الصرف في النحو هو تحويل وزن ( فاعل ) إلى ( فُعَل ) ، فهم يتصورون أن ( عُمَر ) كان أصله (عامر) .. وهذا الوزن سماعي لا يقاس عليه .

ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها ، دون غيرها ؛ فإن كنت تعرفه فهاته .

... قيل : لعمري إن هذه أسئلة ، تلزم من نصب نفسه لما نصبنا أنفسنا من هذا الموقف له . وههنا أيضاً من السؤالات أضعاف هـــذه المورَدة ، وأكثر من أضعاف ذلك ، ومن أضعاف أضعافه ؛ غير أنه لا ينبغي أن يُعطى فيها باليد. بل يجب أن يُنْعَم الفكر فيها ، ويُكَاس في الإجابة عنها . فأول ذلك أنا لسنا ندّعي أن علل أهل العربية في سمت العلل الكلامية ألبتة ، بل ندعى أنها أقرب إليهـا من العلل الفقهية ، وإذا حكّمنا بديهة العقل ، **وترافعنا إلى الطبيعة والحس** ، فقد وفينا الصنعة حقها ، وربأنا بها أفرَع مشارفها . وقد قال سيبويه : وليس شيء مما يُضطرون إليه ، إلا وهم يحاولون به وجهاً . وهذا أصل يدعو إلى البحث عن علل ما استُكرِهوا عليه ؛ نعم ويأخذ بيدك إلى مـا وراء ذلك ، فتستضيء به وتستمد التنبّـه على الأسباب المطلوبات منه ، ونحن نجيب عما مضى ، ونورد معه ، وفي أثنائه ما يستعـــان به ، ويُفزَع فيما يدخل من الشُّبَـه إليه ، بمشيئة الله وتوفيقه .

أما إهمال ما أهمل ، مما تحتمله قسمة التركيب في بعـــض الأصول المتصوّرة ، أو المستعملة ، فأكثره متروك **للاستثقال** ، وبقيته ملحقة به ومقفّاة على أثره . فمن ذلك ما رفض استعماله لتقارب حروفه ؛ نحو سصْ ، وطسْ ؛ وظثْ ، وثظْ ، وضشْ ، وشضْ ؛ وهـذا حديث

واضح لنفور الحس عنه، والمشقة على النفس لتكلفه. وكذلك نحو قج، وجق، وكق، وقك، وكج، وجك. وكذلك حروف الحلق: هي من الائتلاف أبعد؛ لتقارب مخارجها عن معظم الحروف، أعني حروف الفم. فإن جمع بين اثنين منها قُدّم الأقوى على الأضعف؛ نحو أهلٍ، وأحد، وأخ، وعهد، وعهر؛ وكذلك متى تقارب الحرفان لم يجمع بينهما، إلا بتقديم الأقوى منهما؛ نحو أرُل، ووتد، ووطد. يدل على أن الراء أقوى من اللام أن القطع عليها أقوى من القطع على اللام. وكان ضعف اللام إنما أتاها لما تُشْرَبه من الغُنّة عند الوقوف عليها، ولذلك لا تكاد تعتاص [1] اللام، وقد ترى إلى كثرة اللثغة في الراء في الكلام. وكذلك الطاء والتاء: هما أقوى من الدال؛ وذاك لأن جَرْس الصوت بالتاء، والطاء، عند الوقوف عليهما أقوى منه وأظهر عند الوقوف على الدال. وأنا أرى أنهم إنما يقدمون الأقوى من المتقاربين، من قبل أن جمع المتقاربين يثقل على النفس، فلما اعتزموا النطق بهما قدموا أقواهما، لأمرين: أحدهما أن رتبة الأقوى أبداً أسبق وأعلى؛ والآخر أنهم إنما يقدمون الأثقل ويؤخرون الأخفّ من قِبَل أن المتكلم في أول نطقه أقوى نفَساً، وأظهر نشاطاً، فقدم أثقل الحرفين، وهو على أجمل الحالين، كما رفعوا المبتدأ لتقدمه، فأعربوه بأثقل الحركات وهي الضمة، وكما رفعوا الفاعل لتقدمه، ونصبوا المفعول لتأخره، فإن هذا أحد ما يحتج به في المبتدأ، والفاعل. فهذا واضح كما تراه.

---

(١) الشيء المعتاص هو الذي فيه شدة.

وأما ما رُفض أن يستعمل وليس فيه إلا ما استعمل من أصله فعنه السؤال ، وبه الاشتغال. وإن أنصفت نفسك فيما يرد عليك فيه حَليت به وأَنِقْت[1] له ، وإن تحاميت الإنصاف ، وسلكت سبيل الانحراف ، فذاك إليك ، ولكن جنايته عليك .

جواب قوي: اعلم أن الجواب عن هذا الباب تابع لما قبله،وكالمحمول على حكمه . وذلك أن الأصول ثلاثة : ثلاثي ، ورباعي وخماسي . فأكثرها استعمالاً ، وأعدلها تركيباً ، الثلاثي . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يُحشى به ، وحرف يوقف عليه . وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب ؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه ؛ لأنه أقل حروفاً ، وليس الأمر كذلك ؛ ألا ترى أن جميع ما جاء من ذوات الحرفين جزء لا قدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ؛ نحو مِن ، وفي ، وعن ، وهل ، وقد ، وبل ، وكم ، ومَن ، وإذ ، وصه ، ومه . ولو شئت لأثبت جميع ذلك في هذه الورقة . والثلاثي عارياً من هذه الزيادة وملتبساً بها ، مما يبعد تداركه ، وتتعب الإحاطة به ، فإذا ثبت ذلك عرفت منه ، وبه أن ذوات الثلاثة لم تتمكن من الاستعمال لقلة عددها حسب ، ألا ترى إلى قلة الثنائي ؛ وأقلُّ منه ما جاء على حرف واحد ، كحرف العطف ، وفائه ، وهمزة الاستفهام ، ولام الابتداء والجر ، والأمر وكاف رأيتك ، وهاء رأيته . وجميع ذلك دون باب كم ، وعن ،

(١) أنقت له : أعجبت به .

وصه . فتمكن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه ، لعمري ، ولشيء آخر ، وهو حجز الحشو الذي هو عينه ، بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما ، ولتعادي[1] حاليهما ؛ ألا ترى أن المبتدأ[2] لا يكون إلا متحركاً ، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكناً ، فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزاً بينهما، لئلا يفجئوا الحسّ بضدّ ما كان آخذاً فيه، ومنصبّاً إليه.

فإن قلتَ : فإن ذلك الحرف الفاصل لِما ذكرت بين الأول والآخر ـ وهو العين ـ لا يخلو أن يكون ساكناً ، أو متحركاً . فإن كان ساكناً فقد فَصَلت[3] عن حركة الفاء إلى سكونه، وهذا هو الذي قدمت ذكر الكراهة له؛ وإن كان متحركاً فقد فصلت عن حركته إلى سكون اللام الموقوف عليها ، وتلك حال ما قبله في انتقاض حال الأول بما يليه من بعده .

فالجواب أن عين الثلاثي إذا كانت متحركة ، والفاء قبلها كذلك فتوالت الحركتان، حدث هناك لتواليها ضرب من الملال لهما ،فاستُروح حينئذ إلى السكون ، فصار ما في الثنائي من سرعة الانتقاض معيفاً مأبياً ، في الثلاثي خفيفاً مرضيّاً وأيضاً فإن المتحرك حشوا ليس كالمتحرك أولاً ؛ أو لا ترى إلى صحة جواز تخفيف الهمزة حشوا ،

---

(١) تعادى حاليها : اختلافها

(٢) أي الحرف الأول .

(٣) فصل عن : خرج .

وامتناع جواز تخفيفها أوّلاً ، وإذا اختلفت أحوال الحروف حسن التأليف ، وأما إن كانت عين الثلاثي ساكنة فحديثها غيرُ هذا . وذلك أن العين إذا كانت ساكنة فليس سكونها كسكون اللام . وسأوضح لك حقيقة ذلك ، لتعجب من لطف غموضه .

وذلك أن الحرف الساكن ليستحاله إذا أدرجته إلى ما بعده كحاله لو وقفت عليه(١) .وذلك لأن من الحروف حروفاً إذا وقفت عليها لحقها صويت ما من بعدها ، فإذا أدرجتها إلى ما بعدها ضعف ذلك الصويت، وتضاءل للحسّ ، نحو قولك : اِح ، اِص ، اِت ، اِف ، اِخ ، اِك . فإذا قلت : يحرد ، ويصبر ، ويسلم ، ويثرد ، ويفتح ، ويخرج ، خفي ذلك الصويت وقلّ ، وخفّ ما كان له من الجرس عند الوقوف عليه . وقد تقدم سيبويه في هذا المعنى بما هو معلوم واضح .

وسبب ذلك عندي أنك إذا وقفت عليه ولم تتطـــاول إلى النطق بحرف آخر من بعده تلبثت عليه ، ولم تسرع الانتقال عنه ، فقدرت بتلك اللبثة على اتباع ذلك الصوت إياه . فأما إذا تأهبت للنطق بما بعده، وتهيأت له ، ونشّمت(٢) فيه ، فقد حال ذلك بينك وبين الوقفة التي

---

(١) هذا هو ما يعرف الآن بالفونيم ، وهو تنوع الصوت الواحد حسب تركيبه في الكلام ، والأمثلة التي قدمها أبو الفتح هنا في حرف الصاد مثلاًعند وجوده آخراً ، وعند وجوده وسطاً ، هي الأمثلة نفسها التي يقدمها الدرس الحديث .

(٢) أي بدأت .

يتمكن فيها من إشباع ذلك الصويت ، فيستهلك إدراجك إياه طرفاً من الصوت الذي كان الوقف يقره عليك ويسوغك إمدادك إياه .

ونحو من هذا ما يحكى أن رجلاً من العرب بايع أن يشرب عُلبة لبن ولا يتنحنح ، فلما شرب بعضه كدَّه الأمر ، فقال : كبش أملح . فقيل له : ما هذا ؟ تنحنحت . فقال : من تنحنح ، فلا أفلح . فنطق بالحاءات كلها سواكن غير متحركة ، ليكون ما يتبعها من ذلك الصويت عوناً له على ما كدّه وتكاءده [1] . فإذا ثبت بذلك أن الحرف الساكن حاله في إدراجه مخالفة لحاله في الوقوف عليه ، ضارع ذلك الساكن المحشوُّ به المتحرك ، لما ذكرناه من إدراجه ، لأن أصل الإدراج للمتحرك إذ كانت الحركة سبباً له ، وعوناً عليه ، ألا ترى أن حركته تنتقصه ما يتبعه من ذلك الصويت ، نحو قولك صبر ، وسلم . فحركة الحرف تسلبه الصوت الذي يُسعفه الوقف به ، كما أن تأهبك للنطق بما بعده يستهلك بعضه ، فأقوى أحوال ذلك الصويت عندك أن تقف عليه ، فتقول : إص . فإن أنت أدرجته انتقصته بعضه ، فقلت : اصبر ؛ فإن أنت حركته اخترمت الصوت ألبتة ، وذلك قولك صبر . فحركة ذلك الحرف تسلبه ذلك الصوت ألبتة ، والوقوف عليه يمكّنه فيه ، وإدراج الساكن يبقّي عليه بعضه . فعلمت بذلك مفارقة حال الساكن المحشوّ به لحال أول الحرف وآخره ، فصار الساكن المتوسط لما ذكرنا كأنه لا ساكن

---

(١) شق عليه .

ولا متحرك ، وتلك حال تخالف حالي ما قبله وما بعده ، وهو الغرض الذي أريد منه ، وجيء به من أجله ، لأنه لا يبلغ حركة ما قبله ، فيجفوَ تتابع المتحركين ، ولا سكونَ ما بعده فيفجأ بسكونه المتحرك الذي قبله ، فينقض عليه جهته وسَمْته . فتلك إذاً ثلاث أحوال متعادية لثلاثة أحرف متتالية ، فكما يحسن تالف الحروف المتفاوتة كذلك يحسن تتابع الأحوال المتغايرة على اعتدال وقرب ، لا على إيغال في البعد .

... فقد وضح إذاً بما أوردناه خفة الثلاثي من الكلام ، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي ، لأنه إذا كان الثلاثي أخفّ وأمكن من الثنائي ـ على قلة حروفه ـ فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه . ثم لا شك فيما بعد ، في ثقل الخماسي ، وقوة الكُلفة به ، فإذا كان كذلك ثقل عليهم مع تناهيه ، وطوله ، أن يستعملوا في الأصل الواحد جميع ما ينقسم إليه به جهات تركيبه . ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول ، نحو : جَعَل ـ جَلَع ـ عَجَل ـ عَلَج ـ لَجَع ـ لَعَج . والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً ، وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة ، فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً ، المستعمل منها قليل ، وهي : عقرب ، وبرقع ، وعرقب ، وعبقر ، وإن جاء منه غير هذه الأحرف فعسى أن يكون ذلك ، والباقي كله مهمل . وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل

النزْر ، فما ظنك بالخماسي على طوله وتقاصر الفعل الذي هو مِئنّـة [1] من التصريف والتنقل عنه فلذلك قل الخماسي أصلاً .

.. .. ..

ومن حديث **الاستثقال والاستخفاف** أنك لا تجد في الثنائى – على قلة حروفه – ما أوله مضموم ، إلا القليل، وإنما عامته على الفتح ، نحو: هل ، وبل ، وقد ، وأن ، وعن ، وكم ، ومن ، وفي المعتل أو ، ولو ؛ وكي ، وأي ؛ أو على الكسر ، نحو : إن ، ومن ، وإذ . وفي المعتل إي ، وفي ، وهي ، ولا يعرف الضم في هذا النحو إلا قليلاً ، قالوا : هو ، وأما هم فمحذوفة من همو ، كما أن مذ محذوفة من منذ . وأما ُهوْ من نحو قولك ، رأيتهو ، وكلمتهو ، فليس شيئاً ، لأن هذه ضمة مشبعة في الوصل ، ألا تراها يستهلكها الوقف ، وواو هو في الضمير المنفصل ثابتة في الوقف والوصل .

... وكذلك جميع ما جاء من الكلم على حرف واحد ، عامته على الفتح ، إلا الأقل ، وذلك نحو همزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه، ولام الابتداء ، وكاف التشبيه وغير ذلك . وقليل منه مكسور ، كباء الإضافة ولامها ، ولام الأمر ، ولو عري ذلك من المعنى الذي اضطره إلى الكسر لما كان إلا مفتوحاً ، ولا نجد في الحروف المنفردة ذوات المعاني ما جاء مضموماً ، هرباً من ثقل الضمة . فأما نحو اُقتل ، اُدخل ،

---

(١) أي موضع .

استقصي عليه ، فأمره غير معتدّ ؛ إذ كانت هذه الهمزة إنما يتبَلّغ بها في حال الابتداء ثم يسقطها الإدراج الذي عليه مدار الكلام ومتصرفه .

فإن قلت : ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته ، وعنيت بأحواله وتتبعته ، حتى تحامت هذه المواضع التحامي الذي نسبته إليها ، وزعمته مراداً لها ؟ وما أنكرت أن يكون القوم أجفى طباعاً ، وأيبس طيناً ، من أن يصلوا من النظر إلى هذا القدر اللطيف الدقيق ، الذي لا يصح لذي الرقة والدقة منا أن يتصوّره إلا بعد أن توضح له أنحاؤه ، بل أن تشرّح له أعضاؤه ؟

قيل له : هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم ، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم ، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم ، وخففوا عن ألسنتهم ، بأن اختلسوا الحركات اختلاساً ، وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها ، ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو [1] : « مالك لا تأمننا على يوسف » مختلِساً ، لا محققاً ، وكذلك قوله عز وجل : « أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى » مخفىً لا مستوفى ، وكذلك قوله عز وجل : « فتوبوا إلى بارئكم » مختلساً غير ممكن كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لطف عليه تحصيل اللفظ ، إلى أن ادعى أن أبا عمرو كان يسكّن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء إمام أهل البصرة في القرآن والنحو ، وأحد القراء السبعة .

الحركة ، لا حذفها ألبتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رووه ساكناً . ولم يُؤت القوم من ذلك من ضعف أمانة لكن أُتوا من ضعف دراية [1] . وأبلغ من هذا في المعنى ما رواه [2] من قول الراجز :

متى أنام لا يُؤرقْني الكرى    ليلاً ولا أسمع أجراس المطي

بإشمام القاف من يؤرقني ، ومعلوم أن هذا الإشمام إنما هو للعين لا للأذن ، وليست هناك حركة ألبتة ، ولو كانت فيه حركة لكسرت الوزن ، ألا ترى أن الوزن من الرجز ، ولو اعتدّت القاف متحركة لصار من الكامل ، فإذا قنعوا من الحركة بأن يومئوا إليها بالآلة التي من عادتها أن تستعمل في النطق بها ، من غير أن يخرجوا إلى حسّ السمع شيئاً من الحركة ، مشبعة ولا مختلسة ، أعني إعمالهم الشفتين للإشمام في المرفوع ، بغير صوت يسمع هناك ، لم يبق وراء ذلك شيء يستدل به على عنايتهم بهذا الأمر .

.. ومنه إسكانهم نحو رُسُل ، وعَجُز ، وعَضُد ، وظَرُف ، وكَرُم ، وعَلِم ، وكتِف ، وكبِد ، وعُصِر . واستمرار ذلك في

(١) ابن جني هو المخطيء هنا لأن القراءة بإسكان الحرف في الشواهد التي قدمها قراءة صحيحة ، والقراء أضبط من النحويين في نقل اللغة ، لأن القراءة سنة متبعة تقوم على ضبط الأداء كما تعلمه القارىء . والشواهد اللغوية الكثيرة تؤيد قراءة أبي عمرو إذ أنها لهجة فصيحة من لهجات العرب .

(٢) أي سيبويه .

المضموم والمكسور ، دون المفتوح ، أدل دليل ـ بفصلهم بين الفتحة وأختيها ـ على ذوقهم الحركات ، **واستثقالهم بعضها واستخفافهم الآخر** . فهل هذا ونحوه إلا لإنعامهم النظر في هـــذا القدر اليسير المحتقر من الأصوات ، فكيف بما فوقه من الحروف التوامّ ، بل الكلمة من جملة الكلام .

وأخبرنا أبو إسحق إبراهيم بن أحمد القرميسينيّ عن أبي بكر محمد بن هارون الروياني ، عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني ، في كتابه الكبير في القراءات قال : قرأ عليَّ أعرابيّ بالحرم : « طيبى لهم وحسنُ مآب » فقلت : طوبى، فقال : طيبى ، فأعدت فقلت: طوبى ، فقال: طيبى ، فلما طال عليّ قلت : طو طو ، قال : طي طي . أفلا ترى إلى هذا الأعرابيّ ، وأنت تعتقده جافياً كزا ، لا دمثاً ولا طيّعاً ، كيف نبا طبعه عن ثقل الواو إلى الياء فلم يؤثر فيه التلقين ، ولا ثنى طبعه عن التماس الخفة هز ولا تمرين ، وما ظنك بـــه إذا خُلّى مع سومه ، وتساند إلى سليقته ونجره .

وسالت يوماً أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي الجُوثي ، التميمي ـ تميم جُوثة ـ فقلت له : كيف تقول : ضربت أخوك ؟ فقال أقول : ضربت أخاك . فادرته على الرفع ، فأبى ، وقال : لا أقول : أخوك أبداً . قلت : فكيف تقول ضربني أخوك ، فرفع . فقلت : ألست زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيشٍ هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلا أدل شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إياه

في كل موضع حقّه ، وحصّته من الإعراب ، عن ميزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيما ، ولو كان كما توهمه هـــذا السائل لكثر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تنقد مقاييسه . وهذا موضع نفرد له باباً بإذن الله تعالى فيما بعد . وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه **موضعُ الغرضُ فيه تقرير الأصول ، وإحكام معاقدها** ، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها ، وبه وبأمثاله تخرج أضغانها ، وتُبعج أحضانها ، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه، ومُرْزون[1] إليه ، فاعرفه ، فان أحداً لم يتكلف الكلام على علة إهمال ما أهمل ، واستعمال ما استعمل . وجماع أمر القول فيه ، والاستعانة على إصابة غُروره ومطاويه ، لزومك محجة القول بالاستثقال والاستخفاف، ولكن كيف ، وعلام ، ومن أين ، فإنه باب يحتاج منك إلى تأنٍّ ، وفضل بيان وتأتّ . وقد دققت لك بابه ، بل خرقت بك حجابه . ولا تستطل كلامي في هذا الفصل ، أو تَرَيَنّ أن المقْنَع فيه كان دون هذا القدر ، فإنك إذا راجعته وأنعمت تأمله علمت أنه منبهة للحس، مشجعة للنفس.

... ... ...

واعلم أنا ــ مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ،وإلحاقها بعلل الكلام ــ لا ندعي أنهـــا تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين ، غير أنا نقول : إن علل

(١) مستندون إليه .

النحويين على ضربين : أحدهما واجب لا بد منه ، لأن النفس لا تطيق في معناه غيره . والآخر ما يمكن تحمله، إلا أنه على تجشم واستكراه له.

الأول ـ وهو ما لا بد للطبع منه ـ قلب الألف واواً للضمة قبلها، وياءً للكسرة قبلها. أما الواو فنحو قولك في سائر: سويئر، وفي ضارب ضويرب . وأما الياء فنحو قولك في تحقير قرطاس وتكسيره :قريطيس وقراطيس . فهذا ونحوه مما لا بد منه ، من قِبَل أنه ليس في القوة ، ولا احتمال الطبيعة وقوع الألف المدة الساكنة بعد الكسرة ولا الضمة . فقلب الألف على هذا الحدّ علّته الكسرة والضمة قبلها . فهذه علة برهانية ولا لبس فيها ، ولا توقّف للنفس عنها . وليس كذلك قلب واو عصفور ونحوه ياء إذا انكسر ما قبلها ؛ نحو : عصيفير وعصافير ؛ ألا ترى أنه قد يمكنك تحمل المشقة في تصحيح هذه الواو بعد الكسرة ؛ وذلك بأن تقول : عصيفور وعصافور . وكذلك نحو: موسر ،وموقن، وميزان ، وميعاد ؛ لو أكرهت نفسك على تصحيح أصلها لأطاعتك عليه، وأمكنتْك منه ؛ وذلك قولك : مِوْزان ، وموعاد ، ومُيسِر ، ومُيْقن . وكذلك ريح وقيل ، وقد كنت قادراً أن تقول : قِوْل ، ورِوْح ، لكن مجيء الألف بعد الضمة أو الكسرة أو السكون محال ، ومثله لا يكون . ومن المستحيل جمعك بين الألفين المدّتين ، نحو ما صار إليه قلب لام كساء ونحوه قبل إبدال الألف همزة ، وهو خطأ كسا ا ، أو قضا ا ، فهذا تتوهمه تقديراً ولا تلفظ به ألبتة. قال أبو إسحاق يوماً لخصم نازعه في جواز اجتماع الألفين المدتين ـ ومد الرجل الألف

في نحو هذا ، وأطال ـ فقال له أبو إسحق : لو مددتها إلى العصر ما كانت إلا ألفاً واحدة .

... ومن الأمر الطبيعي الذي لا بد منه ، ولا وعي عنه ، أن يلتقي الحرفان الصحيحان فيسكن الأول منهما في الإدراج ، فلا يكون حينئذ ُبدّ من الإدغام ، متصلين كانا أو منفصلين . فالمتصلان نحو قولك شدّ ، وحبّ ، وحلّ ، فالإدغام واجب لا محالة ، ولا يوجدك اللفظ به ُبدّاً منه . والمنفصلان نحو قولك : خذ ذاك ، ودعْ عامراً . فإن قلت: فقد أقدر أن أقول : ُشدْدَ ، وُحلْلَ ، فلا أدغم ، قيل : متى تجشمت ذلك وقفت على الحرف الأول وقفة ما ، وكلامنا إنما هو على الأصل .

... ... ...

فهذا ونحوه طريق ما لا بد منه ، وما لا يجري مجرى التحيز إليه والتخير له .

وما منه بد هو الأكثر وعليه اعتماد القول ، وفيه يطول السؤال والخوض ، وقد تقدم صور منه ، ونحن نغترق [1] في آتي الأبواب جميعه ، ولا قوة إلا بالله ، فأما إن استوفينا في الباب الواحد كل ما يتصل به ـ على تزاحم هذا الشأن ، وتقاود بعضه من بعض ـ اضطرت الحال إلى إعادة كثير منه ، وتكريره في الأبواب المضاهية لبابه ،وسترى ذلك مشروحاً بحسب ما يعين الله عليه وُينهض به .

---

(١) نستوعب .

## باب في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب

هذا موضع شريف . وأكثر الناس يضعف عن احتماله ، لغموضه ولطفه . والمنفعةُ به عامّـة ، والتساندُ إليه ُمقوٍّ ُمجْـدٍ . وقد نصّ أبو عثمان [1] عليه فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعْـت البعض فقِسْـتَ عليه غيره . فإذا سمعت : « قام زيد » أجزْت ظَرُفَ بِشرٌ ، وكرم خالد .

قال أبو علي : إذا قلت : ( طاب الخُشْكُنَـان ) [2] فهذا من كلام العرب ، لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلامَ العرب .

ويؤكد هذا عندك أن ما أُعْـرِب من أجناس الأعجميّـة قد أجرْته العرب مجرى أصول كلامها ، ألا تراهم يصرفون في العلم نحو آجرّ ، وإْبرَيْـسَـم وفِرِندٍ ، وفيروزج ، وجميعَ ما تدخله لام التعريف .

---

(١) أبو عثمان المازني .

(٢) حلوى تشبه البسكويت .

وذلك أنه لمّا دخلته اللام في نحو الديباج ، والفرند ، والسُّهريز [1] ، والآجرّ ، أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات . فجرى في الصرف ومنعه مجراها .

قال أبو علي : ويؤكد ذلك أن العرب اشتقت من الأعجمي النكرةِ ، كما تشتق من أصول كلامها ، قال رؤبة :

هل يُنْجِيَنّي حَلِفٌ سِخْتِيت    أو فضة أو ذهب كبريت

قال : فـ ( سختيت ) من السَّخْت ، كـ ( زِحليل ) [2] من الزحل.

وحكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي أظنه قال : يقال دَرْهمتِ الخُبّازَى ، أي صارت كالدراهم ، فاشتق من الدرهم وهو اسم أعجمي. وحكى أبو زيد : رجل مُدَرْهم [3] . قال : ولم يقولوا منه : دُرْهِم ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف. ولهذا أشباه.

ومما اشتقته العرب من كلام العجم ما أنشدناه من قول الراجز :

هل تعرف الدار لأم الخزرج    منها فظلْت اليوم كالمزّرج

أي الذي شرب الزَّرَجُون ، وهي الخمر . فاشتق المزرّج من الزرجون ، وكان قياسه: كالمزرْجَن، من حيث كانت النون في زَرَجون

---

(١) نوع من التمر ، بضم السين وكسرها .
(٢) السخت : الشديد ، والزحليل : السريع .
(٣) كثير الدراهم .

قياسها أن تكون أصلاً، إذ كانت بمنزلة السين من قَرَبُوس. قال أبوعلي: ولكن العرب إذا اشتقت من الأعجمي خلّطت فيه . والصحيح من نحو هذا الاشتقاق قول رؤبة :

في خدر ميّاسِ الدمى مُعَرْجَنِ

وأنشَدَناه ( المعرجن ) باللام . فقوله ( المعرجن ) يشهد بكون النون من عُرْجُون أصلاً ، وإن كان من معنى الانعراج، ألا تراهم فسروا قول الله تعالى ( حَتىّ عادَ كالْعُرْجُونِ القَديم ) فقالوا : هي الكِباسة [1] إذا قدُمت فانحنت ، فقد كان على هذا القياس يجب أن يكون نون ( عُرْجُون ) زائدة ، كزيادتها في ( زيتون)، غير أن بيت رؤبة الذي يقول فيه ( المعرجن ) منع هذا ، وأعلمَنَا أنه أصل رباعي قريب من لفظ الثلاثي ، كسِبَطْر من سبط ، ودِمَثْر من دَمِث ، ألا ترى أنه ليس من الأفعال ( فَعْلن ) وإنما ذلك في الأسماء نحو عَلْجَن ، وخَلْبن [2] .

ومما يدلك على أن ما قيس على كلام العرب فإنه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف ، نحو قولهم في مثال ( صَمَحْمَح ) من الضرب : ( ضَرَبْرَب ) ومن القتل (قتلتل)

---

(١) سباطة التمر .

(٢) العلجن : الناقة المكتنزة ، والمرأة الماجنة ، والخلبن : الخرقاء .

ومن الأكل ( أكلكل ) ومـــن الشرب ( شربرب ) ومن الخروج ( خرجرج ) ومن الدخول ( دخلخل ) . ومن مثل ( سَفَرْجَل ) من جعفر: ( جَعَفْرَر ) ومن صَقْعَب[1] ( صَقَعْبَب ) ومن ( زِبْرِج ) ( زَبَرْجَج ) ومن ثُرْتُم[2] ( ثَرَتَمَم ) ونحو ذلك . فقال له قائل : بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون ؟ لم نجد بُدّاً من أن نقول : بالعربيّة . وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف[3] .

... وهذا باب مطرد متقاود . وقد كنت ذكرت طرفاً منه في كتابي ( شرح تصريف أبي عثمان ) ، غير أن الطريق ما ذكرت لك . فكل ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم . ولهذا قال من قال في العجّاج ورؤبة : إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها ، وأقدما على ما لم يأت به مَنْ قبلهما وقد كان الفرزدق يُلغز بالأبيات ، ويأمر بإلقائها على ابن أبي إسحق[4] .

---

(١) طويل .

(٢) الثرتم : ما فضل من الطعام .

(٣) صرح ابن جني في سر الصناعة أن هذه الطريقة مباحة للتدريب على مسائل الصرف ، وللإفادة بها في مثل هذا الموضع الذي نحن بصدده ، لا أن هذه الكلمات صارت عربية ، ويؤكد ذلك هنا قوله إن هؤلاء ( يتلاقون بينهم مسائل التصريف ) أي يتدربون .

(٤) هو عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي (ت ١١٧) أحد كبار المدرسة البصرية الأولين ، ويقال إنه أول من علل النحو ومد القياس وكان يترصد للفرزدق ويخطئه في شعره .

وحكى الكسائي أنه سأل بعض العرب عن أحد مطايب الجزُور، فقال : مطيب ؛ وضحك الأعرابي من نفسه كيف تكلف لهم ذلك من كلامه . فهذا ضرب من القياس ركبه الأعرابي ، حتى دعاه إلى الضحك من نفسه ، في تعاطيه إياه .

وذكر أبو بكر أن منفعة الاشتقاق لصاحبه أن يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها ، فإذا رأى الاشتقاق قابلاً لها أنس بها وزال استيحاشه منها. فهل هذا إلا اعتماد في تثبيت اللغة على القياس . ومع هذا أنك لو سمعت ظَرُف ، ولم تسمع يَظْرُف ، هل كنت تتوقف عن أن تقول يظرف ، راكباً له غير مُسْتَحْيٍ منه . وكذلك لو سمعت سَلِم ، ولم تسمع مضارعه ، أكنت ترع [1] أو ترتدع أن تقول يسلم ، قياساً أقوى من كثير من سماع غيره ، ونظائر ذلك فاشية كثيرة (*).

---

(١) تكف ..

(*) أثار أبو الفتح في هذا الباب نقطتين :

أ ــ الأولى أن قواعد اللغة وقوانينها مطردة ، بحيث تستطيع أن تتخذ مجموعة من النماذج أصلاً للكلام على هذه اللغة . وهو بذلك يقدم تقريراً واقعياً على أن الاستقراء الكامل للغة غير ممكن ، ولما كان ذلك كذلك فإن القياس على النماذج المتواترة أي الواردة إلينا بأكثر من طريقة هو منهج للوصول إلى اللغة . وعلى هذا رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول وإن لم يكونوا سمعوا كل فاعل أو مفعول . ذلك كله صحيح إلا إذا عارضه شيء يرد به السماع فهنا يبدأ التعارض بين القياس والسماع ويبدأ الاختلاف بين اللغويين العرب ، كل حسب =

... ... ... ... ...

= اتجاهه ، وإن كان المنهج اللغوي الصحيح يقرر أن الاستعمال اللغوي هو وحده القانون العام للغة .

ب — إن القياس على كلام العرب يفيد في استعمالنا للألفاظ غير العربية ، وقد مارس القدماء موضوع التعريب ووضعوا لنا فيها أصولاً ، وإن كان لا يزال يشغل بال المجمعيين حتى الآن فيما يعرف بتعريب ألفاظ الحضارة أو الاشتقاق منها ، وقد عرض ابن جني هنا أن الكلمة غير العربية حين تدخل العربية وتطبع بطابعها تصير عربية ، كما أن الاشتقاق من الألفاظ الأجنبية اشتقاق صحيح طالما أنه يتفق مع الصيغ العربية المستعملة . ولعل إكثار اللغويين القدماء من التدريب على ( ضرب ) على وزن ( جعفر ) مثلاً ، إنما هو تدريب على معرفة طاقات اللغة في الاستعمال. وفي العصر الحاضر نستعمل هذا الاشتقاق الآن كثيراً من ألفاظ غير عربية فنقول : نجلز وأمْرَك ومَصَّر أي جعله إنجليزيا وأمريكيا ومصريا ، ويقولون في لبنان : تلفن ، أي تحدث بالتليفون ... وهكذا . وقد ناقش مجمع اللغة العربية بالقاهرة غير مرة هذا الموضوع . ( انظر مجلة المجمع ) كما كتب عنــه اللغويون المحدثون في تطور الألفاظ وتأثير اللغات بعضها في بعض ، انظر اللغة لفندريس .

## باب في ترك الأخذ عن أهل المدر

### كما أخذ عن أهل الوبر

علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل. ولو عُلم أن أهل مدينةٍ باقون على فصاحتهم، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم، لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر.

وكذلك أيضاً لو فشا في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها، وترك تَلَقِّي ما يَرِد عنها. وعلى ذلك العمل في وقتنا هذا؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً. وإن نحن آنسنا منه فصاحة في كلامه، لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ويقدح فيه، وينال ويغض منه.

وقد كان طرأ علينا أحد من يدّعي الفصاحة البدوية، ويتباعد عن الضّعْفة[1] الحضرية، فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له، وميزناه تميزاً حَسُن في النفوس موقعه، إلى أن أنشدني يوماً شعراً لنفسه يقول في

(١) قلة الفطنة.

بعض قوافيه : أشْئَئُها [١] ، وأدْأَوُها [٢] ، بوزن أشعَعُها وأدععها ، فجمع بين الهمزتين كما ترى ، واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوّغه . نعم ، وأبدل الهمز حرفاً لا حظّ في الهمز له ، بضدّ ما يجب ؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما ، فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً عن غير صنعة ما لا حظّ له في الهمز ، ثم يحقق الهمزتين جميعاً ! هذا ما لا يبيحه قياس ، ولا ورد بمثله سماع .

فإن قلت: فقد جاء عنهم خطائيء ، ورزائيء،ودريئة ودرائىء [٣] ولفيئة [٤] ولفائيء وأنشدوا قوله :

فإنك لا تدري متى الموت جائىء إليك ولا ما يُحدث الله في غدِ

قيل : أجل ، قد جاء هذا ، لكن الهمز الذي فيه عَرَض عن صحة صنعةٍ ؛ ألا ترى أن عين (فاعل) مما هي فيه حرف علة لا تأتي إلا مهموزة ، نحو قائم وبائع ، فاجتمعت همزة ( فاعل ) وهمزة لامه ، فصحّحها بعضهم في الاستعمال . وكذلك خطائيء وبابها: عَرَضت همزة (فعائل) عن وجوبٍ ، كهمزة سفائن ورسائل ، واللام مهموزة ،

---

(١) فعل مضارع ماضيه شأى بمعنى سبق ، وصوابه : أشآها .

(٢) « « « دأى للصيد يدأو أي ختله ، وصوابه أدآها .

(٣) الدريئة ما تدرأ به نفسك أي ما تستتر به .

(٤) اللفيئة : القطعة من اللحم لا عظم فيها .

فصحّـت في بعض الأحوال بعد وجوب اجتماع الهمزتين. فأما أشْـئَـؤُها وأدْأؤُها، فليست الهمزتان فيهما بأصلين. وكيف تكونان أصلين وليس لنا أصل عينه ولامه همزتان ولا كلاهما أيضاً عن وجوب . فالناطق بذلك بصورة من جَرّ الفاعل أو رفع المضاف إليه ، في أنه لا أصل يسوّغه ، ولا قياس يحتمله ، ولا سماع وَرَدَ به . ومـــا كانت هذه سبيله وجب اطّـراحه والتوقف عن لغة مَنْ أورده . وأنشدني أيضاً شعراً لنفسه يقول فيه : كأن فاي .... فقوي في نفسي بذلك بعده عن الفصاحة ، وضعفه عن القياس الذي رِكبه . وذلك أن ياء المتكلم تكسِـر أبداً ما قبلها . ونظير كسرة الصحيح كون هذه الأسماء الستة بالياء، نحو مررت بأخيك وفيك . فكان قياسه أن يقول ( كأن فيّ ) بالياء كما يقول ( كأنّ غلامي ) .

ومثله سواءً ما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : كسرت ـفِيّ ، ولم يقل ( فاي ) ، وقد قال الله سبحانه ، « إن أبي يدعوك » ولم يقل إن أباي . وكيف يجوز إن أباي ، بالألف وأنت لا تقول : إن غلامَيْ قائم، وإنما تقول : كأن غلامِي بالكسر . فكذلك تقول : كأن ـفِيّ بالياء . وهذا واضح . ولكن هذا الإنسان حمل بضعف قياسه قوله ( كأن فاي ) على قوله : كأن فاه ، وكأن فاك ، وأنسي ما توجبه ياء المتكلم : من كسر ما قبلها وجعله ياء .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن تقول : هذان غلاميّ ، فتبدل

ألف التثنية ياء ، لأنك تقول هذا غلامِي فتكسر الميم ، قيل هذا قياس لعمري ، غير أنه عارضه قياس أقوى منه ، فتُرك إليه . وذلك أن التثنية ضرب من الكلام قائم برأسه ، مخالف للواحد والجميع ؛ ألا تراك تقول : هذا ، وهؤلاء ، فتبني فيهما ، فإذا صرت إلى التثنية جاء مجيء المعرب فقلت : هذان ، وهذين . وكذلك الذي والذين ، فإذا صرت إلى التثنية قلت اللذان ، واللذين . وهذا واضح .

وعلى أن هذا الرجل الذي أومأت إليه من أمثل من رأيناه ممن جاءنا مجيئه ، وتحلى عندنا حِليته . فأما ما تحت ذلك من مرذول أقوال هذه الطوائف فأصغر حجماً ، وأنزل قدراً أن يُحكى في جملة ما يُنْشَى[1] . ومع هذا فإذا كانوا قد رَوَوا أن النبي صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه فقال : « أرشدوا أخاكم فإنه قد ضل » ، ورووا أيضاً أن أحد ولاة عُمَر رضي الله تعالى عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه ، فكتب إليه عمر : أن قنّع كاتبك سوطاً ، وروى من حديث علي رضي الله عنه مع الأعرابيّ الذي أقرأه المقرىء « أن الله بري من المشركين ورسوله » ، حتى قال الأعرابيّ : برئت من رسول الله ، فأنكر ذلك عليّ عليه السلام ، ورسم لأبي الأسود عمل النحو ما رسمه ، ما لا يُجهل موضعه ، فكان ما يُروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمر

---

(١) ما ينثى : ما يشاع .

فساد هذا الشان مشهوراً ظاهراً ، فينبغي أن يُستوحش من الأخذ عن كل أحد ، إلا أن تقوى لغته ، وتشيع فصاحته . وقد قال الفراء في بعض كلامه : إلا أن تسمع شيئاً من بدوي فصيح فتقولَه . وسمعت الشجري أبا عبدالله غير دَفْعة يفتح الحرف الحلقي في نحو ( يَعَدو ) وهو ( محَموم ) ولم أسمعها من غيره من عُقيل [1] ، فقد كان يرد علينا منهم من يؤنَس به ولا يبعد عن الأخذ بلغته . وما أظن الشجري إلا

---

(١) عمّن نأخذ اللغة ؟ . هذا سؤال مهم غاية الأهمية لمن يتصدى للدرس اللغوي . واللغويون المحدثون يقررون أن المصدر الأول للغة هو الإنسان . ولكن أيّ إنسان؟ إنه – عندهم – الرجل الذي لم تختلط لغته بلغات أخرى ولم تتأثر بمؤثرات خارجية، إنه هو الممثل المثالي للغة التي تكون موضع الدرس. وهذا ما يعرف بالحجية اللغوية . ولقد عالج العرب هذه القضية علاجاً وافياً عند جمعهم للغة العربية، وقرروا أن جمع اللغة لا يكون إلا من المناطق البادية التي لم تتأثر بالتجارة الخارجية أو بالاحتكاك بلغات أخرى . يقول السيوطي: « لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم » . ( انظر كتابه : الاقتراح في النحو ص ٢٣ ) ، وكان اللغويون القدماء يرتحلون إلى البادية يجمعون اللغة من أصحابها الأصلاء كما فعل أبو عمرو بن العلاء والكسائي . ولعلك تذكر فكرة الاستشهاد في النحــــو ؛ فهم لم يستشهدوا بشعر أي شاعر بل حددوا زمن الاستشهاد بآخر العصر الأموي وهو المعروف بالعصر العربي قبل أن تختلط العربية باللغات الإسلامية الأخرى كالفارسية والتركية في العصر العباسي ، وعلى وجه الدقة حددوا آخر عصر الاستشهاد في النحو ببشار بن برد أو إبراهيم بن هرمة . كما كان اللغويون يلجأون إلى الأعراب الذين هاجروا إلى =

استهواه كثرة ما جاء عنهم من تحريك الحرف الحلقي بالفتح إذا انفتح ما قبله في الاسم على مذهب البغداديين . وهذا قد قاسه الكوفيون ، وإن كنا نحن لا نراه قياساً ، لكن مثل ( يعدو وهو محموم ) لم يرو عنهم فيما علمت . فإياك أن تخلد إلى كل ما تسمعه ، بل تأمــــل حال مُورده ، وكيف موقعه من الفصاحة فاحكم عليه وله .

---

=البصرة أو الكوفة أو بغداديجمعون منهم اللغة ويستفتونهم فيما يختلفون فيه كما حدث –مما نعرفه– عن المناظرة المشهورة التيعقدت بينسيبويه والكسائي في المسألة المعروفة بالمسألة الزنبورية . وقد ذكر ابن النديم في كتابه الفهرست عدداً كبيراً من الأعراب الذين اعتمد عليهم اللغويون القدماء . ولأن العرب كان لهم منهجهم الدقيق في نقد الخبر فقد كتبوا في « رجال » اللغة وترجموا لهم لنعرف أحوالهم من الضبط والإتقان والأمانة اللغوية شأن علماء الحديث مع رواته . ولا نعرف لغة من اللغات اهتم أصحابها بهذه القضية كما نعرف عن العربية .

والموضوع الذي يقدمه لنا أبو الفتح في هــــذا الباب يعالج هذه القضية مؤكداً فيها أن أهل الوبر أي أهل البادية الباقين على فصاحتهم أي على نقائهم اللغوي هم المصدر الصحيح لدرس اللغة ، كما أشار استطرادا في معرض حديثه إلى قضية اللحن وتأثيره على نشأة العــــلم اللغوي وهو موضوع فصله غيره في كتب مفردة عرفت بكتب الملاحن .

## باب اختلاف اللغات وكلها حجة

اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظُره عليهم؛ ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال «ما» يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك، لأن لكل واحد من القومين ضرباً من القياس يُؤخذ به، ويُخْلَدُ إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسيلتها. لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخذ إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبلُ لها، وأشدُّ أنساً بها. فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا. أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: «نزل القرآن بسبع لغاتٍ كلها كافٍ شافٍ.»[1]

هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كالمتراسلتين.

فأما أن تِقلَّ إحداهما جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ

(١) ورد هذا الحديث بروايات مختلفة وله تفسيرات كثيرة لا تهمنا هنا، (انظر في هذا فتح الباري على صحيح البخاري ٩ / ٢١، وتفسير الطبري ١ / ٣٥).

**بأوسعها رواية** ، وأقواها قياساً ، ألا تراك لا تقول : مررت بَكَ ولا المال لِكَ ، قياساً على قول قُضاعة[1] : المالُ لِه ومررت بَه ولا تقول : أكر مْتُكِش ولا أكر مْتُكس قياساً على لغة من قال مررت بكش ، وعجبت منكِس .

حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب قال : ارتفعت قريش من الفصاحة عن عنعنة تميم[2] ، وكشكشة ربيعة[3] وكسكسة هوازن[4] ، وتضجع قيس[5] ، وعجرفيّة ضبّة ، وتلتلة

---

(١) قضاعة إحدى قبائل حمير ، وإليها تنتمي جهينة وبلي وكلب وبهراء وتنوخ ومهرة وجرم ( انظر : المبرد ، نسب عدنان وقحطان ٢٣ والقلقشندي: قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان . )

(٢) تميم من أكبر قبائل خندف العدنانية ، ولها تأثير كبير في النحو العربي ، وكانت تقطن في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية في اليمامة حتى جنوب العراق . ( انظر الهمداني ، صفة جزيرة العرب ص ١٣٧ ) .

(٣) ربيعة هي القبيلة الثانية من العدنانيين بعد نزار ، وديارهم بين اليمامة والبحرين . ( انظر القلقشندي ) .

(٤) هوازن إحدى قبائل نزار العدنانية ، كانت تسكن عند نخلة ونجد الطائف بالقرب من مكة ( انظر الهمداني ٧١ ) .

(٥) قيس أشهر قبائل نزار العدنانية ولكثرة بطونها جعلت في مقابل اليمانية بأسرها فيقال قيس ويمن . ( انظر القلقشندي ٦٠ ) .

بهراء[1] . فأما عنعنة تميم فإن تميا تقول في موضع أن : عن ، تقول : عَنّ عبدالله قائم ، وأنشد ذو الرمة عبد الملك :

أَعَنْ ترسّمت من خرقاء منزلة

قال الأصمعي : سمعت ابن هَرْمة يُنشدُ هارون الرشيد :

أَعَنْ تغنّت على ساقٍ مطوّقةٌ ورقاءُ تدعو هديلا فوق أعوادِ

وأما تلتلة بهراء فإنهم يقولون : تِعلمون وتِفعلون وتِصنعون ، بكسر أوائل الحروف[2] .

وأما كشكشة ربيعة فإنما يريد قولها مع كاف ضمير المؤنث: إنَّكِشْ ورأيتكِشْ ، وأعْطَيْتُكِشْ ، تفعل هذا في الوقف ، فإذا وَصَلت أسقطت الشين .

وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضاً : أعطيتكِسْ ومِنكِس وعنكِس . وهذا في الوقف دون الوصل .

---

(١) بهراء إحدى قبائل حمير كانت منازلها من الينبع إلى عقبة أيلة ( القلقشندي ٢٧ ) .

(٢) كسر حرف المضارعة ظاهرة كانت منتشرة في عدد من القبائل هي بهراء وكلب وتميم وقيس وأسد وربيعة وهذيل . ومعظم هذه القبائل كانت منازلها في الشام بالقرب من العراق أو في المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة بالقرب من الشام أيضاً فيما عدا بني هذيل الذين كانوا يسكنون الحجاز . ومن الملاحظ أن العبرية تميل إلى كسر حرف المضارعة أيضاً فهل حدث تأثر بين اللغتين عن طريق القبائل التي كانت بالشام أو بالعراق ؟ ..

فإذا كان الأمر في اللغة المعوّل عليها هكذا وعلى هذا فيجب أن يقل استعمالها ، وأن يُتخيَّر ما هو أقوى وأشيع منها ؛ إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئاً لأجود اللغتين . فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فإنه مقبول منه ، غير منعيٍّ عليه . وكذلك إن قال : يقول على قياس مَنْ لغته كذا كذا ، ويقول على مذهب من قال كذا كذا .

وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه (*) .

---

(*) كانت اللغة العربية قبل الإسلام تحتوي على عدد من اللهجات يسميها العرب القدماء « لغات » لأنهم لم يستعملوا اصطلاح « اللهجة » ، ولعلهم كانوا مصيبين في هذه التسمية لأن هذه اللهجات التي وردت إلينا في آثار لغوية كثيرة ليست عربية عامية وإنما هي لغات فصيحة لها مستويات مختلفة من الفصاحة كما نعرف عن لهجة تميم أو أسد أو قيس أو هذيل أو غيرها. والقدماء يقولون إن لهجة قريش هي التي سادت اللغة العربية وسيطرت عليها حتى عُرفت اللغة العربية عندهم بأنها لغة قريش ، ويعللون ذلك بأن قريشاً كانت أفصح العرب وكانت تسكن مكة التي يتجمع فيها العرب كل عام وكانت بالقرب من عكاظ سوقهم الأدبية الكبرى كما كانت قريش هي المسيطرة على التجارة مما هيأ لها الاتصال بكل القبائل واختيار أجود لغاتها . هذا هو رأي القدماء وإليه ذهب معظم المحدثين . وهذا الرأي ليس صحيحاً ؛ لأن المادة اللغوية المتوافرة لدينا في النصوص المختلفة تؤكد أن لهجة قريش لم تسيطر على اللغة العربية بل لم يكن لها نصيب قدر نصيب القبائل الأخرى ، ولعل الأمر أدعى إلى إبعاد قريش من القضية لأن أصحاب التجارة أقرب إلى التأثر =

...     ...     ...     ...     ...

= بلغات أخرى نتيجة أسفارهم إلى الجنوب وإلى الشمال فيما عرف برحلة الشتاء والصيف . وكان القرشيون كما هو معروف يبعثون بأطفالهم إلى القبائل البادية ليتعلموا هناك الفروسية والفصاحة معاً ، ثم إن المعلقات المشهورة والتي تعد نموذجاً للشعر الجاهلي ليس هناك شاعر واحد من بين شعرائها من ينتسب إلى قريش. ومهما يكن من أمر فإن اللغة العربية قد توحدت قبل الإسلام بطريقة لا نستطيع أن نتبينها الآن ولا نستطيع أن نصل فيها إلى قرار يقيني أو ما يقرب منه .

وكلام ابن جني في هذا الباب إشارة لا بأس بها إلى هذا الموضوع لأنه يجعل اللهجات العربية في مستوى لغوي واحد من حيث الحجية اللغوية ، وهو يشير هنا إشارة ممتازة إلى الاستعمال اللغوي باعتباره المقياس الوحيد لانتشار اللغة وحياتها .

انظر في هـــذا كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية — دار المعارف بمصر ص ٣٧ وما يليها .

## باب في تصاقب[1] الألفاظ لتصاقب المعاني

هذا غَوْرٌ من العربية لا يُنْتَصَفُ[2] منه ولا يكاد يُحاطُ به . وأكثر كلام العرب عليه ، وإن كان غُفْلا مَسْهُوّاً عنه . وهو على أضرب :

منها اقتراب الأصلين الثلاثيين ، كضيّاطٍ وضيطار[3] ، ولُوقة وألوقة[4] ورِخْوٍ ورِخْوَدٍّ[5] ، ويَنْجُوج وألَنْجوج[6] . وقد مضى ذكر ذلك[7] .

ومنها اقتراب الأصلين ، ثلاثياً أحدهما ، ورباعياً صاحبه ، أو رباعيّاً أحدهما وخماسيّاً صاحبه ؛ كَدِمثٍ ودِمَثْر[8] ، وسَبِط

(١) تصاقب : تقارب .

(٢) انتصف منه : استوفى حقه منه كاملاً .

(٣) الضياط : الرجل الغليظ المتمايل في سيره ، والضيطار : الطويل أو الضخم ويقال أيضاً للئيم .

(٤) اللوقة والألوقة : الزبد بالرطب .

(٥) الرخو : اللين ، والرخود : الرجل اللين العظام .

(٦) الينجوج والألنجوج : عود طيب الرائحة للبخور . ويرى الدكتور يعقوب بكر أن أصله فارسي له صيغ متعددة ( نصوص في فقه اللغة ١/٩٦ )

(٧) الخصائص ٢ / ٤٥ .

(٨) دمث ودمثر : سهل .

وسِبَطْرٍ [1] ، ولؤلؤ ولآَّل [2] والضَبَغْطى والضَبَغْطَرى [3] .

ومنه قوله :

قد دَرْدَبتْ والشيخُ دَرْدَبيس [4]

وقد مضى هذا أيضاً [5] .

ومنها التقديم والتأخير على ما قلنا في الباب الذي قبل هذا من تقليب الأصول نحو ( ك ل م ) و ( ك م ل ) و ( م ل ك ) ونحو ذلك . وهذا كله والحروف واحدة غير متجاورة . لكن من وراء هذا ضرب غيره ؛ وهو أن تتقارب الحروف لتقارب المعاني . وهذا باب واسع .

من ذلك قول الله سبحانه « ألم تَرَ أنَّا أرسلنا الشَّياطينَ علَى الكَافِرينَ تؤُزُّهمْ أزّاً » أي تزعجهم وتقلقهم . فهذا في معنى تهزّهم هزّاً ، والهمزة أخت الهاء [6] ؛ فتقارَب اللفظان لتقارب المعنيين .

---

(١) السبط والسبطر : الطويل .

(٢) اللآل : بائع اللؤلؤ .

(٣) كلمة يفزع بها الصبيان .

(٤) دردب : خضع.والدردبيس الشيخ الفاني ويقال أيضاً للمرأة العجوز .

(٥) الخصائص : ١ / ٤٩ .

(٦) ذكر سيبويه أن الهمزة والهاء من أقصى الحلق ( ٢ / ٤٠٥ ) . وقد أثبت علم الأصوات الحديث أن الهمزة ليس صوتاً مجهوراً ولا مهموسا ، وهي صوت صامت حنجري انفجاري. أما الهاء فهي صوت صامت حنجري مهموس . ولعل ذلك هو السبب الذي من أجله ذكر ابن جني أن الهمزة والهاء أختان وأن الهمزة أقوى من الهاء. (انظر: علم اللغة للدكتور محمود السعران ص ١٧٠، ١٩٥) .

وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء ، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ ، لأنك قد تهزّ ما لا بال له ، كالجذْع وساقِ الشجرة ونحو ذلك .

ومنه العَسْف والأسف ، والعين أخت الهمزة [1] كما أن الأسف يعسِف النفس وينال منها ، والهمزة أقوى من العين ، كما أن أسف النفس أغلظ من التردّد بالعسْف . فقد ترى تصاقُب اللفظين لتصاقب المعنيين .

ومنه القَرْمة وهي الفَقْرة تُحزّ على أنف البعير . وقريب منه قلّمت أظفاري ، لأن هذا انتقاص للظُفُر ، وذلك انتقاص للجِلْد. فالراء أخت اللام [2] ، والعملان متقاربان . وعليه قالوا فيها : الجَرْفَةُ ، وهي من ( ج ر ف ) [3] وهي أخت جلَفت القَلَم ، إذا أخذت جِلْفته ، وهذا من ( ج ل ف ) ، وقريب منه الجَنَف وهو المَيْل ،

---

(١) العين عند سيبويه من وسط الحلق (٢ / ٤٠٦ ) والهمزة من أقصاه . والعين في العلم الحديث صوت مجهور حلقي . والهمزة على ذلك أقوى من العين كما قرر ابن جني . ( السعران ١٩٥ ) .

(٢) اللام صوت مجهور سِني جانبي ، والراء صوت مجهور لثوي مكرر ، أي أنهما متقاربان في المخرج ، ولذلك قال أبو الفتح إنهما أختان . وانظر السعران ١٨٥ — ١٨٧ .

(٣) جرفه : كسحه .

وإذا جَلَفت [1] الشيء أو جَرفته فقد أمَلْته عمّا كان عليه وهـذا من ( ج ن ف ) .

ومثله تركيب ( ع ل م ) في العلامة والعَلَم . وقالوا مع ذلك : بَيْضة عَرْماء ، وقطيع أعرم ، إذا كان فيها سواد وبياض ، وإذا وقع ذلك بأن أحد اللونين من صاحبه ، فكان كل واحد منهما عَلَماً لصاحبه . وهو من ( ع ر م ) قال أبو وَجْزة السعديْ :

ما زِلن يَنْسُبن وَهْنا كلّ صادقةٍ باتت تباشر عُرْما غير أزواج
حتى سلكن الشوى منهن في مَسَكٍ من نَسْل جَوّابة الآفاق مهداج [2]

ومن ذلك تركيب ( ح م س ) و ( ح ب س ) قالوا : حبست الشيء وحَمِس الشرّ إذا اشتد . والتقاؤهما أن الشيئين إذا حبس أحدهما صاحبه تمانعا وتعازّا ، فكان ذلك كالشر يقع بينهما .

---

(١) الجلفة : القشرة .

(٢) معنى البيتين أن حُمر الوحش أثارت القطا التي كانت تتعهد بيضها ( الذي ليس زوجيا ) حتى وصلت إلى المياه التي تحيط أرجلها كالخلاخيل وهذه المياه جلبتها رياح ذات أصوات. ( الوهن: بعد منتصف الليل، والصادقة كناية عن القطا ، وعُرم غير أزواج : بيض فيه نقط بيض وأخرى سود وهي غير أزواج لأنها لا تضع بيضها إلا أفراداً . والمسك الأسورة ، والشوى الأطراف وجوابة الآفاق أي الريح . )

ومنه العَلْب : الأثر ، والعَلْم : الشق في الشفة العليا . فذاك من ( ع ل ب ) والباء أخت الميم [1] ، قال طرفة :

كأنّ عُلُوب النِسْع في دَأَيَاتِها
موارِد من خَلْقاء في ظهر قَرْدَدِ [2]

ومنه تركيب ( ق ر د ) و ( ق ر ت ) قالوا للأرض : قَرْدَد ، وتلك نِبَاك [3] تكون في الأرض ، فهو من قَرِد الشيء وتقرّد إذا تجمّع ، أنشدنا أبو عليّ :

أهْوَى لها مِشْقَص حَشْر فَشَبْرَقها
وكنت أدعو قَذاها الإثْمِدَ القَرِدا [4]

أي أسمّي الإثمد القرد أذى لها . يعني عينه . وقالوا : قَرَت الدم

(١) الباء صوت صامت مجهور شفوي انفجاري ، والميم صوت صامت مجهور شفوي أغن ؛ فهما أختان من حيث المخرج والجهر .

(٢) العلوب جمع عَلْب ، وهي الآثار . والنِسْع سَيْر تُشد به الرحال . والدأيات ضلوع الصدر ، والموارد جمع مورد وهو طريق الواردين إلى الماء . خلقاء ملساء . والقردد الأرض الصلبة المستوية . يشبه آثار الحزام على ضلوع الناقة من كثرة ما حملت بآثار الموارد في الصخرة الملساء .

(٣) جمع نبكة وهي التل .

(٤) أهوى لها : انقض عليها . والمشقص : النصل العريض ، والحشر : الدقيق . شبرقها : مزقها . يعني أن عينه أصابها سهم ففقأها ، وكان من قبل حريصاً عليها حتى إنه كان يرى الإثمد أي الكحل قذى لها .

عليه أي جَمَد ، والتاء أخت الدال كما ترى [١] . فأما لِم خُصَّ هـذا المعنى بذا الحرف فسنذكره في باب يلي هذا بعون الله تعالى .

ومن ذلك العَلَز : خفة وطيش وقَلَق يعرِض للإنسان ، وقالوا ( العِلَّوْص ) لوجع في الجوف يلتوي له الإنسان ويقلق منه . فذاك من ( ع ل ز ) وهذا من ( ع ل ص ) والزاي أخت الصاد [٢] .

ومنه الغَرْب : الدَلْو العظيمة ، وذلك لأنها يُغرف من الماء بها ، فذاك من ( غ ر ب ) وهذا من ( غ ر ف ) أنشد أبو زيد [٣] :

كأن عينيَّ وقد بانوني غَرْبان في جَدْولٍ مَنْجَنُون

واستعملوا تركيب ( ج ب ل )و ( ج ب ن )و ( ج ب ر ) لتقاربها

---

(١) التاء صوت صامت مهموس سني انفجاري ، والدال صوت صامت مجهور سني انفجاري ؛ فهما يشتركان في كل الصفات ما عدا الجهر والهمس ، والدال هي النظير المجهور للتاء .

(٢) الزاي صوت صامت مجهور لثوي احتكاكي ، والصاد صامت مهموس لثوى احتكاكي مطبق ، فهما يشتركان في كل شيء فيما عدا الجهر والهمس والإطباق .

(٣) بانوني : فارقوني . المنجنون : ما يُستقى به . يصف عينيه وقد فارقته الأحبة بأنهما من كثرة الدموع مثل غربين عند جدول . ويرى الدكتور يعقوب بكر أن كلمة منجنون تعود إلى أصل يوناني ومعناها : عجلة حولها حبل أو نحـوه لرفع حمل ثقيل ، وهي الكلمة التي انتهت إلى Machine . ( نصوص في فقه اللغة ١/٢٠٤ ) .

في موضع واحد ، وهو الالتئام والتماسك . منه الجَبل لشدته وقوّته ، وَجبُن إذا استمسك وتوقّف وتجمع ، ومنه جَبَرت العظْم ونحوه أي قوّيته .

وقد تقع المضارعة في الأصل الواحد بالحرفين، نحو قولهم :السحيل، والصهيل [1] ، قال :

كأن سحِيلَه في كل فجرٍ      على أحساء يؤودٍ دعاء [2]

وذاك من ( س ح ل ) وهذا من ( ص ه ل ) والصاد أخت السين [3] كما أن الهاء أخت الحاء [4] . ونحوٌ منه قولهم ( سحل ) في الصوت و ( زحر ) [5] والسين أخت الزاي ؛ كما أن اللام أخت الراء :

وقالوا ( جَلَف وجَرَم ) [6] فهذا للقَشْر ، وهذا للقطْع ، وهما متقاربان معنى ، متقاربان لفظاً ؛ لأن ذاك من ( ج ل ف ) وهذا من ( جرم ) .

---

(١) السحيل صوت البغل ، والصهيل صوت الفرس .

(٢) الأحساء جمع حِسْي: الرمال يكون فيها ماء ، ويؤود : اسم وادٍ .

(٣) السين صامت مهموس لثوي احتكاكي، والصاد صامت مهموس لثوي احتكاكي مطبق ؛ فهما أختان ولا يفترقان إلا في الإطباق .

(٤) الهاء صامت مهموس حنجري احتكاكي والحاء صامت مهموس حلقي احتكاكي .

(٥) الزحير إخراج الصوت بأنين عند عمل أو شدة .

(٦) جرمه يجرمه جَرْماً : قطعه .

وقالوا : صال يصول ، كما قالوا : سار يسور [1] .

نعم ، وتجاوزوا ذلك إلى أن ضارعوا بالأصول الثلاثة : الفاءوالعين واللام ، فقالوا : عصر الشيء ، وقالوا : أزَله [2] ، إذا حبسه ، والعصر ضرب من الحبس . وذاك من ( ع ص ر ) وهذا من ( أزل ) والعين أخت الهمزة ، والصاد أخت الزاي ، والراء أخت اللام . وقالوا : الأزم : المنْع ، والعَصْب : الشدّ ، فالمعنيان متقاربان ، والهمزة أخت العين ، والزاي أخت الصاد ، والميم أخت الباء .وذاك من ( أزم ) وهذا من ( ع ص ب ) .

وقالوا : السلب والصرف ، وإذا سُلِب الشيء فقد صُرِف عن وجهه . فذاك من ( س ل ب ) وهذا من ( ص ر ف ) والسين أخت الصاد ، واللام أخت الراء ، والباء أخت الفاء [3]

وقالوا : الغَدْر ، كما قالوا الخَتْل ، والمعنيان متقاربان ، واللفظان متراسِلان ، فذاك من ( غ د ر ) وهذا من ( خ ت ل ) فالغين أخت

(١) سار يسور سَوْراً وسُؤُراً : وثب وثار .

(٢) أزله يأزله أزلا : حبسه .

(٣) الباء صامت مجهور شفوي انفجاري ، والفاء صامت مهموس شفوي سِني احتكاكي .

الخاء[1] ، والدال أخت الفاء ، والراء أخت اللام .

وقالوا : زأر ؛ كما قالوا : سَعَل ؛ لتقارب اللفظ والمعنى .

وقالوا : عَدَن بالمكان ؛ كما قالوا تاطّر ، أي أقام وتلبَّث .

وقالوا : شرب ؛ كما قالوا : جَلَف لأن شارب الماء مُفْنٍ له ، كالجَلْف للشيء .

وقالوا : ألَتَه[2] حقّه ، كما قالوا : عانده . وقالوا : الأُرْفَةُ للحدّ بين الشيئين، كما قالوا : علاَمة . وقالوا: قفز، كما قالوا : كَبَس، وذلك أن القافز إذا استقرّ على الأرض كبسها . وقالوا : صهل ، كما قالوا : زأر . وقالوا الهِتْرُ ، كما قالوا : الإدْل[3] ، وكلاهما العجب. وقالوا : كَلِف به، كما قالوا : تقرّب منه ، وقالوا : تجعَّد ، كما قالوا:

---

(١) الغين والخاء عند العرب القدماء صوتان حلقيان ، والغين في العلم الحديث صامت مجهور احتكاكي يخرج من أقصى الحنك، والخاء صامت مهموس احتكاكي يخرج من أقصى الحنك .

(٢) ألته : نقصه .

(٣) الهتر هو العجب ، والإدل : وجع يأخذ في العنق ، وقد استدرك محقق الخصائص على هذه الكلمة فقال إنها محرفة عن « الإدب » ( الاستدراك ص ٥١١ ) ، ويبدو لي أن الكلمة هي كما ذكرها أولاً في النص ، لأن وجع العنق يمكن أن يستعار للعجب فضلاً عن قصد أبي الفتح في المقارنة بين راء هتر ولام إدل ، ثم إن الإدب ليس من معناه العجب على ما تدلنا المعاجم .

شَحَط ، وذلك أن الشيء إذا تجعّد وتقبّض عن غيره شحط وبعد عنه ، ومنه قول الأعشى :

إذا نزل الحيُّ حلَّ الجِحِيشُ شقياً غَوِياً مبيناً غيورا [1]

وذاك من تركيب ( ج ع د ) وهذا من تركيب ( ش ح ط ) فالجيم أخت الشين [2] ، والعين أخت الحاء، والدال أخت الطاء [3] . وقالوا : السيف والصوب ، وذلك أن السيف يوصف بأنه يَرْسُب في الضريبة لحدّته ومضائه ، ولذلك قالوا : سيف رَسُوب ، وهذا هو معنى صاب يصوب إذا انحدر . فذاك من ( س ي ف ) وهذا من ( ص و ب ) فالسين أخت الصاد ، والياء أخت الواو ، والفاء أخت الباء . وقالوا: جاع يجوع ، وشاء يشاء ، والجائع مريد للطعام لا محالة ، ولهذا يقول المدعوّ إلى الطعام إذا لم يجب : لا أريد ، ولست أشتهي ، ونحو ذلك ، والإرادة هي المشيئة . فذاك من ( ج و ع ) وهذا من ( ش ي أ ) والجيم أخت الشين ، والواو أخت الياء [4] ، والعين أخت الهمزة . وقالوا :

---

(١) الجحيش : الزوج الذي يعتزل بامرأته بعيداً عن الناس يصف رجلا غيوراً على امرأته إذا نزل بين ناس أو نزل ناس به اعتزل بامرأته بعيداً عنهم.

(٢) الجيم صامت مجهور لثوي — حنكي انفجاري — احتكاكي ، والشين صامت مهموس لثوي — حنكي احتكاكي .

(٣) الدال صامت مجهور سني انفجاري ، والطاء صامت مهموس سني مطبق انفجاري .

(٤) الواو : شبه صائت مجهور شفوي حنكي قصي . والياء شبه صائت مجهور حنكي — وسيط .

فلان حِلْس بَيْته إذا لازمه . وقالوا : أرَز إلى الشيء إذا اجتمع نحوه وتقبّض إليه ، ومنه : إن الإسلام ليأرِز إلى المدينة ، وقال :

بآرِزةِ الفَقَارةِ لم يَخُنها قِطاف في الركاب ولاخِلاء[1]

فذاك من ( ح ل س ) وهذا من ( أ ر ز ) فالحاء أخت الهمزة ، واللام أخت الراء ، والسين أخت الزاي . وقالوا : أفل ، كما قالوا : غبر ، لأن أفل : غاب ، والغابر غائب أيضاً . فذاك من ( أ ف ل ) وهذا من ( غ ب ر ) فالهمزة أخت الغين ، والفاء أخت الباء ، واللام أخت الراء .

وهذا النحو من الصنعة موجود في أكثر الكلام وفَرْش اللغة ، وإنما بقي مَنْ يثيره ويبحث عن مكنونه ، بل مَنْ إذا أوضح له وكُشِفت عنده حقيقته طاع طبعُه لها فوعاها وتقبلها . وهيهات ذلك مطلباً ، وعزّ فيهم مذهباً ! وقد قال أبو بكر : من عرف أَلِف ، ومن جهل استوحش . ونحن نتبع هذا الباب باباً أغرب منه ، وأدل على حكمة القديم سبحانه ، وتقدست أسماؤه ، فتأمّله تَحْظَ به بعون الله تعالى .

---

(١) آرزة الفقارة : الناقة القوية ، لأن فقارها قد اجتمعت وتضامت . لم يخنها : أي لم ينقصها ، والقطاف : مقاربة الخطو ، والخلاء في الإبل مثل الحران في الدواب .

## باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني

اعلم أن هذا موضع شريف لطيف. وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه وتلقّته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته .

قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومدّا فقالوا : صَرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً فقالوا : صرصر .

وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفَعَلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو النَقَزان [1] ، والغليان ، والغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال .

ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سَمْت ما حدّاه : ومنهاج ما مثّلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعّفة تأتي للتكرير ، نحو الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والصعصعة ، [2] والجرجرة ، والقرقرة .

---

(١) النقزان : الوثب صعداً .

(٢) الصعصعة : التحريك والقلقلة .

ووجدت أيضاً الفَعَلى في المصادر والصفات إنما تأتي للسرعة ؛ نحو البشكى [1] ، والجَمَزَى [2] ، والوَلَقَى ؛ قال رؤبة :

أو بَشَكَى وَخْد الظليم النزّ [3]

وقال الهذلي :

كأني ورَحْلِي إذا هجَّرت على جَمَزَى جازِىء بالرمال [4]
أو أصحم حامٍ جرامِيزه حَزابية حَيَدَى بالدِحالِ

فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر ـ أعني باب القلقلة ـ والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها .

ومن ذلك ـ وهو أصنع منه ـ أنهم جعلوا ( استفعل ) في أكثر الأمر للطلب ؛ نحو استسقى ، واستطعم ، واستوهب ، واستمنح ، واستقدم عمرا ، واستصرخ جعفرا . فرُتِّبت في هذا الباب الحروفُ

---

(١) البشكى : الخفة والسرعة ، والناقة البشكى : السريعة .

(٢) الجمزى : نوع من الجري .

(٣) الوخد : الإسراع ، والظليم : ذكر النعام ، والنز : القلق الذي لا يستقر .

(٤) الجازيء : المكتفي . أصحم : أسود في صفرة ، يقصد حماراً . حام : حمى نفسه من الصائدين . جراميزه : بدنه . حزابية : غليظ شديد . حيدى : يحيد . الدحال جمع الدحل ، هوة ضيقة الفوهة متسعة الجوف . ويريد بالجمزى هنا حمار الوحش أو الثور الجازيء الذي يكتفي بالرطب عن الماء .

على ترتيب الأفعال . وتفسير ذلك أن الأفعال المحدّث عنها أنها وقعت عن غير طلب إنما تفجأ حروفُها الأصولُ ، أو مـــا ضارع بالصنعة الأصول .

فالأصول نحو قولهم : طعم ووهب ، ودخل وخرج ، وصعدونزل فهذا إخبار بأصول فاجأت عن أفعال وقعت ، ولم يكن معها دلالة تدل على طلب لها ولا إعمال فيها . وكذلك ما تقدمت الزيادة فيه على سَمْت الأصل ؛ نحو أحسن ، وأكرم ، وأعطى وأولى . فهذا من طريق الصنعة بوزن الأصل في نحو دحرج ، وسَرْهف [(١)] ؛ وقوقى [(٢)] ، وزوزى [(٣)] وذلك أنهم جعلوا هذا الكلام عبارات عن هذه المعاني ، فكلما ازدادت العبارة شبهاً بالمعنى كانت أدل عليه ، وأشهر بالفرض فيه .

فلما كانت إذا فاجأت الأفعال فاجأت أصول المُثُل الدالة عليها أو ما جرى مجرى أصولها ، نحو وهب ، ومنح ، وأكرم ، وأحسن، كذلك إذا أخبرت بأنك سعيت فيها وتسببت لها ، وجب أن تقدّم أمـــام حروفها الأصول في مُثُلها الدالّة عليها أحرفاً زائدة على تلك الأصول تكون كالمقدّمة لها والمؤدّية لها .

---

(١) سرهفه : أحسن غذاءه.

(٢) قوقى : صوت الدجاج .

(٣) زوزى الرجل : نصب ظهره وأسرع .

وذلك نحو استفعل، فجاءت الهمزة والسين والتاء زوائد، ثم وردت بعدها الأصول: الفاء، والعين، واللام. فهذا من اللفظ وَفْق المعنى الموجود هناك. وذلك أن الطلب للفعل والتماسه والسعي فيه والتأتي لوقوعه تقدّمه، ثم وقعت الإجابة إليه، فتبع الفعلُ السؤالَ فيه والتسبب لوقوعه. فكما تبِعت أفعال الإجابة أفعال الطلب، كذلك تبعت حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة التي وضعت للالتماس والمسألة. وذلك نحو استخرج، واستقدم، واستوهب، واستمنح، واستعطى، واستدنى. فهذا على سمت الصنعة التي تقدّمت في رأي الخليل وسيبويه؛ إلا أن هذه أغمض من تلك. غير أنها وإن كانت كذلك فإنها منقولة عنها، ومعقودة عليها. ومن وجد مقالاً قال به وإن لم يسبق إليه غيره. فكيف به إذا تبع العلماء فيه، وتلاهم على تمثيل معانيه.

ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق. وذلك أنهم لما جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوة الفعل، والعين أقوى من الفاء واللام، وذلك لأنها واسطة لهما، ومكفوفة بهما، فصارا كأنهما سياج لها، ومبذولان للعوارض دونها. ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها. فأما حذف الفاء ففي المصادر من باب وعد، نحو العدة، والزنة، والطدة[1]، والتدة[2]، والهبة، والإبة[3]. وأما اللام فنحو

---

(١) وطد الشيء: ثبت، ووطدت الشيء ثبته. (٢) وتد يتد: ثبت.
(٣) وأب يئب: استحيا.

اليد ، والدم ، والفم ، والأب ، والأخ ، والسنة ، والمائة ، والفئة ، [1] وقلما تجد الحذف في العين .

فلما كانت الأفعال دليلة المعاني كرروا أقواها ، وجعلوه دليلاً على قوة المعنى المحدَّث به ، وهو تكرير الفعل ، كما جعلوا تقطيعه في نحو صرصر وحقحق [2] دليلاً على تقطيعه . ولم يكونوا ليضعّفوا الفاء ولا اللام لكراهية التضعيف في أول الكلمة ، والإشفاق على الحرف المضعّف أن يجيء في آخرها ، وهو مكان الحذف وموضع الإعلال ، وهم قد أرادوا تحصين الحرف الدالّ على قوة الفعل . فهذا أيضاً من مساوقة الصيغة للمعاني .

وقد أتبعوا اللام في باب المبالغة العين ، وذلك إذا كررت العين معها في نحو دَمَكْمَك وصَمَحْمَح ، وعَرَكْرَك ، وعَصَبْصَب ، وغَشَمْشَم [3] والموضع في ذلك للعين وإنما ضامَّتْها اللامُ هنا تبعاً لها

---

(١) يد أصلها يَدْيٌ ، ودم أصلها دَمْيٌ ، وفم أصلها فَوْهٌ ، وأب أَبَوٌ ، وأخ أَخَوٌ ، وسنة سَنَوٌ أو سَنَهٌ ، ومائه أصلها مِئْيَة ، وفئة أصلها فِئْوٌ أو فِئْيٌ .

(٢) حقحق : لج في السير .

(٣) دمكمك : شديد ، غليظ ، عركرك : جمل غليظ ، عصبصب : يوم شديد الحر ، غشمشم : من يركب رأسه . وهذه الكلمات كلها على وزن فَعَلْعَل .

ولاحقة بها ؛ ألا ترى إلى ما جاء عنهم للمبالغة من نحو اخلولق ، واعشوشب ، واغدودن ، واحمومى ، واذلولى ، واقطوطى ، وكذلك في الاسم[1] ؛ نحو عَثَوثل[2] ، وغدودن[3] ، وخَفَيْدَد ، وعَقَنْقَل ، وعَبَنْبَل ، وهَجَنْجَل[4] ، قال :

ظلّت وظلّ يومُها حَوبَ حَلِ    وظلّ يومٌ لأبي الهَجَنْجَلِ[5]

فدخول لام التعريف فيه مع العلميّة يدلّ على أنه في الأصل صفة كالحارث والعباس ؛ وكل واحد من هذه المُثُل قد فصل بين عينيه بالزائد لا باللام .

فعلمت أن تكرير المعنى في باب صَمَحْمَح إنما هو للعين وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب افعوعل وفعوعل وفعيعل ، وفعنعل

---

(١) اخلولق : استوى ، اعشوشب : أنبت عشباً كثيراً ، اغدودن الشّعر : طال . احمومى : اسودّ . اذلولى : ذلّ . اقطوطى : قارب في مشيه.

(٢) عثوثل : الشيخ الثقيل .

(٣) غدودن : المسترخي .

(٤) الخفيدد : السريع . العقنقل : الوادي المتسع ، والعبنبل : الشديد . وأبو الجهنجل : اسم علم .

(٥) ظلت ، فاعلها ضمير يعود على الإبل . حوب : كلمة زجر للجمل . حل كلمة زجر للإبل .

لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها . ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة ، نحو عُتُلّ ، وصُمُلّ ، وقُمُدّ ، وحُزُقّ [1] ؛ إلا أن العين أقعد في ذلك من اللام ، ألا ترى أن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعّف ولا يؤكّد تكريره إلا بالعين. هذا هو الباب. فأما اقعنسس واسحنكك [2] فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعّف للإلحاق ، فهذه طريق صناعية ، وباب تكرير العين هو طريق معنوية ، ألا ترى أنهم لما اعتزموا إفادة المعنى توفّروا عليه وتحامَوْا طريق الصنعة والإلحاق فيه ، فقالوا : قطّع وكسّر ، تقطيعاً وتكسيراً ، ولم يجيئوا بمصدره على مثال فعللة فيقولوا : قَطّعَةً وكَسّرةً ؛ كما قالوا في الملحَق : بَيْطر بيطرة ، وحَوْقل حوقلة وجَهْور جَهْورة [3]

ويدلك على أن افعوعل لمّا ضُعّفت عينه للمعنى انصُرِف به عن طريق الإلحاق ـ تغليباً للمعنى على اللفظ ، وإعلاماً أن قدر المعنى عندهم أعلى وأشرف من قدر اللفظ ـ أنهم قالوا في افعوعل من رددت : ( اردَوْدَدّ ) ولم يقولوا : ارْدَوْدَدَ ، فيظهروا التضعيف للإلحاق ، كما أظهروه في باب اسحنكك ، واكلندد [4] ، لمّا كان للإلحاق باحرنجم

---

(١) العتل : الجافي . الصمل والقمد : الشديد . الحزق : القصير .

(٢) اقعنسس : اشتد . اسحنكك : اشتد سواده .

(٣) جهور : رفع صوته .

(٤) اكلندد : اشتد .

واخرنطم[1] ، ولا تجـــد في بنات الأربعة احْرَوْجَم ، فيظهروا ( افعوعل) من رددت فيقال ( اردودد ) لأنه لا مثال له رباعيّاً فيلحق هذا به .

فهذا طريق الُمثُل واحتياطاتهم فيها بالصنعة ، ودلالاتهم منهـا على الإرادة والبغية .

فأما مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها من الأحداث فباب عظيم واسع ، ونهجٌ مُتْلَئِبٌّ[2] عند عارفيه مأموم . وذلك أنهم كثيراً مـــا يجعلون أصوات الحروف على سَمْت الأحداث المعبَّر بها عنها فيعدّلونهـا بها ويحتذونها عليها . وذلك أكثر مما نقدّره ، وأضعاف ما نستشعره .

من ذلك قولهم: خَضِم ، وقَضِم . فالخضم لأكل الرَّطْب ،كالبّطيخ والقِثّاء وما كان نحوهما من المأكول الرَّطب. والقَضْم للصُلْب اليابس نحو قضمت الدابّة شعيرها ، ونحو ذلك . وفي الخبر « قد يُدْرَك الخَضْمْ بالقَضْم » أي قد يُدرك الرخاء بالشدة ، واللين بالشظف . وعليه قول أبي الدرداء : (يخضمون ونقضم والموعِد الله) . فاختاروا الخاء لرخاوتها

---

(١) احرنجم : تجمع ، واخرنطم : رفع خرطومه ، وتكبر .
(٢) اتلأب : استقام .

للرطب ، والقاف لصلابتها لليابس [١] ، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث .

ومن ذلك قولهم : النضح للماء ونحوه ، والنضخ أقوى من النضح ؛ قال الله سبحانه « فيها عينان نضاختان » فجعلوا الحاء – لرقتها – للماء الضعيف ، والخاء – لغلظها – لما هو أقوى منه .

ومن ذلك القَدّ طولاً والقَطّ عرضاً . وذلك أن الطاء أحصر للصوت وأسرع قطعاً له من الدال [٢] . فجعلوا الطاء المناجزة لقطع العرض ، لقربه وسرعته ، والدال المماطلة لما كان من الأثر ، وهو قطعه طولاً .

ومن ذلك قولهم : قَرَتَ الدمُ ، وقرِد الشيء ، وتقرّد ، وقَرَط

(١) قسم العرب القدماء الأصوات من حيث طريقة نطقها إلى رخوة وشديدة وأصوات بين الرخوة والشديدة . والصوت الرخو هو ما يعرف الآن بالصوت الاحتكاكي Fricative وهو يتكون بأن يضيق مجرى الهواء الخارج من الرئتين في موضع من المواضع بحيث يحدث الهواء في خروجه احتكاكا مسموعا . والصوت الشديد أو الصلب هو ما يعرف الآن بالصوت الانفجاري Plosive ، وهو يتكون بأن يحبس مجرى الهواء الخارج من الرئتين حبساً تاماً في موضع من المواضع ، وينتج عن هذا الحبس ، أو الوقف ، أن يضغط الهواء ؛ ثم يطلق سراح المجرى الهوائي فجأة ، فيندفع الهواء محدثاً صوتاً انفجاريا . ( انظر علم اللغة للدكتور السعران . )

(٢) الطاء صامت مطبق والدال غير مطبق .

يَقرُط . فالتاء أخفت الثلاثة [1] ؛ فاستعملوها في الدم إذا جَفّ ؛ لأنه قصْد ومستخفّ في الحس عن القَرْدَد الذي هو النِبَاك في الأرض ونحوها. وجعلوا الطاء — وهي أعلى الثلاثة صوتاً — للقرطِ الذي يُسمع . وقَرِد من القِرْد . وذلك لأنه موصوف بالقلة والذلة ؛ قال الله تعالى : ( فقلنا لهم كونوا قِرَدةً خاسئين . ) .

ينبغي أن يكون ( خاسئين ) خبراً آخر [2] لـ ( كونوا ) والأول ( قردة ) فهو كقولك : هذا حُلْو حامِض ، وإن جعلته وصفاً لـ ( قردة ) صغّر معناه ؛ ألا ترى أن القِرْد لذُلّه وصَغَاره خاسىء أبداً، فيكون إذاً صفةً غير مفيدة . وإذا جعلت ( خاسئين ) خبراً ثانياً حَسُن وأفاد ، حتى كأنه قال : كونوا قردة وكونوا خاسئين ، ألا ترى أن ليس لأحد الاسمين من الاختصاص بالخبرية إلا ما لصاحبه ، وليس كذلك الصفة بعد الموصوف ، إنما اختصاص العامل بالموصوف ، ثم الصفة من بعد تابعة له .

ومن ذلك قولهم : الوسيلة ، والوصيلة ، [3] والصاد — كما ترى —

---

(١) التاء مهموسة والدال مجهورة والطاء مهموسة لكنها مطبقة ، ولعلها كانت مجهورة في عصر ابن جني .

(٢) راجع تعدد الخبر والصفة في كتب النحو .

(٣) الوصيلة : الصحبة والرفقة .

أقوى صوتاً من السين ، لما فيها من الاستعلاء ، والوصيلة أقوى معنىً من الوسيلة . وذلك أن التوّسل ليست له عصمة الوصل والصلة ، بل الصلة أصلها من اتصال الشيء بالشيء ، ومماسّته له ؛ وكونه في أكثر الأحوال بعضاً له ، كاتّصال الأعضاء بالإنسان ، وهي أبعاضه، ونحو ذلك والتوّسل معنى يضعف ويصغر أن يكون المتوسِّل جزءاً أو كالجزء من المتوسَّل إليه . وهذا واضح . فجعلوا الصاد لقوّتها ، للمعنى الأقوى ، والسين لضعفها ، للمعنى الأضعف .

ومن ذلك قولهم . ( الخذا ) في الأذُن ، و( الخَذَأُ : الاستخذاء ) فجعلوا الواو من خذواء[1] ـ لأنها دون الهمزة صوتاً ـ للمعنى الأضعف وذلك أن استرخاء الأذن ليس من العيوب التي يُسَبّ بها ولا يُتناهى في استقباحها . وأما الذلّ فهو من أقبح العيوب ، وأذهبها في المَزْراةِ والسبّ ، فعبّروا عنه بالهمزة لقوتها ، وعن عيب الأذن المحتمَل بالواو، لضعفها . فجعلوا أقوى الحرفين لأقوى العيبين ، وأضعفهما لأضعفهما .

ومن ذلك قولهم : قد جفا الشيء يجفو ، وقالوا : جفـأ الوادي بغُثَائه[2] ، ففيهما كليهما معنى الجفاء ؛ لارتفاعهما ، إلا أنهم استعملوا الهمزة في الوادي لِماَ هناك من حَفزِهِ ، وقوة دفعه .

ومن ذلك قولهم صَعِد وسعِد . فجعلوا الصاد ـ لأنها أقوى ـ لما

---

(١) أذن خذواء : مسترخية .

(٢) جفأ الوادي بغثائه : رمى بما فيه من جفاء وزبد

فيه أثر مشاهَد يُرَى ، وهو الصعود في الجبل والحائط ، ونحو ذلك . وجعلوا السين ـ لضعفها ـ لما لا يظهر ولا يشاهَد حِسًّا ، إلا أنه مع ذلك فيه صعود الجَدّ ، لا صعود الجِسم ، ألا تراهم يقولون ، هو سعيد الجَدّ وهو عالي الجَدّ ، وقد ارتفع أمره ، وعلا قدره . فجعلوا الصاد لقوتها ، مع ما يشاهَد من الأفعال المعالَجة المتجشَّمة ، وجعـــلوا السين لضعفها ، فيما تعرفه النفس وإن لم تره العين ، والدلالة اللفظية أقوى من الدلالة المعنوية .

فإن قلت : فكان يجب على هذا أن يكون الخذا في الأذن مهموزا ، وفي الذل غير مهموز ؛ لأن عيب الأذن مشاهـــد ، وعيب النفس غير مشاهد ، قيل : عيب الأذن وإن كان مشاهدا ، فإنه لا علاج فيه على الأذن ، وإنما هو خمول وذبول ، ومشقة الصاعد ظاهرة مباشِرة معتدة متجشَّمة ، فالأثر فيها أقوى ، فكانت بالحرف الأقوى ـ وهو الصاد ـ أحرى .

ومن ذلك أيضاً سدّ وصدّ . فالسُّدّ دون الصُّدّ [1] ؛ لأن السدّ للباب يُسدّ ، والمَنْظَرَة [2] ونحوها ، والصد جانب الجبل والوادي والشِّعْب ، وهذا أقوى من السد الذي قد يكون لثَقْب الكوز ورأس القارورة ونحو ذلك ، فجعلوا الصاد لقوتها ، للأقوى ، والسين لضعفها، للأضعف.

---

(١) الصد بفتح الصاد وضمها : الجبل .
(٢) المنظرة : موضع في رأس الجبل فيه رقيب ينظر العدو .

ومن ذلك القَسْم والقَصْم . فالقَصْم أقوى فعلاً من القَسْم لأن القصم يكون معه الدقّ ، وقد يُقسم بين الشيئين فلا يُنْكا أحدهما ، فلذلك خصّت بالأقوى الصادُ ، وبالأضعف السينُ .

ومن ذلك تركيب ( ق ط ر ) و ( ق د ر ) و ( ق ت ر ) ، فالتاء خافية متسفّلة ، والطاء سامية متصعّدة [1] ، فاستعملتا ـ لتعاديهما [2] ـ في الطرفين ؛ كقولهم : قُتْر الشيء وقُطره . والدال بينهما ، ليس لها صعود الطاء ولا نزول التاء ، فكانت لذلك واسطة بينهما ، فعبّر بها عن معظم الأمر ومقابلته ، فقيل قَدْر الشيء لجماعِه ومحرنَجمِه [3] وينبغي أن يكون قولهم : قَطَر الإناءُ الماءَ ونحوه إنما هو ( فَعَلَ ) من لفظ القُطْر ومعناه . وذلك أنه إنما ينقط الماءَ عن صفحته الخارجة وهي قُطْره . فاعرف ذلك .

فهذا ونحوه أمر إذا أنت أتيته من بابه ، وأصلحت فكرك لتناوله وتأمّله ، أعطاك مَقادته ، وأركبك ذروته ، وجلا عليك بَهاجته ومحاسنه . وإن أنت تناكرته ، وقلت ، هذا أمر منتشِر ، ومذهب صعب موعِر ؛ حرمت نفسك لذّته ، وسددت عليها باب الحُظوة به .

---

(١) قسم العرب القدماء الأصوات إلى مستعلية ومستفلة .

(٢) أي لتباينهما .

(٣) محرنجم : مجتمع .

نعم ، ومن وراء هذا ما اللطف فيه أظهر ، والحكمة أعلى وأصنع . وذلك أنهم قد يضيفون إلى اختيار الحروف وتشبيه أصواتها بالأحداث المعبَّر عنها بها ترتيبَها ، وتقديم ما يضاهي أوّل الحدث ، وتأخير ما يضاهي آخره ، وتوسيط ما يضاهي أوسطه ؛ سَوْقاً للحروف على سَمْت المعنى المقصود ، والغرض المطلوب .

وذلك قولهم : بحث . فالباء لغلظها [1] تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض والحاء لصَحْلها [2] تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض ، والتاء للنفث والبث للتراب . وهذا أمر تراه محسوساً محصَّلاً ، فأيُّ شبهةٍ تبقى بعده ، أم أي شك يعرض على مثله . وقد ذكرت هذا في موضع آخر من كتبي لأمر دعا إليه هناك . فأما هذا الموضع فإنه أهله وحقيق به ؛ لأنه موضوع له ولأمثاله .

ومن ذلك قولهم : شدّ الحبل ونحوه . فالشين بما فيها من التفشي [3] تشبّه بالصوت أوّلَ انجذاب الحبل قبل استحكام العَقْد ، ثم يليه إحكام الشدّ والجذب ، وتأريب العَقْد ، فيُعَبَّر عنه بالدال التي هي أقوى من

---

(٤) لعله يعني أنها مجهورة .

(٥) الصحل : البحة في الصوت .

(١) يقصد ابن جني بتفشي الشين أنها صوت لا ينحبس الهواء عند نطقه في موضع من المواضع بل يظل هناك فراغ بين مقدم اللسان ومؤخر اللثة كما تتقارب الأسنان السفلى من العليا دون انغلاق .

لشين ، لاسيا وهي مدغمة ، فهي أقوى لصنعتها وأدلّ على المعنى الذي أريد بها ، ويقال شدّ وهو يُشِدّ . فأما الشدّة في الأمر فإنها مستعارة من شدّ الحبل ونحوه ، لضرب من الاتساع والمبالغة ، على حد ما تقول فيا يشبه بغيره لتقوية أمره المراد به .

ومن ذلك أيضاً جرّ الشيء يجره ، قدّموا الجيم لأنها حرف شديد ، وأول الجرّ بمشقةٍ على الجارّ والمجرور معاً ، ثم عقّبوا ذلك بالراء ، وهو حرف مكرر [1] ، وكرروها مع ذلك في نفسها . وذلك لأن الشيء إذا جُرّ على الأرض في غالب الأمر اهتزّ عليها ، واضطرب صاعداً عنها ، ونازلاً إليها ، وتكرر ذلك منه على ما فيه من التعتعة والقَلَق . فكانت الراء ـ لما فيها من التكرير ، ولأنها أيضاً قد كررت في نفسها في ( جرّ ) و ( جررت ) ـ أوفق لهذا المعنى من جميع الحروف وغيرها . هذا هو محجّة هذا ومذهبه .

فإن أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لا ينقاد لك فيا رسمناه ، ولا يتابعك على ما أوردناه ، فاحد أمرين : إما أن تكون لم تنعِم النظر فيه فيقعد بك فكرك عنه ، أو لأن لهذه اللغة أصولاً وأوائل قد تخفى عنا وتقصُر أسبابها دوننا ، كما قال سيبويه : أو لأن الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر .

---

(١) يتكون صوت الراء العربي بأن تتابع طرقات طرف اللسان على اللثة تتابعاً سريعاً ، ومن هنا كانت تسميته بالمكرر .

فإن قلت : فهلاّ أَجزْت أيضاً أن يكون ما أوردته في هـــذا الموضع شيئاً اتّفق ، وأمراً وقع في صورة المقصود ، من غير أن يُعتقد ، وما الفرق ؟

قيل : في هذا حكم بإبطال ما دلّت الدلالة عليه من حكمة العرب التي تشهد بها العقول ، وتتناصر إليها أغراض ذوي التحصيل . فما ورد على وجه يقبله القياس ، وتقتاد إليه دواعي النظر والإنصاف ، حُمل عليها، ونُسبت الصنعة فيه إليها. وما تجاوز ذلك فخفي لم تُوءَس النفس منه ، ووُكِل إلى مصادقة النظر فيه ، وكان الأحرى به أن يتّهم الإنسان نظره ، ولا يخفّ إلى ادّعاء النقض فيما قد ثبّت الله أطنابه ، وأحصف بالحكمة أسبابه . ولو لم يُتنبَّه على ذلك إلا بمـــا جاء عنهم من تسميتهم الأشياء بأصواتها ، كالخازِ بازِ[1] لصوته ، والبطّ لصوته ، ... .. ... ... ... . والواقِ للصُّرَد[2] لصوته ، وغاقِ للغراب لصوته ، وقوله : تداعين باسمِ الشِيب[3] ، لصوت مشافرها ، وقوله :

(١) الخازباز : ذباب في الدوحة أو حكاية أصواته .

(٢) الصرد : طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير .

(٣) الشيب بكسر الشين حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب تقول : شِب وشِيب .

بينا نحن مُرتعون بفَلْج قالت الدُّلَّحُ الرواءُ إِنيهِ[1]

فهذا حكاية لرَزْمة [2] السحاب وحنين الرعد ، وقوله :

كالبحر يدعو هَيْقَما وَهَيْقَما [3]

وذلك لصوته . ونحو منه قولهم ، حاحيت ، وعاعيت ، وهاهيت [4] .

إذا قلت : حاء ، وعاء ، وهاء . وقولهم : بسملت ، وهيللت ، وحولقت ؛ [5] كل ذلك وأشباهه إنما يرجع في اشتقاقه إلى الأصوات . والأمر أوسع .

ومن طريف ما مرّ بي في هذه اللغة التي لا يكاد يُعلم بُعدُها ، ولا

---

(١) أرتع : وقع في خصب ورعا : فلج:اسم‌موضع.دُلّح:جمع دالح وهو السحاب الكثير الماء . إنيه : حكاية صوت السحاب والرعد .

(٢) الرزمة في الأصل حنين الناقة على ولدها .

(٣) الهيقم : حكاية صوت اضطراب البحر .

(٤) حاحيت إذا قلت حاي ، وعاعيت إذا قلت عاي وهاهيت إذا قلت هاي وهو التصويت بالغنم .

(٥) بسمل : قال بسم الله الرحمن الرحيم ، وهيلل : قال لا إله إلا الله . وحولق : قال لا حول ولا قوة إلا بالله .

يحاط بقاصيها ، ازدحام الدال ، والتاء ، والطاء ، والراء ، واللام ، والنون ، إذا مازجتهن الفاء على التقديم والتأخير، فأكثر أحوالها ومجموع معانيها أنها للوهن والضعف ونحوهما .

من ذلك ( الدالف ) للشيخ الضعيف ، والشيء التالف ، والطليف ، والظليف [1] المجّان وليست له عصمة الثمين ، والطنّف : لما أشرف خارجاً عن البناء وهو إلى الضعف ، لأنه ليست له قوة الراكب الأساس والأصل ، والنَّطَف : العيب ، وهو إلى الضعف ، والدنِف : المريض . ومنه التنوفة [2] وذلك لأن الفلاة إلى الهلاك ؛ ألا تراهم يقولون لها : مهلكة ، وكذلك قالوا لها : بيداء ، فهي فعلاء من باد يبيد . ومنه التُّرْفة [3] ، لأنها إلى اللين والضعف ، وعليه قالوا : الطرف ؛ لأن طرف الشيء أضعف من قلبه وأوسطه ، قال الله سبحانه « أولم يَرَوْا أنا نأتي الأرض نَنْقُصها مِن أطرافها » . وقال الطائيّ الكبير :

كانت هي الوسطَ المنوعَ فاستَلَبت
ما حولها الخيلُ حتى أصبحت طَرَفا

ومنه الفَرْد لأن المنفرد إلى الضعف والهلاك ما هو ، قال رسول

---

(١) الطليف والظليف : ما أخذ بغير ثمن .

(٢) التنوفة : الصحراء ، والقفر من الأرض .

(٣) الترفة : النعمة .

الله صلى الله عليه وسلم : « المرء كثير بأخيه » . والفـــارط المتقدم ، وإذا تقدم انفرد ، وإذا انفرد أعرض للهلاك ولذلك ما يوصف بالتقدّم ويُمدح به لهول مقامه وتعرّض راكبه . وقال محمد بن حبيب في الفرْتنى الفاجرة : إنها من الفرات ، وحكم بزيادة النون والألف . فهي على هذا كقولهم لها : هَلُوك . قال الهذلي :

السالك الثُغْرةِ اليقظانِ كالِئُها مَشيَ الهلوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[1]

وقياس مذهب سيبويه أن تكون ( فَرْتَنَى ) فَعْللى رباعية كجَحْجَبى[2] ومنه الفرات لأنه الماء العذب ، وإذا عَذُب الشيء مِيل عليه ونيل منه ؛ ألا ترى إلى قوله :

مُمْقِرٌ مُرٌّ على أعـــدائه وعلى الأَدْنَيْنَ حُلْوٌ كالعَسَل[3]

وقال الآخر :

تراهم يغمِزون مَن استُرِكُّوا ويجتنبون مَنْ صَدَق المِصَاعا[4]

---

(١) الثغرة : الموضع يُخاف دخول العدو منه . والهلوك من النساء : التي تتهالك في مشيتها وقيل هي الفاجرة التي تتواقع على الرجال ، والخيعل : ثوب يخاط أحد شقيه ويترك الآخر . والفضل : الثوب ليس تحته إزار .

(٢) حي من الأنصار من بطون الأوس .

(٣) أمقر الشيء إذا كان مرّاً .

(٤) استرك : استضعف . ماصع مصاعا : قاتل .

ومنه الفُتُور للضعف ، والرَّفْت للكسر ، والردِيف ، لأنه ليس له تمكّن الأول .

ومنه الطفل للصبيّ لضعفه ، والطَّفْل للرَّخْص ، وهو ضد الشَّثْن ، والتَّفَل للريح المكروهة ، فهي منبوذة مطروحة . وينبغي أن تكون ( الدِّفْلى )[1] من ذلك لضعفه عن صلابة النبع[2] والسَّراءِ[3] والتَّنْضُبِ[4] ، والشوحط[5] ، وقالوا : الدَّفَر للنَّتْن، وقالوا للدنيا : أمّ دَفْرٍ ، سبّ لها وتوضيع منها . ومنه ( الفلتة ) لضعفةِ الرأي، وفتل المِغزل، لأنه تثَنٍّ واستدارة ، وذاك إلى وَهْيٍ وضَعْفة ، والفَطْر : الشقّ ، وهو إلى الوهن .

الآن قد أنَّسْتك بمذهب القوم فيما هذه حاله ، ووقفتك على طريقه ، وأبديت لك عن مكنونه ، وبقي عليك أنت التنبُّه لأمثاله ، وإنعام الفحص عمّا هذه حاله ؛ فإنني إن زدت على هذا مللت وأمللت . ولو شئت لكتبت من مثله مئين ، فَأْبَهْ له

---

(١) الدفلى : شجر مر أخضر يكون في الأودية .

(٢) النبع : شجر تصنع منه القسيّ والسهام .

(٣) السراء : من كبار الشجر ، ينبت في الجبال ، وتتخذ منه القسيّ .

(٤) التنضب : شجر له شوك .

(٥) الشوحط : شجر تتخذ منه القسيّ كذلك .

ولاطِفه ، ولا تَجْفُ عليه فيُعرِضَ عنك ولا يَبْهأ[1] بك (*) .

---

(١) بهأ به : أنس به .

(*) قضية ارتباط المعنى باللفظ الموضوع له عن طريق أصوات الطبيعة قضية قديمة وحديثة أيضاً ، ولقد ظهرت مذاهب لغوية في هذا العصر تتجه هذا الاتجاه،على أن المنهج العام للدرس اللغوي أمْيَل إلى رفض هذا الارتباط. وقد عرض إدوارد سابير لهذه القضية حين أراد أن يدفع قول القائلين بأن «اللغة» غريزية اعتماداً على أن كثيراً من الكلمات نشأت عن الأصوات الطبيعية ، فقال : إن كلمات مثل to caw و whipoorwill و to miew ليست بأي معنى من المعاني أصواتاً طبيعية قد أنشأها الإنسان بطريقة غريزية أوتوماتية . إن هذه الكلمات ، كأي كلمات أخرى في اللغة ، مثل ابتكارات العقل الإنساني تماماً . إن الطبيعة قد قدمت أصولها ليس غير. وإذن فإن نظرية نشأة الكلام التي تفسر الكلام كله بأنه تطور تدريجي من أصوات مقلدة للأصوات الطبيعية لا تدنينا من المستوى الغريزي أكثر مما تدنينا إليه اللغة كما نعرفها في أيامنا . ( انظر كتاب علم اللغة للدكتور السعران ص ٦٤ ) .

والمهم أن سابير لم ينكر أن الطبيعة قــد قدمت للإنسان أصول بعض الكلمات .

ولقد اهتم العرب القدماء بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً في مجال دراستهم لموضوع «الدلالة» وذهب عدد منهم إلى وجود علاقة قوية بين مدلول الألفاظ وأصوات الطبيعة ، وأشهرهم في هذا المجال هو ابن جني .

والذي نلحظه في هذا الباب والباب الذي قبله أن ابن جني أشار إلى أكثر من ناحية : =

... ... ... ... ....

---

= أ – إن الكلمات المتقاربة الحروف تؤدي معاني متقاربة .

ب – إن المعاني تابعة من أصوات الكلمات ؛ فنجد المعنى الأقوى للصوت الأقوى والمعنى الأضعف للصوت الأضعف على حد تعبيره .

جـ – إن كثيراً من الكلمات وُضِع – أصالةً – تقليدا لأصوات الطبيعة.

ولعل الشيء المهم في كل ما قدمه أنه يقدم وصفاً للأصوات العربية من حيث الجهر والهمس والمخرج وحدة الصوت وكيفيته يكاد يصل في دقته إلى ما أثبتته التجارب الحديثة . بالإضافة إلى أنه يقدم المنهج التقليدي في فقه اللغة وهو تأريخه للفظة ومعناها بشرح تصاريفها ليتدرج بها من المعاني المادية المحسوسة إلى المعاني المجردة المدركة . وهو في ذلك كله إنما يبحث عن قانون عام ينتظم اللغة وهو جوهر علم اللغة كما يعرفه المحدثون .

## باب في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض

**ما نسبناه إليها، وما حملناه عليها**

اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مُسكة وعِصمة، لأن فيه تصحيح ما ندّعيه على العرب: من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدلّ على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلّفت ما تكلّفته: من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقرّيها منهجاً واحداً، تراعيه وتلاحظه، وتتحمّل لذلك مشاقّه وكُلَفَه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتاً منها في شيء منه.

وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم، حتى لا يختلف ولا ينتقص، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرّفها على ألسنتهم، اتفاقاً وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه

فريقان ، إلا وهم له مريدون ، وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيّون ؛ ألا ترى إلى اطّراد رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، والجرّ بحروف الجرّ ، والنصب بحروفه ، والجزم بحروفه ، وغير ذلك من حديث التثنية والجمع ، والإضافة والنسب ، والتحقير ، وما يطول شرحُه ؛ فهل يحسُن بذي لبّ أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع ، وتوارُد اتجه !.

فإن قلتَ : فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طُبعوا عليه ، وأجيئوا إليه ، من غير اعتقاد منهم لعلله ، ولا لقصد من القُصود التي تنسبها إليهم في قوانينه وأغراضه ، بل لأن آخراً منهم حذا على ما نهج الأول فقال به [1] ، وقام الأول للثاني في كونه إماماً له فيه مقام من هَدَى الأول إليه ، وبعثه عليه ، مَلَكاً كان أو خاطرا ؟.

قيل : لن يخلو ذلك أن يكون خبراً روسِلوا به ، أو تيقظاً نبّهوا على وجه الحكمة فيه . فإن كان وحياً أو ما يجري مجراه فهو أنْبه له ، وأذهب في شرف الحال به ؛ لأن الله سبحانه إنما هداهم لذلك ووقّفهم

---

(١) هذا الرأي أقرب إلى طبيعة اللغة التي هي في الحق اكتسابية يكتسبها الفرد من المتكلم دون معرفة بعلل أصواتها وبنيتها وتراكيبها .

ومدت الوصل وأشبعته ، ثم قالت :

وبذاك خبرنا الغراب الأسودُ

ومطلت واو الوصل ، فلما أحسّه عرفه واعتذر منه وغيّره – فيما

يقال – إلى قوله :

وبذاك تَنْعابُ الغرابِ الأسودِ

وقال : دخلت يثرب وفي شعري صنعة، ثم خرجت منهــا وأنا أشْعَرُ العرب . كذا الراوية . وأما أبو الحسن فكان يرى ويعتقد أن العرب لا تستنكر الإقواء . ويقول : قلَّت قصيدة إلاّ وفيها إقواء . ويعتلُ لذلك بأن يقول : إن كل بيت منها شعر قائم بنفسه . وهـذا الاعتلال منه يُضعف ويقبِّح التضمين في الشعر .

وأنشدنا أبوعبدالله الشجَري يوماً لنفسه شعراً مرفوعاً ، وهوقوله:

نظرت بِسنجارِ كنظرة ذي هوى رأى وطناً فانهلّ بالمــاء غالِبُه

لأونِس من أبنـــاء سعدٍ ظعائِنا يزنّ الذي من نحوهن منــاسِبُ

يقول فيها يصف البعير :

فقامت إليه خَدْلَةُ الساقِ أعلقت     به منه مسموماً دُوَيْنةَ حاجبِه[1]

فقلت : يا أبا عبد الله ، أتقول ( دُوَيْنة حاجبِه ) مع قولك ( مناسبُه ) و ( أشانبُه ) ؟ فلم يفهم ما أردت ، فقال : فكيف أصنع ؟ أليس ههنا تضع الجرير[2] على القِرْمة[3] ، على الجِرْفة[4] ؟ وأوما إلى أنفه ، فقلت : صدقت ، غير أنك قلت ( أشانبُه ) و ( غالبُه ) فلم يفهم ، وأعاد اعتذاره الأول . فلما طال هذا قلت له : أيحسن أن يقول الشاعر :

آذنتنا ببينها أسماءُ     رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منه الثَّواءُ

ومطلت الصوت ومكنته ، ثم يقول مع ذلك :

مَلَكَ المنذرُ بن ماء السمائي

فاحس حينئذ ، وقال : أهذا ! أين هذا من ذاك ؟ إن هذا طويل ،

(١) أونس : أي أبصر . وخدلة الساق : ممتلئتها . ولعله يريد بالمسموم الخطام تشده في أنفه . يقال: سمّه : شدّه . ودوينة تصغير دون، والمعروف في تصغيرها دوين .
(٢) الجرير : سير من جلد مضفور يجعل فوق أنف البعير ليذله .
(٣) القرمة – بفتح القاف وكسرها – فوق الأنف .
(٤) الجرفة : – بفتح الجيم وكسرها – دون الأنف .

وذاك قصير . فاسترْوَح إلى قِصر الحركة في ( حاجبِه ) وأنها أقل من الحرف في ( أسماءُ ) و ( السماءِ ) .

وسألته يوماً فقلت له : كيف تجمع ( دُكّانا ) ؟ فقال : دكاكين ، قلت : فسِرْحانا ؟ قال : سراحين ، قلت : فقُرْطانا[1] ؟ قال : قَرَاطين ، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون . فقلت له : هَلاَّ قلت أيضاً عثامين ؟ قال أيْشٍ عثامين ؟ أرأيت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته ، والله لا أقولها أبدا .

والمرويّ عنهم في شغفهم بلغتهم وتعظيمهم لها واعتقادِهم أجمل الجميل فيها أكثر من أن يُورَد أو جزء من أجزاء كثيرة منه .

فإن قلت : فإن العَجَم أيضاً بلغتهم مشغوفون ، ولها مُؤْثرون ، ولأن يدخلها شيء من العربيّ كارهون ؛ ألا ترى أنهم إذا أورد الشاعر منهم شعراً فيه ألفاظ من العربيّ عِيب به ، وطُعِن لأجل ذلك عليه . فقد تساوت حال اللغتين في ذلك . فأيّةُ فضيلة للعربية على العجميّة ؟

قيل : لو أحسّت العجم بلطف صناعة العرب في هذه اللغة ، وما

---

(١) القرطان . ما يكون تحت السرج .

فيها من الغموض والرّقة والدقة لاعتذرت من اعترافها بلغتها ، فضلاً عن التقديم لها ، والتنويه منها "[1] .

فإن قيل : لا ، بل لو عرفت العرب مذاهب العَجَم في حسن لغتها ، وسداد تصرُّفها ؛ وعذوبة طرائقها لم تَبْءْ بلغتها ، ولا رفعت من رءوسها باستحسانها وتقديمها .

قيل : قد اعتبرنا ما تقوله ، فوجدنا الأمر فيه بضدّه . وذلك أنا نسأل علماء العربية ممن أصله عَجَمي وقد تدرّب بلغته قبل استعرابه ، عن حال اللغتين ، فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدّم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا عليّ - رضي الله عنه - عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مماحكيته.

فإن قلت : ما تنكر أن يكون ذلك ، لأنه كان عالماً بالعربية ، ولم يكن عالماً باللغة العجمية ، ولعله لو كان عالماً بها لأجاب بغير ما أجاب

---

(١) هذا الرأي يرفضه اللغويون المحدثون؛ إذ يرون أنه لا توجد لغة أجمل أو أفصح من أخرى.يقول سابير«لا معنى لأن نقول إن هناك لغة -مهما تكن- أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطاً من لغة أخرى . قد تكون أكثر تعقيداً أو أكثر صعوبة Sapir : Culture, Language and personality, California 1960 p. 6 .

به . قيل : نحن قد قطعنا بيقين ، وأنت إنما عارضت بشك ، ولعل هذا ليس قطعاً كقطعنا ، ولا يقيناً كيقيننا . وأيضاً فإن العَجَم العلماء بلغة العرب وإن لم يكونوا علماء بلغة العَجَم فإن قُوَاهم في العربية تؤيّد معرفتهم بالعجمية ، وتؤنسهم بها ، وتزيد في تنبيههم على أحوالها ، لاشتراك العلوم اللغوية واشتباكها وتراميها الى الغاية الجامعة لمعانيها [1] . ولم ترَ أحداً من أشياخنا فيها ـ كأبي حاتم ، وبُنْدار ، وأبي عليّ ، وفلان وفلان ـ يسوُّون بينهما ولا يقرِّبون بين حاليهما . وكأنّ هذا موضع ليس للخلاف فيه مجال ، لوضوحه عند الكافّة . وإنما أوردنا منه هذا القدر احتياطاً به ، واستظهاراً على مُورِد له عسى أن يورده .

فإن قلت : زعمتَ أن العربَ تجمتع على لغتها فلا تختلف فيها ، وقد نراها ظاهرةَ الخلاف ، ألا ترى إلى الخلاف في ( ما ) الحجازية ، والتميمية ، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام [2] في الحجازية ، وترك

---

(١) هذه إشارة ممتازة إلى أن درس لغة معينة له منهج يتشابه مع مناهج درس اللغات الأخرى .

(٢) الحكاية في لهجة الحجاز هي أن تسأل عن عَلَمٍ من الأعلام فيجيبك المسئول بإعراب الكلمة كما هي في السؤال، مثل هل رأيت زيداً ؟ فيجيب : من زيدا . فينصب (زيدا) مع أن موقعها في الإجابة الرفع ، ولكنه ينصبها حكاية لها كما كانت في السؤال ، وكذلك : هل مررت بزيدٍ ؟– ومن زيدٍ . وهكذا .

ذلك في التميمية ، إلى غير ذلك ، قيل ، هذا القدر من الخلاف لقلته ونزارته ، محتقَر غير محتفَل به ، ولا مَعِيج[1] عليه ، وإنما هو في شيء من الفروع يسير . فأما الأصول وما عليه العامة والجمهور ، فلا خوف فيه ، ولا مذهب للطاعن به . وأيضاً فإن أهل كلّ واحدة من اللغتين عدد كثير ، وخَلْق من الله عظيم ، وكل واحد منهم محافظ على لغته ، لا يخالف شيئاً منها ولا يوجد عنده تعادٍ فيها . فهل ذلك إلا لأنهم يحتاطون ، ويقتاسون ، ولا يفرّطون ، ولا يُخَلِّطون . ومع هذا فليس شيء مما يختلفون فيه ـ على قلته وخفّته ـ إلا له من القياس وجه يؤخذ به . ولو كانت هذه اللغة حَشْواً مكيلا ، وحثوا مهيلا[2] ، لكثر خلافها وتعادت أوصافها : فجاء عنهم جرّ الفاعل ، ورفع المضاف إليه والمفعول به ، والجزم بحروف النصب ، والنصب بحروف الجزم ، بل جاء عنهم الكلام سُدىً غير محصَّل ، وغُفْلاً من الإعراب ، ولا ستُغْنِي بإرساله وإهماله عن إقامة إعرابه ، والكُلَف الظاهرة بالمحاماة على طَرْد أحكامه .

---

(١) لا معيج عليه . أي لا يُكترث به . والتعبير «ما عاج بالدواء» ملازم للنفي دائماً في استعمالهم .

(٢) الحشو : كل شيء رديء ، ووصفه بالمكيل كناية عن الكثرة أي لا قيمة له فيوزن ، والحثو هو ما يحثى كالتراب .

هذا كله وما أكْني عنه من مثله ـ تحامياً للإطالة به ـ إن كانت هذه اللغة شيئاً خوطبوا به ، وأخــذوا باستعماله . وإن كانت شيئاً اصطلحوا عليه وترافدوا بخواطرهم وموادّ حكْمهم على عمله وترتيبه، وقسمة أنحائه ، وتقديمهم أصوله ؛ وإتباعهم إياها فروعه ـ وكذاينبغي أن يُعتقدَ ذلك منهم ، لما نذكره آنفاً ـ فهو مَفْخَر لهم ، ومَعْلَم من معالم السداد ، دل على فضيلتهم .

والذي يدل على أنهم قد أحسُّوا ما أحسسنا ، وأرادوا وقصدوا ما نسبنا إليهم إرادته وقصدَه شيئان : أحدهما حاضر معنا ، والآخر غائب عنا ، إلا أنه مع أدنى تأمّل في حكم الحاضر معنا .

فالغائب ما كانت الجماعة من علمائنا تشاهده من أحوال العرب ووجوهها ، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وتصورها : من استخفافها شيئاً أو استثقاله ، وتقبله أو إنكاره، والأُنس به أو الاستيحاش منه ، والرضا به ، أو التعجب من قائله ، وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس ، ألا ترى إلى قوله :

تقول ـ وصكّت وجهها بيمينها ـ أبَعْليَ هذا بالرحى المتقاعس[1]

---

(١) كان الشاعر قد عقد له على امرأة لم يدخل بها بعد ، فمرت به في نسوة وهو يطحن ، فقالت : أبعلي هذا ! تعجباً واحتقاراً له . والمتقاعس الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، وذلك شكل من يطحن الرحى .

فلو قال حاكياً عنها : أبعلي هذا بالرحى المتقاعس ــ من غير أن يذكر صك الوجه ــ لأعلمنا بذلك أنها كانت متعجبة منكِرة ، لكنه لما حكى الحال فقال : ( وصكت وجهها ) عُلم بذلك قوة إنكارها ، وتعاظم الصورة لها : هذا مع أنك سامع لحكاية الحال ، غير مشاهد لها ولو شاهدتها لكنت بها أعرف ، ولعِظم الحال في نفس تلك المرأة أبين، وقد قيل: ليس المخبَر كالمعاين ، ولو لم ينقل إلينا هذا الشاعر حال هذه المرأة بقوله : وصكّت وجهها ، لم نعرف به حقيقة تعاظم الأمر لها . وليست كل حكاية ُتروى لنا ، ولا كل خبر ينقل إلينا يُشْفَع به شرحُ الأحوال التابعة له ، المقترنة ــ كانت ، به ــ نعم ولو نُقلت إلينا لم نُفِد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها .

وكذلك قول الآخر :

قلنا لها قِفِي لنا قالت قاف [1]

لو نقل إلينا هذا الشاعر شيئاً آخر من جملة الحال فقال مع قوله «قالت قاف» : ( وأمسكت بزمام بعيرها ) ، أو ( عاجته علينا ) لكان أبين لما كانوا عليه وأدلّ على أنها أرادت : وقفتُ أو توقّفْتُ ، دون أن يُظَنّ أنها أرادت : قفي لنا ! متعجِّبة منه . وهو إذا شاهدها وقد وقفتْ علم أن قولها ( قاف ) إجابة له ، لا ردٌّ لقوله وتعجب منه في قوله « قفي لنا » .

---

(١) قالت قاف : أي إني واقفة أو وقفت ، فاستغنى بالحرف عن الجملة .

وبعد فالحمّالون والحمّاميّون ، والساسة [1] ، والوقّادون ، ومن يليهم ويُعتدّ منهم ، يستوضحون من مشاهدة الأحوال ما لا يحصّله أبو عمرو من شعر الفرزدق إذا أُخبر به عنه ، ولم يحضره وينشده . أوَ لا تعلم أن الإنسان إذا عناه أمر فأراد أن يخاطب به صاحبه ، ويُنْعِم تصويره له في نفسه استعطفه ليُقبل عليه ؛ فيقول له : يا فلان ، أين أنت ، أرِني وجهك ، أقبلْ عليّ أحدّثك ، أمَا أنت حاضر يا هناهْ . فإذا أقبل عليه ، وأصغى إليه ، اندفع يحدّثه أو يامره أو ينهاه ،أو نحو ذلك . فلو كان استماع الأذُن مغنياً عن مقابلة العين ، مجزئا عنه لما تكلّف القائل ، ولا كلّف صاحبَه الإقبال عليهِ ، والإصغاءَ إليه . وعلى ذلك قال :

العينُ تبدي الذي في نفس صاحبِها  من العـداوة أو ودٍّ إذا كانا

وقال الهذليّ :

رَفوْني وقالوا يا خُويلدُ لا تُرَعْ  فقلت وأنكرت الوجوه هُمُ هُمُ [2]

أفلا ترى إلى اعتباره بمشاهدة الوجوه ، وجعلها دليلا على ما في النفوس . وعلى ذلك قالوا : « رب إشارةٍ أبلغ من عبارة » وحكاية

---

(١) هم ساسة الدواب .

(٢) رفوني : أي حاولوا تهدئتي وتسكيني . وقوله « همهم » أي هم الذين أخاف . وكان الشاعر وقع في قوم من أعدائه فأظهروا له اللين حتى يتمكنوا منه ولكنه عرف الشر منهم على الرغم مما أبدوه فهرب منهم .

الكتاب من هذا الحديث ، وهي قوله ( ألا تا ) و ( بـلى فا ) [1] . وقال لي بعض مشايخنا رحمه الله : أنا لا أحسن أن أكلم إنساناً في الظلمة .

ولهذا الموضع نفسه ما توقف أبو بكر عن كثير مما أسرع إليـه أبو إسحق من ارتكاب طريق الاشتقاق، واحتج أبو بكر عليه بأنه لايؤَمن أن تكون هذه الألفاظ المنقولة إلينا قد كانت لها أسباب لم نشاهدها ، ولم ندرِ ما حديثها ، ومثَّل له بقولهم ( رفع عَقِيرته ) إذا رفع صوته. قال له أبو بكر : فلو ذهبنا نشتق لقولهم ( ع ق ر ) من معنى الصوت لبعُد الأمر جداً ، وإنما هو أن رجلا قُطِعت إحدى رجليه فرفعها ووضعها على الأخرى ، ثم نادى وصرخ بأعلى صوته ، فقال الناس : رفع عقيرته ، أي رجله المعقورة . قال أبو بكر : فقال أبو إسحق : لست أدفع هذا . ولذلك قال سيبويه في نحوٍ من هذا : أو لأن الأول وصل إليه عِلْمٌ لم يصل إلى الآخر ، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل .

فليت شعري إذا شاهد أبو عمرو وابن أبي إسحاق ،ويونس ،وعيسى ابن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأبو الحسن ، وأبو زيد ، وخَلَف الأحمر ، والأصمعيّ ، ومَن في الطبقة والوقت من علماء البلدين ، وجوه

(١) ألا تا ، بلى فا : اختصار ل : ألا تفعل ، بلى فافعل . ويقال إن أخوين متجاورين كانا لا يكلم الواحد منهما الآخر سائر سنته حتى يأتي وقت الرعي ، فيقول أحدهما لصاحبه : ألا تا ، فيقول الآخر : بلى فا . يريد ألا تنهض ، فيقول : بلى فأنهض .

العرب فيما تتعاطاه من كلامها ، وتقصد له من أغراضهـــا ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور ما لا تؤدّيه الحكايات،ولا تضبطه الروايات، فتُضطرّ إلى قصود العرب ، وغوامض ما في أنفسها ، حتى لو حلف منهم حالف على غرضٍ دلّته عليه إشارة ، لا عبارة ، لكان عنـــد نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقا فيـــه ، غير متّهَـم الرأي والنحيزة والعقل [1] .

فهذا حديث ما غاب عنا فلم ينقل إلينا ، وكأنه حاضر معنا ، مناجٍ لنا .

وأما ما روى لنا فكثير . منه ما حكي الأصمعيّ عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلان لَغُوبٌ ، جاءته كتابي فاحتقرها . فقلت له : أتقول: جاءته كتابي! قال : نعم:أليس بصحيفة. أفتُراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا ، وتدرّبوا ، وقاسوا ، وتصرّفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفْلا ، يعلّـل هذا الموضع بهذه العلّـة ، ويحتج لتأنيث المذكّـر بما ذكره ، فلا يهتاجوا هم لمثله ، ولا

---

(١) يدرك أبو الفتح في هذه النصوص ما للمصدر البشري من قيمة كبيرة في استقاء اللغة ، هذا المصدر الذي يعتمد عليه دارس اللغة في المقام الأول ويسمونه The informant ؛ ففرق كبير جداً بين أن تسمع الظاهرة اللغوية من أصحابها الناطقين بها ، وبين أن تُروى لك هذه الظاهرة رواية من طريق غيره ، إذ لا بد من معرفة الملابسات التي تحيط بالمتكلم عند الكلام وما قد يصحب ذلك من إشارات تضيف إلى طريقة النطق معاني أخرى لا تفيدها الرواية.

يسلكوا فيه طريقته ، فيقولوا : فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا وقد شرع لهم العربيّ ذلك ، ووقفهم على سمته وأمّه .

وحدثنا أبو علي عن أبي‌بكر عن أبي العباس أنه قال : سمعت عُمَارة بن عَقيل بن بلال بن جرير يقرأ « ولا الليلُ سابقُ النهارَ » فقلت له ما تريد ؟ قال : أردت : سابقٌ النهارَ . فقلت له : فهلاّ قلته ؟ فقال : لو قلته لكان أوزن . ففي هذه الحكاية لنا ثلاثة أغراض مستنبطة منها : أحدها تصحيح قولنا : إن أصل كذا كذا ، والآخر قولنا : إنها فعلت كذا لكذا ، ألا تراه إنما طلب الخفة ، يدل عليه قوله : لكان أوزن أي أثقل في النفس وأقوى ، من قولهم : هذا درهم وازن : أي ثقيل له وزن، والثالث أنها قد تنطق بالشيء غيرُه في أنفُسها أقوى منه،لإيثارها التخفيف .

وقال سيبويه حدثنا من نثق به أن بعض العرب قيل له أما بمكان كذا وكذا وَجْذٌ[1] ؟ فقال : بلى وِجاذاً ، أي أعرف بها وِجاذاً ، وقال أيضاً : وسمعنا بعضهم يدعو على غَنَم رَجُل، فقال : اللهم ضَبُعاً وذئباً ، فقلنا له : ما أردت ؟ فقال : أردت : اللهم اجمع فيها ضبعاً وذئباً ، كلهم يفسر ما ينوي .

فهذا تصريح منهم بما ندّعيه عليهم ، وننسبه إليهم .

وسألت الشجرى يوماً فقلت : يا أبا عبد الله ، كيف تقول : ضربت أخاك ؟ فقال : كذاك . فقلت : أفتقول : ضربت أخوك ؟ فقال : لا

---

(١) موضع يمسك الماء .

أقول : أخوك أبداً . قلت فكيف تقول ضربني أخوك ؟ فقال: كذاك. فقلت : ألستَ زعمت أنك لا تقول : أخوك أبداً ؟ فقال : أيش ذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن :صار المفعول فاعلا ، وإن لم يكن بهذا اللفظ ألبتّة فإنه هو لا محالة .

ومن ذلك ما يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أن قوماً من العرب أتَوه ، فقال لهم : مَن أنتم ؟ فقالوا : نحن بنو غَيّان ، فقال : بل أنتم بنو رَشْدان . فهل هذا إلا كقول أهل الصناعة : إن الألف والنون زائدتان ، وإن كان — عليه السلام — لم يتفوّه بذلك ، غير أن اشتقاقه إياه من الغيّ بمنزلة قولنا نحن : إن الألف والنون فيه زائدتان . وهذا واضح . وكذلك قولهم : إنما سمِّيتَ هانئاً لتَهْنأ ، قد عرفنا منهم أنهم قد قالوا : إن الألف في هانىء زائدة » وكذلك قولهم : فجاء يَدْرِم[1] من تحتها — أي يقارب خطاه ، لثقل الخريطة بما فيها ، فسمي دارما — قد أفادنا اعتقادهم زيادةَ الألف في دارم عندهم .

---

(١) هو بحر بن مالك . كان أبوه قد أتاه قوم في تحمل بعض الديات فقال له : يا بحر ائتني بخريطة — يريد ما استحفظ فيه المال — فجاء يحملها وهو يدرم تحتها أي يقارب خطاه من ثقلها — وأصل ذلك في الأرنب والقنفذ ، يقال : درمت الأرنب — فغلب عليه اسم دارم .

اعتمدنا في هذه النصوص على التحقيق الذي قام به الأستاذ محمد علي النجار لكتاب الخصائص ،طبعة دار الكتب المصرية.

# المصادر


**الدكتور ابراهيم انيس :**

دلالة الالفاظ ، القــاهرة ١٩٥٨

مستقبل اللغة العربية المشتركة ، معهد البحوث والدراسات العربية بالجــامعة العربية ، القــاهرة ١٩٦٠

**الدكتور ابراهيم السامرائي :**

فقه اللغة المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٨

**ابراهيم مصطفى :**

احياء النحو ، لجنة التاليف والترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٦٨

**الدكتور احمد مختار عمر :**

البحث اللغوي عند الهنود واثره على اللغويين العرب ، دار الثقافة ــ بيروت ١٩٧٢

**اسماعيل بن عمرو المقريء :**

كتاب اللغات في القرآن ، تحقيق صلاح الدين المنجد، مطبعة الرسالة، القــاهرة ١٩٤٦

**ابن الانبــاري :**

نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تحقيق الدكتور ابراهيم السـامرائي ، مطبعة المعارف ببغداد ١٩٥٩

**الدكتور تمــام حسان :**

مناهج البحث في اللغة ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥٥

**ابن جني :**

الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٥٢

سر صناعة الاعراب ، تحقيق مصطفى السقا ، ومحمد الزفزاف ، وابراهيم مصطفى ، وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البـــابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤

المنصف في شرح كتاب «التصريف» لأبي عثمان المازني، تحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين ، مطبعة مصطفى البـابي الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤

**ابـو حيـان :**

البحر المحيط ، مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ

**ابن خلدون :**

المقدمة ، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ، القاهرة ١٩٦٢

**الخليل بن احمد :**

العين ، تحقيق الدكتور عبدالله درويش ، بغداد ١٩٦٧

**الثعـالبي :**

فقه اللغة وسر العربية ، القاهرة ١٢٨٤ هـ

**الرمـاني :**

الالفاظ المترادفة ، الطبعة الثانية ، القاهرة .

**الدكتور زكي مبارك :**

النقد الفني في القرن الرابع ، المطبعة التجارية ١٩٥٧

**سعيد الافغـاني :**

اسواق العرب في الجاهلية والاسلام ، دمشق ١٩٣٧

اصول النحو ، دمشق ، ١٩٥٧

**سيبويـه :**

الكتاب ، مطبعة بولاق ، ١٣١٧ هـ ، ويقوم الأستاذ عبـد السلام

هارون بنشره نشرة جديدة ، وقد صدر منه حتى الآن جزءآن .

**السيوطي :**

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، القاهرة ١٣٢٦ هـ
الاقتراح في علم أصول النحو ، حيدر آباد ١٣١٠ هـ
المزهر في علوم اللغة وانواعها ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة .

**الدكتور شوقي ضيف :**

تاريخ الأدب العربي ، العصر الجاهلي ، دار المعارف بمصر ١٩٦١

**الدكتور صبحي الصالح :**

دراسات في فقه اللغة ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٠

**الدكتور طه حسين :**

في الأدب الجاهلي ، دار المعارف بمصر ١٩٥٢

**عباس حسن :**

النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ، الطبعة الرابعة .

**الدكتور عبده الراجحي :**

اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨

**الدكتور عثمان امين :**

في اللغة والفكر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الجامعة العربية القاهرة ١٩٦٧

**الدكتور علي سامي النشار :**

مناهج البحث عند مفكري الاسلام ، دار المعارف بمصر ١٩٦٧

**الدكتور علي عبد الواحد وافي :**

علم اللغة ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٦٢
فقه اللغة ، لجنة البيان العربي بالقاهرة ، ١٩٦٢

**ابن فارس :**

الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي ، بيروت ١٩٦٣

**فندريس :**
**اللغة** ، ترجمة الأستـاذ عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٠.
**الدكتور كمال بشر :**
دراسات في علم اللغة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩
علم اللغة العام ، القسم الثاني ، الأصوات ، دار المعارف بمصر ١٩٧٠
**الدكتور محمد احمد ابو الفرج :**
مقدمة لدراسة فقه اللغة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٦٦
**محمـد المبـارك :**
فقه اللغة ، دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٦٠.
**الدكتور محمود حجـازي :**
علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة ، المكتبة الثقافية ، العدد ٢٤٩
**الدكتور محمود السعران :**
علم اللغة ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢
اللغة والمجتمع ، دار المعارف بمصر ١٩٦٣
**مصطفى صادق الرافعي :**
تاريخ آداب العرب ، القاهرة ١٩١١
**ابن مضاء القرطبي :**
الرد على النحاة ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، القاهرة ١٩٤٧
**الدكتور مهدي المخزومي :**
الخليل بن أحمد ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، ١٩٦٠.
**ابن النديم :**
الفهرست ، مطبعة الاستقامة .
**نشوان بن سعيد :**
شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، مخطوطة بمكتبة المسجد الاحمدي بطنطا رقم خ ١٩ ، ع ١٩٧٨ ، وقد نشر عظيم الدين احمد جزءا منه تحت عنوان : منتخبات في اخبار اليمن من كتـاب شمس العلوم ، ليدن ١٩١٦

Alston ( William P. ) :

Philosophy of Language, Prentice-Hall, Inc. 1964

Berezin ( F. M. ) :

Lectures on Linguistics, Moscow 1969

Bloomfield ( Leonard ) :

Language, London 1950

Caroll ( John B. )

Language and Thought, Prentice-Hall, Inc., 1964

De Saussure ( Ferdinand ) :

Course in General Linguistics , translated by Wade Baskin , London 1964

Hayakaw ( S. I. ) :

Language in Thought and Action, London, 1968

Ida Ward :

The Phonetics of English, Cambridge, 1948

Jespersen ( Otto ) :

Language, its Nature , Development and Origin, London, 1964

Rabin ( Chaim) :

Ancient West Arabia, London, 1951

Robins ( R. H. ) :

General Linguistics, An Introductory Survey, London, 1964

El-Saaran ( Mahmoud ) :

A Critical Study of the Phonetic Observations of the Arab Grammarians . Ph. D. Thesis, London University, S. O. A. S. 1951

ومنها نسخة بمكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية رقم ٧٦١١٢ ( رسائل ) .

Sapir ( Edward ) :

Language, New York, 1921

Culture , Language and Personality, California, 1960

Schlauch ( Margaret ) :

The Gift of Language, New York, 1955

# فهرس الاعـــلام

# فهرس الاعــــلام

# محتويات الكتاب

# محتويات الكتاب